



جمهورية العراق

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

قسم العلوم المالية والمصرفية

الدراسات العليا



**قياس القدرة الادارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الاقراض عبر محددات
الحجم والنمو والتوظيف**

دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية
للمدة (2006-2020)

رسالة مقدمة الى

مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء

كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

تقدمت بها الطالبة

زهراء نزار عبد الوهاب

باشرف

أ.د علي أحمد فارس

2022 م

1444 هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سورة ابراهيم

صَدَقَ اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ

سورة ابراهيم آية (٧)

اقرار الخبير اللغوي

أشهد أن الرسالة الموسومة بـ (قياس القدرة الادارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف) والتي تقدمت بها طالبة الماجستير (زهراء نزار عبد الوهاب) قد تمت مراجعتها من الناحية اللغوية وبذلك أصبحت مؤهلة للمناقشة بقدر تعلق الأمر بسلامة الإسلوب وصحة التعبير.

الخبير اللغوي

أ.د محمد عبد الرسول

جامعة كربلاء/ كلية التربية للعلوم الانسانية

اقرار المشرف

اشهد ان اعداد هذه الرسالة الموسومة بـ (قياس القدرة الادارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2006-2020) والتي تقدمت بها الطالبة (زهراء نزار عبد الوهاب) قد جرى باشرافي في جامعة كربلاء/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم العلوم المالية والمصرفية، وهي جزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية.

التوقيع:-

المشرف:- أ.د. علي احمد فارس

التاريخ:- / / 2022

التوقيع:-

رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية:- أ.م.د. كمال كاظم جواد

التاريخ:- / / 2022

اقرار رئيس لجنة الدراسات العليا

بناء على اقرار المشرف العلمي والخبير اللغوي على رسالة الماجستير / قسم العلوم المالية والمصرفية/ للطالبة (زهراء نزار عبد الوهاب) الموسومة بـ (قياس القدرة الادارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2006-2020) ارشح هذه الرسالة للمناقشة.

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري

رئيس لجنة الدراسات العليا

معاون العميد للشؤون العلمية والدراسات العليا

مصادقة مجلس الكلية

صادق مجلس كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء على توصية لجنة المناقشة

أ.د محمد حسين كاظم الجبوري 15

عميد كلية الادارة والاقتصاد

أقرار لجنة المناقشة

نشهد أننا رئيس وأعضاء لجنة المناقشة، باننا اطلعنا على الرسالة الموسومة بـ (قياس القدرة الادارية للمصارف وتأثيرها في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف) دراسة تحليلية لعينة من المصارف العراقية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2006-2020). وقد ناقشنا الطالبة (زهراء نزار عبد الوهاب) في محتوياتها وفي ما له علاقة بها، ووجدنا بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية وبتقدير (امتياز).



أ.م.د احمد جواد حسن

(عضوا)



أ.م.د صلاح الدين محمد امين

(رئيسا)



(عضوا ومشرفا)



(عضوا)

الاهداء

الى من نعد الايام لنكن من جنده وانصاره امامنا الغائب (عجل الله تعالى فرجه الشريف).

الى كل من لبي النداء ودافع عن حياتنا وعرضنا وممتلكاتنا ليظفر بالخلود شهدائنا الابرار.

الى من كان رحيله اسرع من لمح البصر تاركا خلفه جرح لا ولن يشفى ابي الغالي رحمك الله تعالى
واسكنك فسيح جناته.

الى من الجنة تحت اقدامها والتوفيق في دعائها امي الغالية اطال الله تعالى في عمرك وحفظك لنا.

الى سندي والمعني الاول الذي لولاه بعد كرم الله تعالى لما انا هنا اليوم هو الذي دعمني وشجعني
ونصرني في السر والعلن ووهبني روحه ووقته وماله ولم يبخل بشئ منه زوجي الحبيب دمت لنا فخرا
نباهي بك العالمين.

الى من اشعر بالذنب تجاههم خشية تقصيري في تربيتهم واثقال كاهلهم الرخو بهمومي بناتي الجميلات
وابني الحنون حفظكم الله تعالى لي ذخرا وذخيرة.

الى من كانت لي ملجا الود اليه عند همي وتعبي لالقي في حضنها كل الدفء والحنان اختي الغالية
حفظك الله تعالى لنا.

الى من كانوا لي العقل المدبر في كل غفوة اخوتي الاعزاء حفظكم الله تعالى لنا.

الى من اشم به رائحة ابي كلما عانقته عمي الغالي حفظك الله تعالى لنا.

الى من كانوا سراجا منيرا اناروا لي طريق العلم والمعرفة اساتذتي الافاضل حفظكم الله تعالى لنا.

اليهم جميعا اهدي هذا العمل المتواضع

زهراء نزار

شكر وامتنان

الحمد لله رب العالمين الذي خلق الشمس والقمر، والجن والبشر، وامات ونشر، وجعل بعد كل عسر يسر، لتوفيقه على اتمام هذه الرسالة، وصلى الله على خير خلقه محمد المصطفى وعلى اله الاطهار المصطفين الابرار.

من باب العرفان بالجميل اتوجه بالشكر والامتنان لكل من انار عقلي بالعلم والمعرفة من السيدات والسادة المحترمين الذين رافقوا مسيرتي العلمية منذ ان خطت يدي اول حرف الى يومي هذا (الاحياء منهم والاموات).

والشكر موصول الى السيد المشرف (ا.د علي احمد فارس) المحترم لدعمه وتشجيعه العلمي والمعنوي للمضي قدما في اكمال رسالتي الى المستويات العلمية الرصينة داعية له بالتفوق الدائم.

واتقدم بالشكر والامتنان الى السيد عميد كلية الادارة والاقتصاد/ جامعة كربلاء (ا.د علاء فرحان) المحترم والسيد المعاون العلمي (ا.م.د محمد الجبوري) المحترم والسيد رئيس قسم العلوم المالية والمصرفية (ا.م.د كمال كاظم) المحترم، واساتذة وموظفي قسم العلوم المالية والمصرفية كافة.

واتقدم بالشكر الخاص والامتنان الى السيد (أ.د ميثم ربيع هادي) المحترم، والسيد (ا.د احمد كاظم بريس) المحترم، والسيدة (أ.م.د زينب مكي محمود) المحترمة.

واشكر المقومين اللغوي والعلمي لتفضلهم بمراجعة وتقويم رسالتي لاجراها الى النور بابهي الصور.

واتقدم بالشكر الجزيل للسادة رئيس واعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم بقبول مناقشة رسالتي وفق ما تقتضيه وجهات النظر العلمية المختلفة.

واشكر كل من قدم لي يد العون العلمي والمعنوي خلال مسيرتي العلمية من زميلاتي وزملائي كافة وبالخصوص (م.م شيماء شاكر)، (م.م علياء ثائر)، (م.م عباس عبد العال)، (زينب عبد الحسين)، (آيات صالح).

واخيرا ... اتقدم بالشكر والامتنان المسبوق بالاعتذار لكل من لم يتسع المجال لذكر اسمه هنا لكنه كان كالجندي المجهول بدعائه لي في السر والعلن.

سائلة الله تعالى العزيز القدير ان يتقبل مني هذا القليل في خدمة بلدي الحبيب على امل ان تكون لي بصمة في بنائه.

زهراء نزار

المستخلص

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل القدرة الادارية للمصارف وتحديد مدى تأثيرها في توجه سلوك الاقراض نحو التنوع في منح القروض الى القطاعات الاقتصادية المختلفة في ظل عدد من المحددات ذات الصلة الوثيقة بكل مصرف التي اهمها (الحجم والنمو والتوظيف) لعينة قسدية من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية للمدة (2006-2020). ان تحقيق التوازن والتوجه نحو التنوع في القروض الممنوحة من قبل المصارف قد يعود الى ما تمتلكه تلك المصارف من المستويات التامة للقدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية والاستفادة من الدور الايجابي لخصائص الحجم والنمو والتوظيف. لذا تم قياس القدرة الادارية للمصارف من خلال اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA)، بينما تم قياس سلوك الاقراض من خلال اسلوب هيشمان_هيرفندال (HHI)، وقيس الحجم باللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات، اما النمو فتم قياسه من خلال نسب التغيير السنوية لقيم الموجودات، بينما تم قياس التوظيف باستخدام اللوغارتم الطبيعي لاجمالي عدد الموظفين. وتم اختبار التأثير الكلي (المباشر وغير المباشر) بين متغيرات الدراسة من خلال البرنامج الاحصائي (SmartPLS.v.3). وقد توصلت الدراسة الى مجموعة من النتائج اهمها (يوجد تاثير كلي ايجابي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف ضمن مدة الدراسة). هذا واختتمت الدراسة بعدد من التوصيات اهمها (ضرورة اهتمام المصارف بحيازة المستويات التامة للقدرة الادارية الخاصة بها لما لها من تاثيرات ايجابية على توجه سلوك الاقراض نحو التنوع والاستفادة من الخصائص الرئيسية المتفاوتة بين المصارف والتي اهمها (الحجم والنمو والتوظيف)).

الكلمات المفتاحية: القدرة الادارية، سلوك الاقراض، تركيز، تنوع، الحجم، النمو، التوظيف.

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
*	الاية القرآنية
أ	الاهداء
ب	الشكر والتقدير
ت	المستخلص
ث	قائمة المحتويات
ج - ح	قائمة الاشكال
خ - ذ	قائمة الجداول
ر	قائمة المعادلات
ر	قائمة الملاحق
2-1	المقدمة
الفصل الاول:- المنهجية وبعض الدراسات السابقة	
9-3	المبحث الاول (منهجية الدراسة)
17-10	المبحث الثاني (بعض الدراسات السابقة)
الفصل الثاني:- الاطار النظري	
35-18	المبحث الاول (الاطار النظري للقدرة الادارية للمصارف)
57-36	المبحث الثاني (الاطار النظري لسلوك الاقراض)
66-58	المبحث الثالث (الاطار النظري للحجم والنمو والتوظيف)
69-67	المبحث الرابع (الاطار النظري لعلاقات الربط بين متغيرات الدراسة)
الفصل الثالث:- الاطار التحليلي المالي والاحصائي	
84-70	المبحث الاول (التحليل المالي للقدرة الادارية للمصارف)
102-85	المبحث الثاني (التحليل المالي لسلوك الاقراض)
112-103	المبحث الثالث (التحليل المالي للحجم والنمو والتوظيف)
131-113	المبحث الثاني التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات
الفصل الرابع:- الاطار الاستنتاجي	
133-132	المبحث الاول (الاستنتاجات)
135-134	المبحث الثاني (التوصيات)
149-136	المصادر
الملاحق	

قائمة الاشكال

رقم الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	نموذج فرضي لمتغيرات الدراسة	(1-1)
27	الثقافة الادارية	(2-2)
33	منحنى تغليف البيانات لمجموعة من المصارف المتماثلة	(2-3)
41	الاهداف الاساسية لادارة الاقراض	(2-4)
72	درجات (DEA) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)	(3-5)
74	درجات (DEA) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)	(3-6)
75	درجات (DEA) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)	(3-7)
77	درجات (DEA) لمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)	(3-8)
78	درجات (DEA) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)	(3-9)
80	درجات (DEA) لمصرف الموصل التجاري للمدة (2006-2020)	(3-10)
81	درجات (DEA) لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-11)
83	درجات (DEA) لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-12)
84	درجات (DEA) لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	(3-13)
90	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف بغداد للمدة (2006-2020)	(3-14)
91	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)	(3-15)
93	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)	(3-16)
94	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)	(3-17)
96	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)	(3-18)
97	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-19)
99	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-20)
100	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل مصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-21)
102	حجم تركيز القروض الممنوحة من قبل اجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	(3-22)
115	الاثر المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والحجم	(3-23)
116	الاثر غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد الحجم	(3-24)

117	الاثر الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد الحجم	(3-25)
119	الاثر المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والنمو	(3-26)
120	الاثر غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد النمو	(3-27)
121	الاثر الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد النمو	(3-28)
123	الاثر المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والتوظيف	(3-29)
124	الاثر غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد التوظيف	(3-30)
125	الاثر الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد التوظيف	(3-31)
130	الاثر الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف	(3-32)

قائمة الجداول

رقم الصفحة	رقم جدول	عنوان جدول
7	(1-1)	المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة
9	(1-2)	اختصارات المصطلحات الاجنبية
اولا:- بعض الدراسات العربية والاجنبية التي سلطت الضوء على القدرة الادارية		
10	(1-3)	دراسة (ابراهيم، 2017)
11	(1-4)	دراسة (الجوري، 2018)
11	(1-5)	دراسة (Tiganasu,etal.,2018)
12	(1-6)	دراسة (Ricciuti,etal.,2019)
13-12	(1-7)	دراسة (Vo,etal.,2020)
13	(1-8)	دراسة (Abdesslem,etal.,2022)
ثانيا:- بعض الدراسات العربية والاجنبية التي سلطت الضوء على سلوك الاقراض		
14	(1-9)	دراسة (الشيخلي، 2012)
15-14	(1-10)	دراسة (حمود، 2019)
16-15	(1-11)	دراسة (Al_Rawashdeh,etal.,2013)
16	(1-12)	دراسة (Muller&Verner,2021)
72	(3-13)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)
73	(3-14)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)
75	(3-15)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)
76	(3-16)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)
78	(3-17)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)
79	(3-18)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)
81	(3-19)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)
82	(3-20)	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)

84	قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	(3-21)
90	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)	(3-22)
91	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)	(3-23)
93	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)	(3-24)
94	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)	(3-25)
96	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)	(3-26)
97	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-27)
99	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-28)
100	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-29)
102	حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	(3-30)
104	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)	(3-31)
105	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)	(3-32)
106	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)	(3-33)
107	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)	(3-34)
108	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)	(3-35)
109	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-36)
110	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-37)
111	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)	(3-38)
112	مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)	(3-39)

115	قيم التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والحجم	(3-40)
116	قيم التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد الحجم	(3-41)
117	قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد الحجم	(3-42)
118	قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة القدرة الادارية وسلوك الاقراض والحجم	(3-43)
119	قيم التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والنمو	(3-44)
120	قيم التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد النمو	(3-45)
121	قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد النمو	(3-46)
122	قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة القدرة الادارية وسلوك الاقراض والنمو	(3-47)
123	قيم التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والتوظيف	(3-48)
124	قيم التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد التوظيف	(3-49)
126	قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محدد التوظيف	(3-50)
126	قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة القدرة الادارية وسلوك الاقراض والتوظيف	(3-51)
128	قيم التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض والحجم والنمو والتوظيف	(3-52)
128	قيم التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف	(3-53)
129	قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة وسلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف	(3-54)
130	قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة القدرة الادارية وسلوك الاقراض والحجم والنمو والتوظيف	(3-55)

قائمة المعادلات

رقم الصفحة	العنوان	رقم المعادلة
31-30	الصيغة الرياضية لاسلوب تحليل حدود الخطا العشوائي (SFA) لقياس القدرة الادارية	(2-1)
31	درجة القدرة الادارية المقاسة باسلوب (SFA)	(2-2)
34	الصيغة الرياضية لاسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس القدرة الادارية	(2-3)
54	الصيغة الرياضية لقياس التنوع القائم على الموجودات لمؤشر ليفين	(2-4)
54	الصيغة الرياضية لقياس التنوع القائم على الدخل لمؤشر ليفين	(2-5)
56	الصيغة الرياضية لمؤشر (HHI) لحساب مجموع مربعات التعرض النسبي للقروض الممنوحة	(2-6)
56	الصيغة الرياضية لمقدار التعرض الاقراضي	(2-7)
59	الصيغة الرياضية لقياس حجم المصارف	(2-8)
60	الصيغة الرياضية لقياس نسبة التغيير السنوية لمستوى نمو المصارف	(2-9)
63	الصيغة الرياضية لقياس مستوى التوظيف	(2-10)
70	معادلة الانحدار الخطي البسيط	(1)

قائمة الملاحق

ت	عنوان الملحق
(1)	التقارير السنوية لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)
(2)	التقارير السنوية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)
(3)	التقارير السنوية لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)
(4)	التقارير السنوية للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)
(5)	التقارير السنوية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)
(6)	التقارير السنوية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)
(7)	التقارير السنوية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020)
(8)	التقارير السنوية لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)
(9)	التقارير السنوية لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

المقدمة

تعد القدرة الادارية احد المصطلحات الاكثر تداولاً اليوم في الادب المصرفي وذلك لتحول الفكر التقليدي مؤخراً تجاه البعد الاداري لتقييم قدرة المصارف، لان عملية تحقيق الاهداف تبدا من وضع السياسات الحديثة ذات الصياغة الرصينة وتنتهي بمستويات القدرة الادارية التامة القادرة على تنفيذها، ويشار لها على انها قدرة الوحدات الادارية على تعبئة واستغلال الموارد المتاحة امام المصرف لضمان ان البنية التحتية للاعمال والخدمات لديها موارد كافية وبكف تنافسية قادرة على القيام بانشطتها وخدماتها المحتملة تحت اي ظرف من الظروف في ظل بيئة اللاتاكيد المصرفية لتتوافق النتائج المتحققة من الانشطة والاعمال مع ما هو متوقع منها. ومن ناحية اخرى فان توجه سلوك الاقراض المشار له بالمبالغ الممنوحة من قبل المصرف مقابل ضمان حق المقرض في حال تخلف المقرض عن السداد تساعد على استكشاف وتوسيع مجالات الاستثمار الانتاجي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة. ومما لاشك فيه ان هناك عدد من الخصائص الهامة ذات التأثير الكبير على الاعمال والانشطة اليومية لكونها ترتبط بشخص المصرف واهمها الحجم ومستويات النمو السنوي والتوظيف.

فتم توصيف مشكلة الدراسة بتوجه سلوك المصارف عينة الدراسة نحو التركيز في منح القروض على قطاعات اقتصادية محدودة نتيجة المستويات المنخفضة لقدراتها الادارية، خاصة في ظل عدد من المحددات الرئيسية لعمالها والتي اهمها الحجم والنمو والتوظيف. وبناء على ذلك فقد تم صياغة عدد من الفرضيات الرئيسية للدراسة نصت اهمها على عدم وجود تاثير ذو دلالة معنوية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف.

تم بناء هيكلية الدراسة من اربعة فصول رئيسية اشار كل فصل منها الى اطار محدد من اطر الدراسة، تفرع كل فصل منها الى عدد من المباحث وكما يلي:

تناول الفصل الاول الاطار التنظيمي للدراسة، من خلال تفرعه الى مبحثين تناول الاول منهجية الدراسة، والثاني تطرق الى بعض الدراسات السابقة العربية والاجنبية. و اشار الفصل الثاني الى الاطار النظري للدراسة، من خلال تفرعه الى اربعة مباحث تناول الاول

الاطار النظري للقدرة الادارية للمصارف، اما الثاني فقد تناول الاطار النظري لسلوك الاقراض، بينما تناول الثالث الاطار النظري للحجم والنمو والتوظيف، والمبحث الرابع تناول لمحة موجزة عن الاطار النظري للعلاقات التي جمعت بين متغيرات الدراسة (المستقلة، الوسيطة، التابعة). اما الفصل الثالث فقد اشار الى الاطار التحليلي للدراسة، من خلال تفرعه الى اربعة مباحث تناول الاول التحليل المالي للقدرة الادارية للمصارف، اما الثاني فتناول التحليل المالي لسلوك الاقراض، بينما تناول الثالث التحليل المالي للحجم والنمو والتوظيف، وتطرق المبحث الرابع الى التحليل الاحصائي لعلاقات التأثير واختبار الفرضيات لمتغيرات الدراسة. واخيرا اشار الفصل الرابع الى الجانب الاستنتاجي للدراسة، من خلال تفرعه الى مبحثين تناول الاول الاستنتاجات التي توصلت لها الدراسة الفكرية والميدانية، بينما وضع الثاني جملة من التوصيات المقدمة كحلول للاشكاليات التي قد تواجه المصارف العراقية.

الفصل الاول
(الاطار التنظيمي)

المبحث الاول
(منهجية الدراسة)

المبحث الثاني
(بعض الدراسات السابقة)

المبحث الاول

(منهجية الدراسة)

ان تحقيق الاهداف المرجوة من الدراسة يتطلب الدقة والتحديد في وضع المنهجية، لكونها صورة مختصرة عن الدراسة وخطة العمل التي سيتم تنفيذها وفق مشكلة الدراسة واساليب حل اشكالياتها النظرية والعملية.

يتناول هذا المبحث منهجية الدراسة والية العمل الرئيسة التي تتضمن (مشكلة الدراسة، اهمية الدراسة، اهداف الدراسة، النموذج الفرضي للدراسة، فرضيات الدراسة، مجال الدراسة ومدتها، برامج ومقاييس التحليل المالي والاحصائي المستخدمة في الدراسة).

اولا:- مشكلة الدراسة:-

يمكن توصيف مشكلة الدراسة من خلال الاجابة عن عدد من التساؤلات وكما يلي:-

- 1) هل تمتلك المصارف عينة الدراسة المستويات التامة من القدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية؟
- 2) هل تمتلك المصارف عينة الدراسة سلوك الاقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض؟
- 3) هل تؤثر القدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض؟
- 4) هل هناك دور لمتغيرات الحجم والنمو والتوظيف في تايير القدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة على سلوك الاقراض؟

ثانيا: اهمية الدراسة:-

تتجلى اهمية الدراسة عبر ما تقدمه للمصارف بشكل عام ولعينة الدراسة بشكل خاص من قياس وتحليل مجموعة من المتغيرات الهامة وذات التأثير الكبير في مستويات قدرتها الادارية، ونوعية خدماتها، وطبيعة المنافسة المحيطة بها، من خلال التعرف على مفهوم القدرة الادارية ودورها الهام الذي يرتبط بصورة مباشرة بسلوك الاقراض الكمي والنوعي للقطاعات الاقتصادية المختلفة، كما ان متغيرات الحجم ومستوى النمو والتوظيف الخاصة

بالمصارف قد تؤدي دور هام وفعال في تآثير القدرة الادارية ومستوياتها التامة من جهة، وطبيعة سلوك الاقراض من جهة اخرى.

اما اهميتها الميدانية فتظهر في زيادة ادراك المصارف لاهمية القدرة الادارية والدور الذي من الممكن ان تقوم به في توازن سلوك الاقراض وادارته بفاعلية لتعظيم وتنمية الايرادات المستقبلية تعويضاً عن القيمة الحالية للاموال في ظل الخصائص المختلفة بين المصارف التي اهمها الحجم والنمو والتوظيف.

ثالثاً: اهداف الدراسة:-

تعد عملية تحديد وصياغة اهداف الدراسة بدقة وفاعلية من الامور الضرورية للاجابة عن التساؤلات التي جاءت بها المشكلة والقدرة على تحديد وتفسير التآثير بين متغيراتها للوصول الى النتائج المرجوة منها، لذا تم صياغة اهداف الدراسة على النحو الاتي:-

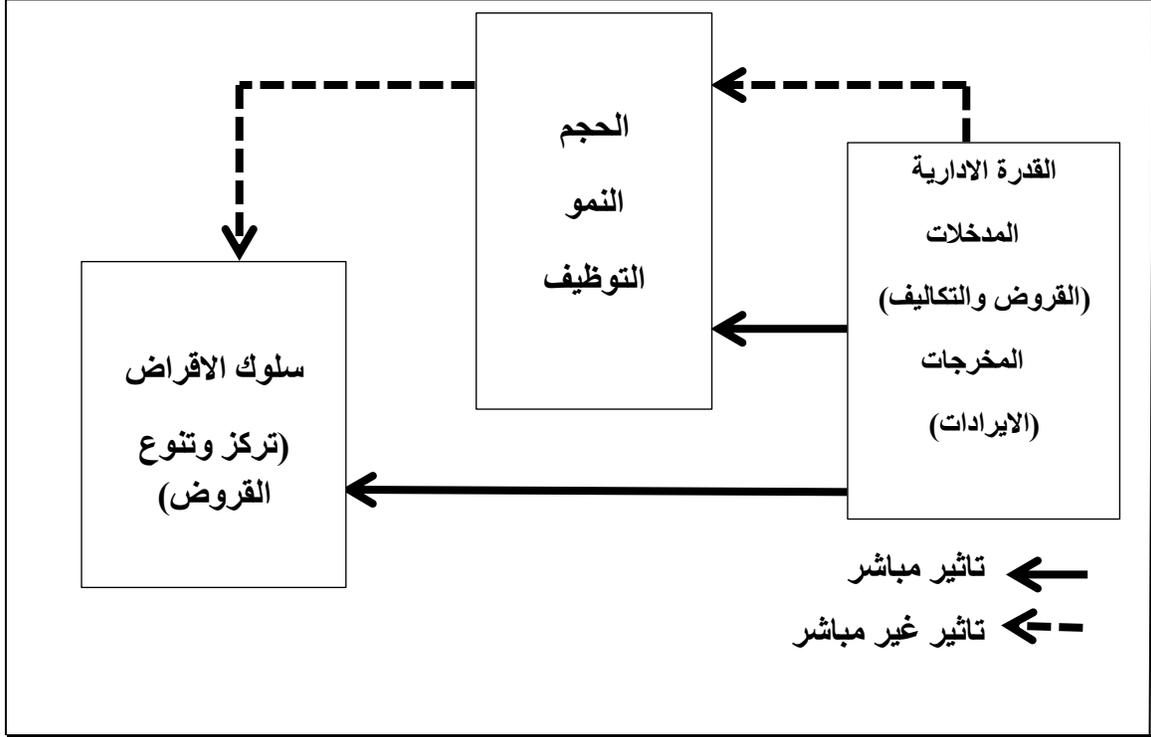
- 1) قياس وتحليل القدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة.
- 2) قياس وتحليل سلوك الاقراض للمصارف عينة الدراسة.
- 3) قياس وتحليل الحجم، النمو والتوظيف للمصارف عينة الدراسة.
- 4) تحديد وتفسير تآثير القدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف.
- 5) تقديم عدد من التوصيات اللازمة لرفع مستويات القدرة الادارية في المصارف العاملة ضمن القطاع المصرفي العراقي التي تمكنها من تحقيق الكفاءة التشغيلية في موازنة سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف.

رابعاً: النموذج الفرضي للدراسة:-

تم اعداد انموذج فرضي لتحديد مسار التآثير الكلي (المباشر، غير المباشر) لمتغيرات الدراسة كما موضح في الشكل (1-1) ادناه، عبر ثلاث فقرات وكما يلي:-

- 1) القدرة الادارية (المتغير المستقل) بالمتغيرات المعبر عنها بـ (مدخلات القروض والتكاليف) و(مخرجات الايرادات).

- (2) سلوك الاقراض (المتغير التابع) بالمتغيرات المعبر عنها بـ (تركز وتنوع القروض).
- (3) الحجم والنمو والتوظيف (المتغير الوسيط) بالمتغيرات المعبر عنها بـ (الموجودات وعدد الموظفين).



شكل (1-1) النموذج الفرضي لمتغيرات الدراسة (المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على فرضيات الدراسة)

خامسا: فرضيات الدراسة:-

- عقب تسليط الضوء على مشكلة واهمية واهداف الدراسة وفي ظل الظروف المتاحة ضمن النموذج الفرضي للدراسة تم وضع عدد من الفرضيات الرئيسية والفرعية المشتقة منها وكما يلي:-
- (1) تمتلك المصارف عينة الدراسة مستويات تامة للقدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية.
 - (2) لدى المصارف عينة الدراسة سلوك الاقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض.
 - (3) لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف. وقد تم اشتقاق ثلاث فرضيات فرعية منها كما يلي:-

- أ) لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم.
- ب) لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات النمو.
- ت) لا يوجد تأثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات التوظيف.

سادسا: مجال الدراسة ومدتها:-

1) مجتمع الدراسة:-

شمل مجتمع الدراسة المصارف التجارية العاملة في القطاع المصرفي العراقي الخاص والمدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (السوق النظامي) بعدد اجمالي بلغ (24) مصرف حسب الاحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي باستثناء المصارف الاسلامية لطبيعة عملها المغايرة لاهداف الدراسة.

2) عينة الدراسة:-

شملت العينة القصدية للدراسة (8) ثمانية من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية وكما هو موضح في الجدول (1-1) ادناه، والتي تميزت باقراضها لـ (6) من اوسع القطاعات الاقتصادية استخداما وهي (قطاع التشييد والبناء، القطاع الصناعي، القطاع الزراعي، القطاع التجاري، القطاع الخدمي، قطاع الافراد، قطاع الاعمال) هذا بالاضافة الى تمتعها بعمر تاسيسي طويل مما وفر سلسلة زمنية طويلة يمكن الاعتماد عليها في الدراسة، كذلك اتباعها لنهج الشفافية والافصاح في عرض قوائمها المالية مما ساعد على توفير البيانات اللازمة للدراسة بصورة وافية، وشكلت العينة القصدية ما نسبته (33%) اي حوالي الثلث من المجتمع.

جدول (1-1) المصارف التجارية العراقية عينة الدراسة

ت	اسم المصرف	سنة التأسيس	رمز المصرف	راس المال عند التأسيس (مليون دينار)	راس المال الحالي (مليون دينار)
1	بغداد	1992	BBOB	100	250,000
2	الاستثمار	1993	BIBI	100	250,000
3	الشرق الاوسط	1993	BIME	400	250,000
4	الاهلي	1995	BNIO	400	250,000
5	الخليج	1999	BSUC	600	300,000
6	الموصل	2002	BMFI	1,000	252,000
7	الشمال	2004	BNOR	300	300,000
8	المنصور	2005	BMNS	400	250,000

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على الكشوفات المالية و التقارير السنوية للمصارف عينة الدراسة

(3) الحدود المكانية للدراسة:- تمثلت بعينة من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية.

(4) الحدود الزمانية للدراسة:- تمثلت بالمدة التي توفرت فيها البيانات اللازمة للدراسة ابتداء من (2006-2020).

سابعا: برامج ومقاييس التحليل المالي والاحصائي للدراسة:-

تألفت الدراسة من عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة وكذلك الوسيطة بتاثير كلي (المباشر وغير المباشر) لذا سيتم قياس وتحليل متغيرات الدراسة كما يلي:-

(1) قياس وتحليل المتغير المستقل (القدرة الادارية) من خلال استخدام اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) كما في المعادلة التالية^(*):-

$$\frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{j=1}^m v_j x_{jk}} k = 1 \dots n \quad \dots \dots (2 - 3)$$

(2) قياس وتحليل المتغير التابع (سلوك الاقراض) من خلال استخدام اسلوب تحليل هيرشمان_هيرفندال (HHI) كما في المعادلة التالية:-

(*) المعلومات الخاصة بالمعادلات توجد في الاطار النظري (الفصل الثاني).

$$(HHI)_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \quad \dots\dots (2 - 6)$$

3) قياس وتحليل المتغير الوسيط الحجم من خلال استخدام اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات كما في المعادلة التالية:-

$$S_{it} = \ln(TA) \quad \dots\dots (2 - 8)$$

4) قياس وتحليل المتغير الوسيط النمو من خلال استخدام النسبة المئوية للتغيير في نمو الموجودات كما في المعادلة التالية:-

$$G_{it} = \frac{A_2 - A_1}{A_1} \quad \dots\dots (2 - 9)$$

5) قياس وتحليل المتغير الوسيط التوظيف من خلال استخدام اللوغارتم الطبيعي لعدد الموظفين كما في المعادلة التالية:-

$$E_{it} = \ln TNE \quad \dots\dots (2 - 10)$$

6) قياس وتحديد علاقة الاثر بين المتغيرات واختبار الفرضيات من خلال البرنامج الاحصائي (SmartPLS.v.3).

7) قياس وتحليل متغيرات الدراسة كافة من خلال برنامج (Excel 2010).

ثامنا: مصادر جمع البيانات:-

اعتمد في جمع البيانات الخاصة بالجانب النظري على الرسائل والاطاريح والمقالات والبحوث والدوريات والتقارير العربية والاجنبية التي تطرقت لمتغيرات الدراسة الحالية، اما بيانات الجانب العملي فقد تم جمعها من الكشوفات المالية والتقارير السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للاوراق المالية والصادرة عن المصارف عينة الدراسة لمدة (15) عام ابتداء من (2006-2020)، بمقدار خمسة عشرة مشاهدة لكل مصرف من المصارف الثمانية عينة الدراسة بمحصلة نهائية مكونة من (120) مشاهدة.

تاسعا: اختصارات المصطلحات الاجنبية:-

جدول (1-2) اختصارات المصطلحات الاجنبية

الترجمة	المصطلح الاجنبي	الرمز
اسلوب تحليل الحدود العشوائية	Stochastic Frontier Analysis	(SFA)
اسلوب تحليل مغلف البيانات	Data Envelope Analysis	(DEA)
اسلوب تحليل هيرشمان- هيرفندال	Hirschman-Herfindahl Index	(HHI)
مقياس الحجم	Size	(S)
مقياس النمو	Growth	(G)
مقياس التوظيف	Employment	(E)

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الاطار النظري لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني

(بعض الدراسات السابقة)

يلجا عدد من الباحثين الى الدراسات السابقة ويعدها نقطة البدء لانطلاقه، لان جل الابحاث العلمية والانسانية ترتبط بشكل مباشر بالمؤلفات والمراجع السابقة، فهي بمثابة سوق مكتظ بالمواضيع العلمية القيمة، التي يمكن ان يتبناها الباحث ويوأمها مع معطياته ومتغيراته من خلال انموذج عملي يستند الى نهج نظري رصين يحدد كم واتجاه ونوع العلاقات بين متغيرات دراسته للخروج بنتائج جديدة لم يتم الوصول لها سابقا.

لذلك تناول هذا المبحث عدد وجيز من الدراسات السابقة العربية منها والاجنبية وكما يلي:-

اولا: بعض الدراسات العربية والاجنبية التي سلطت الضوء على القدرة الادارية للمصارف:-

(أ) الدراسات العربية:-

جدول (1-3) دراسة (ابراهيم، 2017)	
اسم الدراسة	قياس تاثير القدرة الادارية على جودة الارباح المحاسبية في بيئة الاعمال المصرفية: دراسة تطبيقية.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تاثير القدرة الادارية للمديرين التنفيذيين على جودة الارباح المحاسبية في بيئة الاعمال المصرفية.
مجتمع وعينة الدراسة	تكونت العينة من (129) شركة مالية مسجلة في سوق الاوراق المالية المصرية مختارة من (204) شركة للمدة (2012-2013).
الاساليب	اسلوب تحليل (panel-Data).
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج الى وجود تاثير ايجابي للقدرة الادارية على القيمة المطلقة للمستحقات الاختيارية وانشطة تمهيد الارباح المحاسبية، مما ينعكس ذلك بالتبعية على انخفاض جودة الارباح المحاسبية.

جدول (1-4) دراسة (الجبوري، 2018)	
اسم الدراسة	تأثير القدرة الادارية للمديرين على العلاقة بين ادارة الارباح الحقيقية والاداء المستقبلي لمنشات الاعمال: دراسة تطبيقية.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة دور القدرة الادارية للمديرين التنفيذيين في تخفيض الاثر السلبي لانشطة ادارة الارباح الحقيقية على الاداء المستقبلي للشركات.
مجتمع وعينة الدراسة	تمت الدراسة من خلال تحليل قطاعي زمني (Panel Data) يغطي السنوات (2005-2015) لـ (55) شركة من اجمالي الشركات.
الاساليب	اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). نسبة معدل العائد على الموجودات (ROA). نسبة التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) الى اجمالي الموجودات.
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج الى وجود علاقة ايجابية وجوهرية بين القدرة الادارية للمديرين وممارسة ادارة الارباح من خلال التلاعب بالانشطة التشغيلية الحقيقية.

(ب) الدراسات الاجنبية:-

جدول (1-5) دراسة (Tiganasu,etal.,2018)	
اسم الدراسة	Administrative capacity, structural funds absorption and development. Evidence from central and Eastern European countries. القدرة الادارية، استيعاب الاموال المهيكلة وتنميتها. ادلة من دول وسط وشرق اوربا.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تحليل تأثير القدرة الادارية على مستوى استيعاب الصناديق الاوربية في بلدان اوربا الوسطى الشرقية، بالنظر الى انها كانت تواجه التحولات الشائعة خلال المدة الانتقالية وكذلك تأثير الاموال المهيكلة على التنمية، والتحكم في مستوى الاستيعاب.
مجتمع وعينة	تم اختيار 27 بلدا من بلدان الاتحاد الاوربي للمدة من (2007-2013).

الدراسة	
الاساليب	اسلوب تحليل الانحدار المتعدد.
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج الى ان الجودة المؤسسية والاداء الاداري الجيد اثرت بشكل ايجابي على المعدل الاستيعاب، وان المعدل الاموال المهيكلة نجحت في دعم التنمية الاقتصادية.

جدول (1-6) دراسة (Ricciuti,etal.,2019)

What determines administrative capacity in developing countries?	اسم الدراسة
ما الذي يحدد القدرة الادارية في البلدان النامية؟	
استهدفت الدراسة تعزيز قدرة البلدان على تطوير وتخطيط مالي عام فعال وفي الوقت المناسب، لتحقيق كفاءة اكثر للخدمات المقدمة، ووضع ضوابط وتوازنات على السلطة التنفيذية لتوفير اساس اقوى يعمل على تطوير انظمة موازنة فعالة لمعالجة الفساد والفسل.	هدف الدراسة
تم اختيار قاعدة بيانات PEFA وهو مصدر فريد يوفر رؤية دقيقة لاداء ادارة المالية العامة في البلدان النامية.	مجتمع وعينة الدراسة
اسلوب الاحصاء الوصفي لكل متغير.	الاساليب
اسلوب المؤشر المركب باخذ المعدل المتغيرات.	
اشارت اهم النتائج الى ان القيود القوية على السلطة التنفيذية لها تاثير ايجابي على قدرة البلدان على تصميم وتنفيذ ومراقبة ميزانياتها.	نتائج الدراسة

جدول (1-7) دراسة كل من (Vo,etal.,2021)

Managerial ability and bank lending behavior.	اسم الدراسة
القدرة الادارية وسلوك الاقراض المصرفي.	
استهدفت الدراسة دور القدرة الادارية الكامنة التي لا يمكن ملاحظتها، في	

هدف الدراسة	سلوك الاقراض المصرفي.
مجتمع وعينة الدراسة	تم استخدام عينة كبيرة تضم اكثر من (99,685) مشاهدة مصرفية، لتتالف العينة النهائية من (71,307) مشاهدة مصرفية لـ (8,379) مصرفا في السنة على مدار المدة من (2017-1990) باكملها.
الاساليب	اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). اسلوب تحليل الحدود العشوائية (SFA).
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج التجريبية الى ان المصارف المدارة بشكل اكثر قدرة وكفاءة تتمتع بجودة افضل للائتمان الممنوح.

جدول (1-8) دراسة كل من (Abdesslem,etal.,2022)

اسم الدراسة	هل القدرة الادارية وسيط؟ تاثير مخاطر الاقراض ومخاطر السيولة على احتمالية تعثر المصرف.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تاثير مخاطر الاقراض والسيولة بالاضافة الى الدور الوسيط الذي تؤديه القدرة الادارية على احتمالية تعثر المصارف التجارية.
مجتمع وعينة الدراسة	تم اخذ المصارف التجارية الاوروبية خلال المدة من (2017-2006).
الاساليب	اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA). انموذج (TOBIN). انموذج (Z-score).
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج الى ان المديرين اصحاب القدرات العالية والثقة النرجسية، الذين من المحتمل ان تتم مكافاتهم بخطط المكافاة القائمة على الاداء، قد يتم تحفيزهم لاختفاء الاخبار السيئة عن المساهمين لمدة طويلة من الزمن، الامر الذي يزيد من احتمالية تعثر المصرف.

ثانياً: بعض الدراسات العربية والاجنبية التي تناولت سلوك الاقراض:-

(أ) الدراسات العربية:-

جدول (9-1) دراسة (الشيخلي، 2012)	
اسم الدراسة	العوامل الرئيسية المحددة لقرار الاقراض في المصارف التجارية الاردنية.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة تحديد العوامل الرئيسية المحددة لقرار الاقراض في المصارف التجارية الاردنية.
مجتمع وعينة الدراسة	تم تصميم وتوزيع استبانة مكونة من (30) فقرة على عينة الدراسة المكونة من مديري وموظفي الاقراض في المصارف التجارية الاردنية والزبائن طالبي القروض، هذا وبلغ عدد الاستبانات الخاضعة للدراسة (201) استبانة للمدة (2012).
الاساليب	اسلوب المنهج الوصفي التحليلي لتحليل البيانات المجمع باستخدام برنامج SPSS. الاساليب النسبية للمعدلات الحسابية والانحرافات المعيارية. اختبار (t) لعينة واحدة، واختبار (t) لعينتين مستقلتين.
نتائج الدراسة	اشارت اهم النتائج الى ان هناك دور له اهمية لعوامل (الوضع المالي للزبون، السمات الشخصية للزبون، نمط السياسات الاقراضية للمصرف) في اتخاذ قرار الاقراض المصرفي في المصارف التجارية الاردنية.

جدول (10-1) دراسة (حمود، 2019)	
اسم الدراسة	تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام انموذج (هيرشمان-هيرفندال) واثرها على عائد ومخاطرة المصرف.
هدف الدراسة	استهدفت الدراسة قياس تركيز محفظة القروض كمتغير مستقل باستخدام انموذج (هيرشمان-هيرفندال) وتأثيره على عائد ومخاطرة المصرف

كمتغيرين تابعين.	
يتضمن مجتمع الدراسة عينة قصدية من عدد من المصارف التجارية الاهلية العاملة في القطاع المصرفي العراقي المدرجة في سوق العراق لاوراق المالية البالغ عددها (15) مصرفا من اجمالي المصارف البالغ عددها (24) مصرفا تجاريا استنادا الى الاحصائيات المنشورة من قبل البنك المركزي العراقي للمدة من (2006-2017).	مجتمع وعينة الدراسة
اسلوب النسب والمؤشرات المالية. اسلوب (هيرشمان-هيرفندال) (HHI).	الاساليب
اشارت اهم النتائج الى ان افراط التركيز في اقراض اشخاص او مناطق او قطاعات اقتصادية محددة، يؤدي الى زيادة في المخاطر المصرفية.	نتائج الدراسة

(ب) الدراسات الاجنبية:-

جدول (1-11) دراسة (Al-Rawashdeh,etal.,2013)	
Factors effecting granting of credit facilities commercial banks in the Aqaba special economic zone authority-Jordan. العوامل المؤثرة في منح التسهيلات الائتمانية للمصارف التجارية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة-الاردن.	اسم الدراسة
استهدفت الدراسة تأثير الزبائن المقترضين والسياسات الاقراضية والادارة المركزية للاقراض، والظروف البيئية للاقتصاد المحلي على التسهيلات الممنوحة من قبل المصارف التجارية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة، واكتشاف فيما اذا كانت ايجابية ام سلبية.	هدف الدراسة
يتكون مجتمع الدراسة من (13) فرعا لمديري المصارف التجارية في سلطة منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة ومساعدتهم ورؤساء اقسام وموظفي التسهيلات الائتمانية الذين يتمتعون بالخبرة العالية. اذ وزع الباحثان (67) استبانة كالتالي: (13) استبانة على مديري الفروع. (11) استبانة على مديري الفروع المساعدين.	مجتمع وعينة الدراسة

<p>(11) استبانة على رؤساء اقسام التسهيلات الائتمانية. (30) استبانة على موظفي التسهيلات الائتمانية.</p>	
<p>اسلوب التحليل الوصفي باستخدام الجداول الاحصائية مثل حساب التكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري. اختبار التوزيع الطبيعي للعوامل المؤثرة على التسهيلات الائتمانية. اختبار (t) لكل عينة لاختبار الفرضيات.</p>	<p>الاساليب</p>
<p>اشارت اهم النتائج الى ان كل من المتغيرات السابقة الذكر بما فيها (الزبائن، المقترضون، سياسات الاقراض، الادارة المركزية للاقراض، الظروف البيئية للاقتصاد المحلي) كانت مهمة للتسهيلات الائتمانية مع فروع المصارف في العقبة.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

<p>جدول (1-12) دراسة (Muller & Verner, 2021)</p>	
<p>Credit allocation and macroeconomic fluctuations. تخصيص الائتمان وتقلبات الاقتصاد الكلي.</p>	<p>اسم الدراسة</p>
<p>استهدفت الدراسة العلاقة بين توسعات الاقراض وتقلبات الاقتصاد الكلي والازمات المالية.</p>	<p>هدف الدراسة</p>
<p>تم استخدام قاعدة بيانات جديدة حول التوزيع القطاعي للقروض الخاصة لـ (116) بلد ابتداء من عام (1940).</p>	<p>مجتمع وعينة الدراسة</p>
<p>الاسلوب التحليلي في الاحصاء الوصفي.</p>	<p>الاساليب</p>
<p>اشارت اهم النتائج الى ان اقراض القطاعات غير القابلة للتداول بما في ذلك قطاع البناء والعقارات، يرتبط بنمط الازدهار والكساد في الانتاج على غرار طفرات القروض الاستهلاكية، لتسلط الضوء على ان الغرض من القروض المستخدمة مهمة لفهم الروابط المالية الكلية.</p>	<p>نتائج الدراسة</p>

ثالثا: مجالات الاستفادة من الدراسات السابقة:-

عدت الدراسات السابقة احد المصادر الغنية التي ساعدت الباحثة على معرفة متغيرات دراستها وفهم معطيات موضوع الدراسة لذا تم تحديد مجالات الاستفادة كما يلي:

- (1) تمت الاستفادة من المشاكل غير المحورية المطروحة من قبل الباحثين السابقين فيما يخص القدرة الادارية التي تعد مشكلة اساسية لذلك بدأ عنوان الدراسة الحالية بها.
- (2) تمت الاستفادة من كافة المعلومات التي توصل لها الباحثون السابقون عن سلوك الاقراض مما ساعد على توصيف مشكلة عدم توازن سلوك الاقراض كمتغير تابع للدراسة الحالية.
- (3) تم الاطلاع على متغيرات الدراسات السابقة التي وضعها الباحثون السابقون مما ساعد على ادخال متغيرات وسيطة (الحجم، النمو، التوظيف) للدراسة الحالية.

رابعا: جوانب اختلاف الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:-

تعد الدراسة الحالية نتاجا متسلسلا يضمن اتمام ما توصل له الباحثون السابقون، مما جعلها تختلف عن الدراسات السابقة التي تم التطرق لها انفا وكما يلي:-

- (1) اعتمدت الدراسة الحالية على عينة من المصارف التجارية العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية مقارنة بعينة الدراسات السابقة.
- (2) اختلفت المدة الزمنية للدراسة الحالية لكونها اخذت المدة (2006-2020) عن الدراسات السابقة.
- (3) جمعت الدراسة الحالية بين عدد من المتغيرات (المستقلة، التابعة، الوسيطة) ضمن توليفة واحدة لم يتم التطرق لها سابقا (على حد علم الباحثة).
- (4) اعتمدت الدراسة الحالية على اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) واسلوب هيرشمان- هيرفندال (HHI) وعدد من النسب المالية والبرامج الاحصائية لقياس وتحليل متغيرات الدراسة واختبار الفرضيات مقارنة بالدراسات السابقة.

الفصل الثاني
(الاطار النظري)

المبحث الاول
(القدرة الادارية للمصارف)
المبحث الثاني
(سلوك الاقراض)

المبحث الثالث
(الحجم، النمو، التوظيف)
المبحث الرابع
(الربط بين المتغيرات)

المبحث الاول

(الاطار النظري للقدرة الادارية للمصارف)

تتبنى المصارف التجارية عملية تحريك عجلة الاقتصاد في اي بلد، استنادا الى امتلاكها مستويات تامة للقدرة الادارية ذات صلاحيات تخطيطية وتنفيذية تمكنها من وضع الية دقيقة تسعى الى تحفيز وتنشيط الاقتصاد من خلال الاستثمار الامن والفعال للموارد المتاحة بتدويرها بين الوحدات والقطاعات الاقتصادية، عن طريق القيام بالانشطة والوظائف المختلفة.

يتناول هذا المبحث الجانب النظري للقدرة الادارية مسلطا الضوء على كل مما يلي:

اولا: مفهوم القدرة الادارية للمصارف:-

يعود تاريخ الاعتراف بتفعيل برامج القدرة الادارية للمصارف الى اوائل الخمسينيات، الا ان عملية تغيير وتطوير انظمة البرامج تلك كانت تتم ببطء وبطريقة تدريجية الحركة، لذا فان الاستجابة الطبيعية لذلك التغيير والقدرة على التكيف كانت غير كافية لتلبية تحديات التنمية الاقتصادية آنذاك، استمر الامر على نفس الوتيرة الى اوائل السبعينيات التي عانت من افتقارها لالية تعمل بشكل اسرع واكثر راديكالية في تفعيل تلك البرامج خاصة في القطاعات التنموية الرئيسية لاسيما المصارف التجارية، لتمكينها من الاستفادة الفعالة من مواردها التنافسية المحدودة، بعد ذلك تلتها عدت عقود شهدت حرص العديد من المصارف على حيازة برامج القدرة الادارية عن طريق التخلص من الوحدات الادارية الفاسدة، والانظمة والممارسات غير الفعالة، واستبدالها بالوحدات من ذوي الخبرة والمعرفة، عبر استقطاب الكفاءات لضمان الحصول على النصح والمشورة المرتبطة بتلك البرامج بما فيها (التعليم، التدريب والابتكار) اللازمة لتفعيل قدراتها الادارية، لكن بالرغم من ذلك لم تتمكن اهداف تلك البرامج من رؤية النور، وذلك لندرة المعارف والخبرات ذات الصلة آنذاك، وصولا الى العصر الحالي الذي حث على اعطاء اولوية كبيرة لتوسيع وتحسين تلك البرامج، والالتزام بتنفيذ الخطط لتحقيق الاهداف، وكذلك ازالة كافة العقبات التي تحول دون اجراء وتعبئة القوى العاملة والموارد والمعدات الفعالة اللازمة لذلك (Caiden,1973:327)، (El_Taliawi&VanDerWal,2019:243).

ان كافة الانشطة والوظائف التي يقوم بها المصرف تحدد وتنفذ اعتمادا على صلاحيات وخبرة ومعرفة وادراك وحداته الادارية، مما دفع الى ضرورة وضع مفهوم متطور ذي احاطة شاملة بمفردات القدرة الادارية (Phan,2021:193). فقام (Caiden,1973:330) بتعريفها كما يلي: وهي القدرة على تحقيق الاهداف المرسومة مع الاخذ بنظر الاعتبار المهام المحددة والموارد المتاحة، والبيئة التي يتم بها تعيينها ومحاولة تقييمها في ظل حالات الاحتمالية واللاتاكيد، وتقدير الاداء المستقبلي في ظل نقاط القوة والضعف في كل من الوحدات الادارية والفرص التي توفرها بيئتها. وعبر عنها (Dosi,etal.,2000:2) على انها السمة التي تملأ الفجوة بين الاهداف المتوقعة والنتائج المتحققة بطريقة ما بشكل تكون فيه النتائج مقاربة الى الاهداف المراد تنفيذها. ويمكن الاشارة لها على انها "قدرة الادارة على انشاء او تعبئة وتعديل قاعدة الموارد المتاحة امام المصرف" (Helfat,etal.,2007:3). وعرفت على انها مجموعة من السمات المتجسدة داخل المصرف التي توفر متوسط انجاز اهدافه بشكل فعال (Misener&Doherty,2009:459).

و يبين مفهوم القدرة الادارية للمصارف على انها "قدرة الوحدات الادارية للمصرف على اداء نشاط معين بكفاءة وفاعلية" (Helfat&Winter,2011:1244). وتعد القدرة الادارية الصفة المتجذرة في المصارف الحديثة، ذات الانظمة والقوانين الموضوعية والمحترفة اللازمة للتنفيذ الفعال للسياسات والخطط المتبعة، التي تتطلب كل من المدراء والموظفين المهرة ومن ذوي القدرات والخبرات والكفاءات المطلوبة (Cingolany,2013:28). والقدرة الادارية هي السمات التنظيمية، الهيكلية، والطارئة التي تمكن المصرف من التكيف المطلوب للوصول الى الكفاءة والشفافية والشمول في ان واحد (Cingolani&Fazekas,2017:3). وحسب المفهوم الحديث عبر عنها (Puchr&Martinis,2018:11) على انها الطريقة التي يمكن ان يتفاعل بها مزيج من الادارة والموارد البشرية والهيكل التنظيمي والانظمة والقوانين والادوات داخل وخارج المصرف لاداء الانشطة المختلفة وامكانية تخطي العقبات وحل المشكلات التي تواجهه والعمل على تحديد الاهداف وتنفيذها.

وفي نفس الصدد عددها (Bhagavathula,etal.,2021:2) على انها أنشطة الافراد والجماعات التي تعزز معرفتهم وقدراتهم ومهاراتهم، لتحسين الهيكل الاداري ومعالجة القيود المادية واللوجستية من اجل تحقيق الاهداف المرسومة. اما (Phan,2021:193) فقد جاء بمفهوم اكثر دقة وشمولية اذ عددها القدرة على تخصيص الموارد بكفاءة وفاعلية بما فيها الموارد البشرية وراس المال لتحقيق الربحية وخلق قيمة للمصرف.

اتفقت الباحثة مع مفهوم (Phan,2021:193) للقدرة الادارية للمصارف مشيرة الى انها صلاحيات ومهارات الوحدات الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية في تدنية المدخلات والكفاءة في تعظيم المخرجات.

ثانيا: اهمية القدرة الادارية للمصارف:-

ان القدرة الادارية للمصارف التي تقع ضمن المستويات التامة تتمكن من تنفيذ الخطط المرسومة والانشطة والخدمات بنجاح مما يضمن بلوغ الربحية والديمومة للمصارف، اذ ان السياسات المرسومة ستكون غير ملمة اذا لم يكن لدى المصارف القدرة الادارية على تنفيذها بغض النظر عن مدى حداثة تلك السياسات ورصانة صياغتها (Pritchett,etal.,2013:1)، (Howlett,2019:125). خاصة في بيئة السياسات الغامضة والمعقدة اليوم مما جعل هناك اهمية كبرى لاستخدام القدرة الادارية للمصارف على نطاق واسع وكما يلي:- (Misener&Doherty,2009:461)

(1) امكانية تحديد الاولويات ورصد المشاكل وحلها والحد منها وتجنب تكرارها من خلال التخطيط طويل الاجل وتنفيذ ومراقبة السياسات اللازمة لانتاج الخدمات بكفاءة وفاعلية (Pritchett,etal.,2013:1). وادارة الازمات والاضطرابات وتفعيل خاصية التعلم

والاستفادة من الخبرات السابقة (El_Taliawi&Van Der Wal,2019:243).

(2) نشر الموارد المالية والبشرية وتعبئتها بالشكل الامثل بدون هدر (Caiden,1973:330). مع ضمان امكانية استغلال الموارد المتاحة بالشكل الامثل وربطها بالاجراءات اللازمة لتنفيذ الخطط المرسومة بالفعل، الامر الذي يعد عنصر هام من عناصر ربحية وديمومة المصارف (Howlett,2019:125).

(3) ضمان الامان والخصوصية في المعاملات، اضافة الى التنفيذ الدقيق لاعداد كبيرة جدا من المعاملات، وتقديم الخدمات بالطرق الملائمة والفعالة (Osterweil,etal.,2007:124).

ثالثا: عناصر القدرة الادارية للمصارف ووظائفها الرئيسية:-

تحيط القدرة الادارية للمصارف بعدد من العناصر الاساسية التي يجب ان تحضى بقدر من التوضيح، لما لها من اثر واضح على اداء المصارف وامكانية تحقيق الاهداف، ومن اهم تلك العناصر ما يلي:- (Tommasi,etal.,2005:4)

- 1) الهياكل المؤسسية بما فيها (المصارف، المؤسسات المالية، الوزارات، الوكالات التنظيمية، ... الخ) التي تقوم بالوظائف والانشطة اللازمة لتحقيق النمو الاقتصادي.
- 2) الادوات التنظيمية والقانونية بما فيها (التشريعات، اللوائح، قواعد البنك المركزي، ... الخ) التي تسمح للهياكل المؤسسية باداء المهام المطلوبة بامان تام وبمعزل عن المخاطر حتى في ظل ظروف عدم اليقين.
- 3) الاجراءات والانشطة و الادوات اللازمة لتوفير الخدمات الجديدة والمبتكرة بالسعر المناسب وبالوقت المناسب لجذب الزبائن الجدد واحتكار الزبائن الاصليين.
- 4) الافراد والهياكل البشرية اللازمة لتنفيذ المهام بما في ذلك الاهتمام ببرامج تدريبهم وتطوير قدراتهم واعدادهم ومستوياتهم ونظام ادارتهم.
- 5) الميزانيات والموارد المالية بما فيها هيكل التمويل الداخلي والخارجي ومدى امكانية جذب موارد تمويل خارجية اكبر.

كما ان نجاح السياسات المرسومة وتحقيق التطور السريع والدعم لتلك العناصر يدعو الى تحسين القدرة الادارية في القطاع المصرفي، لذا تم الاعتراف بان الوظائف التي تقوم بها القدرة الادارية عملية مستمرة وطويلة الاجل وتتطلب نهج منهجي لاحداث التكامل والتناغم بين كل من العناصر الفردية والتنظيمية والادارية (Thomas,2006:1). مما ادى الى ضرورة تحديد تلك الوظائف والانشطة الضرورية لفهم وتعزيز القدرة الادارية للمصارف على المستوى الفردي والتنظيمي والاداري، كذلك القابلية على تنفيذ الممارسات الادارية المرتبطة بكل وظيفة من الوظائف الاتية:- (Howlett,2015:125)

- (1) القدرة على توقع التغيير.
- (2) القدرة على تطوير البرامج.
- (3) القدرة على جذب وحياسة الموارد البشرية والمالية وادارتها بالشكل الامثل ومدى مواعمتها مع الكلف.
- (4) القدرة على تقييم الانشطة والخدمات الحالية والمستقبلية.
- (5) القدرة على استمرار تطبيق الدروس والخبرات على الانشطة والخدمات المستقبلية.

رابعاً: بناء وتطوير القدرة الادارية للمصارف:-

تواجه المصارف العديد من القضايا والمشكلات نتيجة التطورات التقنية والتكنولوجية الحديثة والتغيرات المتسارعة في احتياجات السوق وتحديات التنميه المستدامة، لذا غالباً ما يتم الاعتماد على بناء وتطوير القدرة الادارية بصفة دورية من اجل التغيير الدائم وتحقيق الاستدامة والمرونة المطلوبة، فهي ليست مجرد نشاط يمارس لمرة واحدة فقط، وانما يساعد على تمكين السلوك التعاوني لكل من الوحدات الادارية والوظيفية من خلال بناء مهاراتهم ومعرفتهم، وقدرات التعاون فيما بينهم من خلال الكفاءات المتاحة (Bhagavathula,etal.,2021:2). اذ ان بناء القدرة الادارية يتطلب الرؤية العميقة والطويلة الاجل اللازمة للوصول الى الاداء المتوازن من خلال اعداد وتدريب الموظفين بما يتلاءم وتحقيق الاهداف (Ellis,2010:1). فكان لا بد للمصارف من الاستجابة لهذه التطورات وخلق بيئة ادارية مبتكرة كما يلي:- (Helfat,etal.,2007:9)، (Yossef&Rakha,2017:113)

- (1) **التدريب:-** يعد التدريب عنصر مهم وحاسم في بناء وتطوير القدرة الادارية، فالمصارف التي يعمل فيها افراد على مستوى عال من التدريب تكون اكثر فاعلية ونشاطاً، اذ يجب فهم ودمج كل من المكونات الفردية والتنظيمية والادارية بجدول تدريبي واحد متكامل ومتناغم، وتعزيز قاعدة العمل الميداني بحيث يمكن للموظفين والزبائن والموردين فهم وبناء الروابط بين تلك المكونات الثلاثة (Thomas,2006:3).

(2) **الابداع:-** ان تواجد روح الابداع داخل المصرف يعد عنصر مهم وحاسم في بناء وتطوير القدرة الادارية، اذ ان الابداع في توليد افكار جديدة لحل المشكلات واتخاذ القرارات المتعلقة باتمام الأنشطة اليومية كفيلة للوصول بشكل مباشر او غير مباشر الى مستويات القدرة الادارية التامة اللازمة لتحقيق النمو والازدهار والربحية والديمومة للمصرف في ان واحد (Cirera&F.Maloney,2017:91).

(3) **الابتكار:-** يعد الابتكار عنصر مهم وحاسم في بناء وتطوير القدرة الادارية، اذ ان تنفيذ الافكار باساليب جديدة كانتاج الخدمات بصورة مختلفة ودخول اسواق جديدة او فتح فروع جديدة، يعتمد بالدرجة الاولى على قدرة المديرين وامكانياتهم بالتنبؤ بالاسواق الاكثر نشاطا، لضمان الاستيلاء على الفرص المتاحة بكفاءة وفاعلية وباقل التكاليف (Helfat&Martin,2012:1395).

(4) **التعلم من الخبرات السابقة:-** يمثل التعلم من الخبرات السابقة عنصر مهم وحاسم في بناء وتطوير القدرة الادارية، فان الادارة الذكية عدت بناء وتطوير راس المال البشري من متطلبات الدعم الفني المتمثل بتعزيز واستقطاب الخبراء والمستشارين والتعليم والندوات والزيارات والبحوث التدريسية اللازمة لتخطيط الاستثمار وتقييم الاحتياجات واعادتها وتصميمها وتنفيذها ضمن خطط العمل المشتركة (Pucher&Martin,2018:28).

(5) **المنافسة:-** تمثل البيئة التنافسية عنصر مهم وحاسم في بناء وتطوير القدرة الادارية، ففي حال تباين القدرة الادارية بين المصارف فان المنافسة ستزداد، مما يجعل من الصعب على المصارف البقاء والازدهار دون بلوغ المستويات التامة للقدرة الادارية (Yossef&Rakha,2017:120).

خامسا: اليات ومعايير دعم وتقييم جودة القدرة الادارية للمصارف:-

يعد السعي وراء انشاء اليات لدعم القدرة الادارية للمصارف امر مهم جدا، الا ان الاهم من ذلك هو تقييم استعداد ومواظبة المصرف لمتابعة هذه الاليات واجراء الفحص الدوري والفوري لها، والتأكد من انها على استعداد لدعم التحول نحو ثقافة تسعى باستمرار لمواجهة الضغوط المتعددة في بيئات عدم اليقين، فعلى الرغم من ان هذه الاليات قد تكون كبيرة وعديدة الا انها ليست مستعصية، اذ ان المصارف ذات مستويات القدرة الادارية

التامة يمكنها ان تلبي احتياجات الزبائن بحماس واحتراف وتفان مطلق وثابت، من خلال روح المشورة للمهنيين المتفانين فيما يتعلق بفرص العمل والتوظيف بشكل افضل، ومن هذه الاليات ما يلي:- (Osterweil,etal.,2007:124)

- 1) مراقبة السياق المجتمعي لضمان مراقبة القدرة الادارية للمصارف بشكل مستمر ودوري.
- 2) استخدام التكنولوجيا الحديثة لتلبية اعباء العمل المتوقعة والحالية والمستقبلية.
- 3) وضع اهداف كمية قابلة للقياس بدقة وتحقيقها في الوقت المحدد ضمن الميزانية المخصصة لها، اضافة الى وضع ادوات فعالة لقياسها ومطابقتها بما تم تحقيقه، وايجاد مقدار الفجوة ان وجدت للمساعدة في تشخيص الحوادث وامكانية حلها.
- 4) الحفاظ على العلاقات الوثيقة والودية والمستمرة مع جميع المجتمعات التي يتعامل معها المصرف، لضمان توفر موارد ومعدات كافية لاكمال الوظائف والانشطة.
- 5) التغيير والتطور السريع والمستمر للانشطة داخل المصرف وتقدير العدد الاكثر كفاءة لاعضاء فريق العمل، وتحديد الساعات المطلوبة لانجاز الاهداف، والاطار الزمني المناسب للبدء بتعيين موظفين جدد.

هذا بالاضافة الى تصنيف المصارف في الاونة الاخيرة بناء على ماتملكه من معايير جودة قدرتها الادارية، لذا تم تطوير وتفعيل معايير لجنة بازل الدولية لضمان مقارنة المصارف فيما بينها كما يلي:- (El_Taliawi&Van Der Wal,2019:248)

- 1) **المعلومات** (فيما اذا كانت المصارف تدعم صنع السياسات القائمة على الادلة).
- 2) **الافراد** (فيما اذا كانت المصارف تحتفظ بالافراد الكفاء وتعمل على تدريب وتعليم وتطوير القوى العاملة لديها).
- 3) **المال** (فيما اذا كانت قرارات الميزانيات العامة في المصرف تستند الى منظور طويل الاجل).
- 4) **البنية التحتية** (فيما اذا كانت المصارف تقوم بتحليل منتظم لاحتياجات البنية التحتية بصورة دورية).

سادسا: مكونات القدرة الادارية للمصارف:-

يعد راس المال (الفكري، الاجتماعي، البشري) من المكونات الرئيسية للقدرة الادارية التي لا يمكن الفصل بينها لوجود علاقات تفاعل وتأثير كبيرة تربطها وكما يلي:-
(Beck&Wiersema,2013:409)

(1) **راس المال الفكري:-** يشير راس المال الفكري الى هياكل معرفة غير ملموسة لدى المصارف (Barney,1991:1). التي تكمن في معتقدات وقيم وتصورات الوحدات الادارية، اضافة الى الانظمة والعمليات والخدمات والاجراءات الروتينية (Helfat&Martin,2015:423)، (Duodu&Rowlison,2021:1). وبمــــــا ان كفاءة وفاعلية القدرة الادارية للمصارف تكمن في ايجاد حلول مبتكرة للمشاكل، فان عناصر راس المال الفكري المتمثلة بـ (الاهتمام، الادراك، المنطق، حل المشكلات واتخاذ القرارات) كفيلة بتحقيق ذلك من خلال استكشاف تقنيات وخدمات وعمليات جديدة للارتقاء بالميزة التنافسية بين المصارف (Winch,1998:277).

(2) **راس المال الاجتماعي:-** يعرف راس المال الاجتماعي على انه نتاج العلاقات الاجتماعية والروابط التي تربط المصارف بالقيم والمعايير المشتركة مع العالم الخارجي (Adler&Kwon,2002:10). وبما ان الفرص تظهر وتختفي بسرعة عالية في بيئات عدم اليقين التي يعمل ضمنها المصارف في وقتنا الحالي (Kwon&Arenius,2010:315). قام (Choi&Sheehard,2004:392) بتسليط الضوء على ان تكون عضوية الادارة العليا متنوعة بما فيه الكفاية لكونهم يزرعون علاقات قوية مع العالم الخارجي للوصول الى الموارد النادرة (Bingham,etal.,2007:43). كما ان هناك نوعين من العلاقات الادارية وكما يلي:-
(Luo,etal.,2012:140)

(أ) العلاقات مع المديرين والمتعاملين مع المصارف الاخرى، بما في ذلك (الموردين والزبائن) التي تعد علاقات بين اقرانها لذا يمكن عدها علاقات افقية يمكن من خلالها الحصول على معلومات تتعلق باحتياجات السوق الحالية والمحتملة (Li,etal.,2014:272).

(ب) العلاقات مع المسؤولين الحكوميين والتي تعد علاقات عمودية بين المرؤوسين والرؤساء (Adner&Helfat,2003:1013).

(3) **راس المال البشري:-** يشغل راس المال البشري معظم حيز ممتلكات المصرف من ثروة الموارد البشرية اذ اشار له (Rainke,2015:32) على انه المهارات والقدرات والمعرفة الجماعية للقوى العاملة الاجمالية في المصرف. و تعد ادارته الفاعلة بمثابة حجر الزاوية لثبات المصرف ونجاحه (Walker,2002:1). لكن قد يرافقه عدد من التحديات الطويلة الامد كما يلي:- (Ganapathy,2018:13)

(أ) اعباء القيادة والاستمرارية والتخطيط والتعاقب.

(ب) التخطيط الاستراتيجي لراس المال البشري والمواءمة التنظيمية.

(ت) تكاليف اكتساب وتطوير الموظفين الذين تلبي قدراتهم وحجمهم ومهاراتهم وانتشارهم احتياجات المصرف.

(ث) القدرة على خلق ثقافة تنظيمية تركز على النتائج.

(ج) بذل جهود متواصلة لزيادة الاداء وزيادة المسائلة والرقابة الادارية.

سابعا: العوامل الاساسية المؤثرة في القدرة الادارية للمصارف:-

عانت المصارف في عصر الانفتاح والعولمة من المنافسة الشديدة والازمات المالية والتهديدات واللوائح الامنية والقانونية اضافة الى الاوبئة والجائحات، الامر الذي حد من امكانية توسيع ونمو قدراتها الادارية، ولما كانت المصارف تمثل القوى الدافعة الرئيسة للاقتصاد بصفتها القلب النابض لعملية التنمية الاقتصادية اصبح من الضروري معرفة العوامل الاساسية المؤثرة في قدراتها للتمكن من مواكبة عجله المنافسة والتماشي معها والتغلب على التعقيدات المرافقة لها كما يلي:- (Shams ul Haque,etal.,2021:1)

1) سمعة المصرف وصورة علامته التجارية:-

تستهدف سمعة المصرف عدد كبير من الزبائن والموردين ضمن مستوياتهم الادراكية المختلفة، فهي تمثيل ادراكي اجمالي لاجراءات المصرف السابقة وافاقه المستقبلية (Walker,2010:357). اما صورة علامته التجارية فهي كافة التصورات والمعتقدات المتولدة لدى المتعاملين مع المصرف حول خدماته المقدمة خلال مدة معينة

(Cretu&Brodie,2007:231)، (Kotler&Keller,2009:242). لذا فان امكانية تغيير صورة العلامة التجارية للخدمات المقدمة قد يتم بشكل اسرع واسهل مقارنة بتغيير سمعة المصرف (Narteh&Brammah,2020:110). فتسعى ادارة المصرف الى تلبية جميع التوقعات المختلفة عن الخدمات المقدمة في ظل عدم ملموسيتها لاجل خلق سمعة ايجابية (Abratt&Kleyn,2012:2)، (Heinberg,etal.,2018:2). وهذا يدل على وجود علاقة تآثير مباشرة بين سمعة المصرف وصورة علامته التجارية على اختياره من قبل الزبائن (Mokhlis,2009:78). مما جعل هذه العلاقة محل اهتمام المصارف لمالها من تاثير كبير على مستويات قدراتها الادارية (Chun,2005:93)، (Worcester,2009:573). فاضطرت المصارف الى التكيف مع ابتكارات التكنولوجيا الحديثة واعتماد علامات تجارية جذابة والحفاظ على السمعة الطيبة والتركيز على الزبائن من اجل ضمان التوزيع الامن للخدمات المقدمة وتحقيق المستويات التامة للقدرة الادارية في ظل بيئة العمل المصرفي السريعة التغيير (Ziliani&Bellini,2004:8)، (Narteh&Brammah,2020:111).

(2) الثقافة الادارية:-

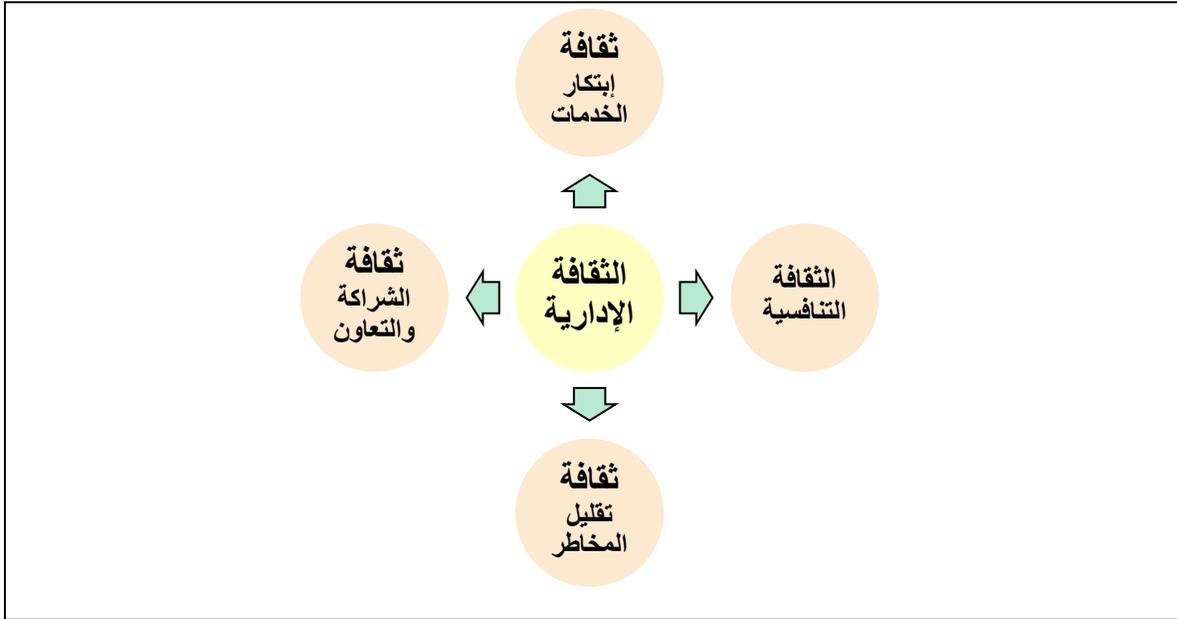
تعد الثقافة الادارية ذات اهمية كبرى بصفتها جزء لا يتجزأ من سلوك المصرف، وذلك لمالها من امكانية في رفع اوخفض مستويات القدرة الادارية للمصارف (Thakor,2015:8). فهي كافة الافتراضات الجماعية والتوقعات والقيم التي تعكس القواعد الصريحة والضمنية المحددة لكيفية تفكير الوحدات الادارية والتنظيمية داخل وخارج المصرف (VanDenSteen,2010:617). ولضمان الصورة الفعالية لممارسة الثقافة الادارية من قبل الهياكل المعنية، اي بمعنى ان قرارات الانشطة والخدمات اليومية تتخذ بطريقة تتفق مع فكر واهداف رسالة المصرف يتم استيفاء عدد من الشروط كما يلي:- (Thakor,2015:8)

- (أ) على الادارة تحديد ثقافة المصرف ومن ثم ايصالها بوضوح الى اعلى واسفل المستويات والهياكل بلغة موحدة وسهلة الفهم.
- (ب) ان تدعم الثقافة الادارية تنفيذ استراتيجيات نمو المصرف.

ت) ان تحدد استراتيجية المصرف كيفية تخصيص الموارد المالية والبشرية اللازمة للانشطة والخدمات المختلفة.

ث) ان يكون احد الاهتمامات المهمة في تقييم قدرات الوحدات الادارية هو احترامهم للثقافة الادارية وممارستها بصورة فعلية وليست عبارة عن لوائح وانظمة تزين جدران وسجلات المصرف فقط.

يوضح الشكل (2-2) ادناه، الثقافة الادارية لكل من (ابتكار الخدمات، الشراكة والتعاون، تقليل المخاطر، التنافسية)، اذ تستخدم الثقافة الادارية العالية لتعزيز الثقة داخل وخارج المصرف وتدعم تطوير قدراته الادارية واستراتيجيات نموه، وتؤثر باستمرار على سلوك الوحدات الادارية (Boot&Thakor,2006:803).



شكل (2-2) الثقافة الادارية

Thakor, Anjan, "Corporate Culture In Banking", SSRN electronic journal, Vol_15, No_1, P.30, 2015.

(3) الحوكمة:-

تتعرض قرارات الوحدات الادارية في اغلب الاحيان الى التضارب مع مصالح المساهمين، مما يقود الى نزاع للمصالح بسبب الروتين الذي يؤدي دور سلبي في نجاح

تحقيق الاهداف، من خلال تاثيره المباشر وغير المباشر على سلوك تلك الوحدات، مما قادها الى تزييف وتشويه حقائق القوائم المالية لكسب ثقة المساهمين والوحدات الرقابية (Quaglia&Spendzharova,2019:498). لذا تم اللجوء الى الحوكمة وهي عبارة عن الافصاح والشفافية التي تعزز من ثقة الجهات ذات المصلحة بالادارة ويزيد من حريتها وربطها بعملها وولائها للمصرف لضمان اكمال الانشطة وايصال الخدمة للزبائن في الوقت المحدد مما يعزز القدرة الادارية للمصارف (Bastomi,2017:589)، (Rauf,2020:11). اما في حالة عدم وجود حوكمة سليمة فلا يمكن للاشراف المصرفي ان يتحمل لوحده العمل والتقييم بشكل جيد، اذ تنص نظرية الوكالة على ان الحوكمة المصرفية القوية تقود الى قدرات اعلى واداء افضل مقارنة بالحوكمة السيئة التي تقود الى نقص في القدرة الادارية (Dikko&Alifiah,2020:144). كما ان هناك تاثير ايجابي للحوكمة ونظام الحوافز على الوحدات الادارية وامكانية تحقيق الاداء الامثل للموظفين وحرية صنع واتخاذ القرار مما ينعكس اثره على رضا الزبائن وكما يلي:- (Rauf,2020:12)

أ) الامتثال الطوعي للوائح وقرارات الهياكل التنظيمية.

ب) الاداء العالي والروح المهنية العالية داخل المصرف.

ت) الرضا الوظيفي.

ث) المشاركة والالتزام بالعمل.

ج) نجاح العمل الاداري.

ح) اتخاذ القرار الامثل وتنفيذه بجدية، للوصول الى رضا الزبائن عن الخدمات المقدمة.

4) الموارد المالية الخارجية والتدريج الانتماني للمصرف:-

تعد عملية الوصول الى هيكل تمويل متوازن بالكلف التنافسية المنخفضة عائق رئيس تواجهه المصارف في سعيها الى بلوغ المستويات التامة للقدرة الادارية، فان الحصول على الموارد المالية اللازمة من خلال الاقتراض الخارجي يجعل المصارف تتعدى التمويل الذاتي وصولا الى موارد مالية ذات تكاليف ومخاطر اقل مقارنة بايراداتها (Moyo&Sibindi,2020:16). الامر الذي ولد اهمية كبرى لمراقبة معلومات التدريج

الانتماني للمصارف، لماله من تاثير كبير على قرار الزبائن والموردين الذي يمكنه ان يضغط على امكانية حصول المصرف على الموارد الكافية، لذا فالمصارف ذات القدرات الادارية التامة المتايقه من امتلاكها لكوادر ذات خبرات جيدة ستتمتع بمستويات التدرج الانتماني الامثل الذي يمكنها من زياده الموارد الماليه الخاصه بها (Cooke&Bailey,2015:20)، (Abmuth,2018:839).

(5) المنافسه:-

تميز عصر العولمة بمنافسة عالية ادت الى تغيير بيئة الصناعة المصرفية خاصة في صلب عمل المصارف المتمثل باخذ الودائع من المدخرين بمعدل فائدة منخفض واعادة اقرضه الى المستثمرين من مختلف الوحدات الاقتصادية بفائدة اعلى، وصولا الى هامش ربح مناسب من الفرق بين معدل الفائدة، وهنا تجلى دور المنافسة العالية اذ تؤدي الى اجبار المصارف على التعامل بمعدل الفائدة المعتمد من قبل باقي المصارف المنافسة لها (Zhe,etal.,2020:42). كما ان المنافسة العالية تعمل على تعزيز القدرة الادارية وابتكار خدمات جديدة يتم تقديمها للزبائن بالشكل الامثل وبالوقت المناسب جاذبة بذلك للزبائن الجدد ومحتفظة بالزبائن الاصليين (Basri,2020:8). لذا تعد المنافسة من العوامل الاساسية المؤثرة في القدرة الادارية للمصارف، فهي تمثل مصدر من المصادر الرئيسة للمعلومات التي من الممكن ان تكشف نوايا المصارف الاخرى وتطلعاتهم مما يمكن من اختراقها بسهولة (Moyo&Sibindi,2020:2)، (Prexl,etal.,2020).

ثامنا: اساليب قياس القدرة الادارية للمصارف:-

تؤدي المصارف دور مهم جدا في الاقتصاد لكونها تحمي ودائع الافراد وتدعم قروض الاعمال والتجارة المحلية والعالمية، ولضمان جذب عدد اكبر من الودائع ينبغي ان يثق الافراد بان مواردهم المالية تستثمر بربحية وامان، وعليه فان حيازة المصرف للمستويات التامة للقدرة الادارية كفيلا بتعزيز تلك الثقة (Zhang&Shi,2019:109)، (Gan,2019:1115). لذا تم اعتماد عدد من الاساليب المعلمية واللامعلمية لقياس وتقييم القدرة الادارية ومقارنتها بين المصارف المختلفة وكما يلي:- (Demerjian,etal.,2012:1232)، (Nguyen&Pham,2020:209)

1) اسلوب تحليل الحدود العشوائية (SFA) (Stochastic Frontier Analysis):-

يعد (SFA) اسلوب معلمي شائع جدا لقياس وتقييم القدرة الادارية بين المصارف المختلفة، وترجع بدايات اقتراحه لسبعينيات القرن الماضي على يد عدد من الباحثين مثل (Aigner,etal.,1977:23)، (Meeusen&VandenBroeck,1977:109)، (Battese&Corra,1977:170) وتم تطويره من فكرة ان هناك عدد من المصارف تعاني من وقوعها ضمن مستويات القدرة المتدنية اسفل مسار الحدود التامة للقدرة الادارية في ظل تطور نسب مخرجاتها مقارنة بمدخلاتها دون مراعاة ان هناك عدد من العوامل التي قد تكون خارج سيطرة المصرف ولايمكنه التحكم بها، فاعطى هذا الاسلوب السماح للمصارف بتحديد المستويات التامة التي يجب ان تقع ضمنها وفق مراعاة وجود اخطاء عشوائية مركبة تشير الى تلك العوامل، والتي يمكن تحليلها الى جزأين كما يلي:-
(Nitoi&Spulbar,2015:546)، (Nguyen&Pham,2020:210)

الجزء الاول: الخطا العشوائي الكلاسيكي الذي يمثل العوامل التي تؤثر على المصارف ولكن لا يمكن ملاحظتها فهي موزعة توزيعا طبيعيا متماثلا، وان التبرير المنطقي لهذا الجزء هو انه من المفترض ان تختلف المصارف في مخرجاتها ضمن مجاميع معينة من المدخلات.

الجزء الثاني: انعدام القدرة الادارية بين المصارف المختلفة، وغالبا مايوزع هذا الجزء توزيعا طبيعيا مبتورا، فتقاس بذلك المستويات التامة للقدرة الادارية للمصارف من خلال التكاليف الحدودية وتقديرات دالة الايرادات.

وطبقا لذلك فانه يمكن بيان الصيغة الرياضية لاسلوب (SFA) كما يلي:-
(Andreou,etal.,2016:233)

$$\ln TC_{it} = \alpha_0 + \sum_{n=1}^3 \alpha_n \ln P_{nit} + \frac{1}{2} \sum_{n=1}^3 \sum_{m=1}^3 \beta_{nm} \ln P_{nit} \ln P_{mit} + \sum_{n=1}^3 \delta_n \ln \gamma_{nit} + \frac{1}{2} \sum_{n=1}^3 \sum_{m=1}^3 \delta_{nm} \ln \gamma_{nit} \ln \gamma_{mit}$$

$$+ \sum_{n=1}^3 \sum_{m=1}^3 \lambda_{nm} \ln \gamma_{nit} \ln P_{mit} + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots (2 - 1)$$

اذ إن (InTC_{it}) = اللوغارتم الطبيعي لاجمالي التكاليف المستخدمة من قبل المصرف (i) في العام (t).

(P_{nit}) = سعر المدخلات (n) التي استخدمها المصرف (i) في العام (t).

(γ_{nit}) = مقدار المخرجات (n) التي انتجها المصرف (i) في العام (t).

(α, β, δ & λ) = معاملات الانحدار التي يجب تقديرها.

ε_{it} = حد الخطأ العشوائي.

وفي الخطوة التالية تقدر القدرة الادارية للمصارف من خلال انحدار مستويات الحدود الفعالة على مجموعة من الخصائص الخاصة بالمصارف التي اهمها (الحجم، النمو، التوظيف) وكما يلي:- (Vo,etal.,2020:2)

$$XEFF_{it} = \psi_0 + \psi_1 size_{it} + \psi_2 age_{it} + \psi_3 labor_{it} + \psi_4 provisions_{it} \\ + year dummies + \varepsilon_{it} \quad \dots\dots (2 - 2)$$

اذ تشير (XEFF_{it}) الى درجة القدرة الادارية المقاسة بواسطة المعادلة السابقة (2-2) للمصرف (i) في الزمن (t)، بينما يشير (ε_{it}) الى حد الخطأ العشوائي.

تنحصر قيمة المقياس بين (0-1) اذ تزداد القدرة الادارية للمصارف مع القيم الاعلى فتعد المصارف التي لها نسب خطأ عشوائي عالية على انها مصارف تتمتع بمستويات قدرة ادارية تامة مقارنة بغيرها (Sun&Chang,2011:1729).

(2) اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) (Data Envelope Analysis):-

تعود الجذور النظرية والكمية لاسلوب (DEA) اللامعلمي الى المقال الذي نشره (Farell,1957) ليعود بذلك تقنية حديثة للبرمجة الخطية التي طورها (Charnes,Cooperand&Rhodes) لقياس القدرة الادارية النسبية لوحداث صنع

القرار من مقاييس المدخلات والمخرجات الى مؤشر اداء فردي خالي من الوحدات لنسبة المخرجات المجمعمة الى المدخلات المجمعمة (Emel,etal.,2003:107). فعرفه (Cakar,etal.,2021:1752) على انه اسلوب تحليل تستخدمه المصارف لتقييم القدرة الادارية للمصارف وقياس التغييرات التي تطرا عليها لتتحدد نسبته بين (0-1)، اذ تمثل القيمة (1) مستويات القدرة الادارية التامة؛ بينما تمثل القيمة (0) انعدام القدرة الادارية.

اما تسميته فتعود الى الالية التي يعمل بها، اذ ان المصارف ذات مستويات القدرة الادارية التامة تكون في المقدمة تقع على منحنى الحدود الفعالة (وهي حدود وهمية على هيئة منحنى محدب تترتب عليه المصارف ذات مستويات القدرة الادارية التامة)، كمظلة مغلقة للمصارف الواقعة تحتها المنحرفة عن ذلك المنحنى بسبب مستويات القدرة الادارية المنخفضة التي تعاني منها (Laplante&Paradi,2015:37). فاذا حصل واحد او اكثر من تلك المصارف على افضل نسبة من نسب مستويات القدرة الادارية (حسب مخرجاته مقارنة بالمدخلات) فانه يصبح ضمن الحدود الفعالة لمنحنى (DEA) كنقطة مرجعية يقارن بها مستوى القدرة الادارية للمصارف الاخرى (Zhang&Shi,2019:110).

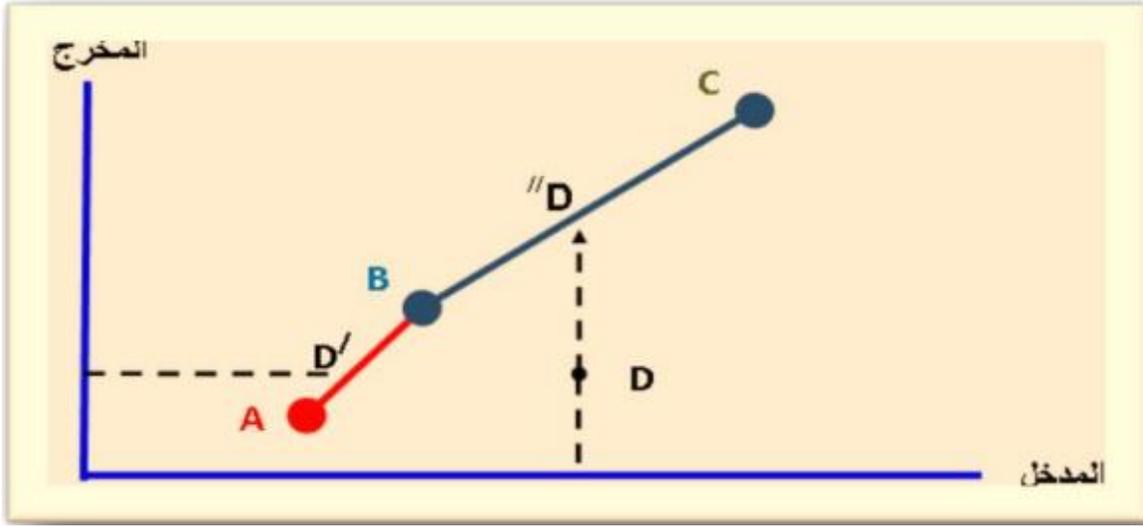
ومن اهم الخصائص التي يمتاز بها هذا الاسلوب هو انه لا يحتاج الى تحديد صيغة رياضية واضحة لوظيفة انتاج الخدمات لانه قادر على التعامل مع المدخلات والمخرجات المتعددة، لكن بالرغم من ذلك يعد حساس جدا لاي خطأ، لذا يجب ان تتسم المدخلات والمخرجات بانها قيم دقيقة قدر المستطاع (Cakar,etal.,2021:1755).

ولتوضيح الية عمله نستعين بالشكل (3-2) ادناه، اذ يفترض ان لدينا اربعة مصارف وهم (A,B,C,D) تستخدم مدخل واحد وتنتج مخرج واحد ايضا، وحسب ما سبق ذكره سيتم قياس وتقييم مستويات القدرة الادارية لكل مصرف مقارنة بالمصارف الاخرى في ذات المجموعة، لنلاحظ ان المصارف (A,B,C) هي مصارف ذات قدرة ادارية تامة وتقع على المنحنى المحدب للحدود الفعالة والمغلقة للبيانات المتمثلة بـ (الخدمة، عناصر انتاجها)، اما المصرف (D) الذي يقع اسفل منحنى تلك الحدود فيعد مصرف عديم القدرة الادارية، اذ يعزى سبب ذلك الى استخدامه كمية اكبر من المدخلات لانتاج نفس كمية

المخرجات التي تخرجها المصارف (A,B,C)، ولضمان اعادة هذا المصروف الى الحدود الفعالة مقارنة باقرانه يتوجب عليه القيام باحدى الحالتين:

(أ) اما ان يقوم بتخفيض استخدام المدخلات مع الحفاظ على نفس مستوى مخرجاته الحالية ليصل الى النقطة (D').

(ب) او ان يقوم بزيادة المخرجات مع الحفاظ على نفس كمية مدخلاته الحالية ليرتقي الى النقطة (D'').



شكل (2-3) يوضح منحنى تغليف البيانات لمجموعة من المصارف المتماثلة

Source: Tamas, Fixler, “A Data envelopment analysis approach for measuring the efficiency of Canadian acute care hospitals”, Unpublished Master Thesis, University of Toronto, P.18,2008.

وحرصا على ضمان نجاح القوة التمييزية لاسلوب (DEA) بين المصارف ذات القدرة الادارية المتفاوتة، فان هناك عدد من المتطلبات اللازمة لذلك منها ما يلي:-
(Ariff&Can,2008:265)

القيم الموجبة:- تعني ان كل من المدخلات والمخرجات يجب ان تكون ذات قيم موجبة اكبر من الصفر.

التجانس:- يعني وجوب وجود تجانس بين المصارف عينة الدراسة، اي بمعنى انها جميعا تستخدم نفس النوع من المدخلات لاجراء نفس النوع من المخرجات.

العلاقة الطردية:- تشير الى العلاقة بين المدخلات والمخرجات اي انه يجب ان يساعد زيادة المدخلات في زيادة حجم المخرجات، والعكس صحيح.

سنستخدم في حساب (DEA) مدخلات معينة متمثلة بـ (القروض، التكاليف)، ومخرجات معينة متمثلة بـ (الايرادات)، ليتم تصنيف قدرة الوحدات الادارية لكل مصرف على اساس امكانية توليد اعلى مستوى من الايرادات ضمن مجموعة معينة من القروض والتكاليف، ليتم ملاحظة ذلك من قبل العديد من اصحاب المصلحة والمتعاملين مع المصرف، فان قدرة الوحدات الادارية هنا سيعبر عنها بنسبة المخرجات الى المدخلات طبقا لذلك فانه يمكن بيان الصيغة الرياضية لاسلوب (DEA) كما يلي:- (Ramanathan,etal.,2018:132)

$$\frac{\sum_{i=1}^s u_i y_{ik}}{\sum_{j=1}^m v_j x_{jk}} k = 1 \dots n \quad \dots \dots (2 - 3)$$

اذ ان: (Demerjian,etal.,2012:1232)

(s) = المخرجات (الايرادات) لـ n من المصارف.

(m) = المدخلات (القروض، التكاليف) لـ n من المصارف.

(v ، u) = وزن كل مخرج ومدخل لـ n من المصارف.

(γ ، χ) = كميات المخرجات والمدخلات لـ n من المصارف.

المبحث الثاني

(الاطار النظري لسلوك الاقراض)

اصبحت اليوم جميع الكيانات الاقتصادية التي يتم التعامل معها في السوق بمفاصلها المختلفة سواء العامة او الخاصة، تعتمد على المصارف التجارية لما لها من دور فعال في خدمات الدفع وتوفير القروض، التي تسهل انجاز الاعمال والاستثمارات لتلك الكيانات.

يتناول هذا المبحث الجانب النظري لسلوك الاقراض من خلال تسليط الضوء على عدد من المواضيع ذات الصلة كما يلي:-

اولا: مفهوم الإقراض:-

تعد المصارف التجارية من كبار مزودي السيولة للنظام الاقتصادي والمالي بشكل عام (Koch&Macdonald,2015:485). بصفتها جهات منح القروض التي تعمل على توفير الكثير من البنى التحتية لانظمة المدفوعات المالية التي تدعم مليارات المعاملات المالية اليومية المفيدة للاقتصاد (Funso,etal.,2012:31)،(Simpson,2014:34). فالاقراض عبارة عن مقدار من الاموال الممنوحة للزبائن من قبل المصارف والتي يجب اعادتها لها عن طريق تسديد المبلغ الرئيس مع مستحقات الفوائد السنوية المستحقة عليه بشكل دوري ومنتظم ضمن مدة محددة (Saunders&Comett,2003:230). كما انه يمثل وعد باقراض مبلغ محدد مسبقا لزبون محدد مسبقا بشروط محددة مسبقا (Casu,etal.,2006:245). اما (Mishkin,2007:223) فعرفه على انه عبارة عن اقل الموجودات المتداولة سيولة بالنسبة للمصرف، اذ لايمكن تحويلها الى نقد بسهولة وسرعة وبدون خسارة الا عند تاريخ الاستحقاق. وأشارت (Kaaya,2013:55) على انه عملية يسمح بموجبها حيازة الخدمات دون الدفع الفوري لها بناء على اتفاق تعاقدى للدفع لاحقا باركان محددة تشمل المبلغ والفائدة والمدة. واكد (Ashraf&Shen,2019:2) الى ان الاقراض يعد مصدر رئيس للتمويل الخارجي للقطاع الحقيقي في جميع انحاء العالم، الذي يمكن ان يسهم في نمو القطاع الحقيقي، من خلال تكوين راس المال العامل من قبل الشركات وتعزيز الاستهلاك من السلع والخدمات من قبل الاسر. ويعد على انه منح مبلغ

محدد من المال مقابل موجود مادي او معنوي من السهل امتلاكه من قبل المقرض في حال تخلف المقرض عن السداد (Ivashina,etal.,2020:5). والاقراض هو الثقة التي يوليها المصرف لشخص ما طبيعي ام معنوي، ليمنحه مبلغا من المال يتم استخدامه في غرض محدد، خلال مدة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه وبضمانات مادية او معنوية تمكن المصرف من استرداد قرضه في حال توقف الزبون عن السداد (Coetzee&Genukile,2020:4).

كما يحول الاقراض دون تراكم الاموال بشكل معطل او مجمد، فيمكن للوحدات الاقتصادية من القطاعات المختلفة ان تزيد انتاج راس المال الخاص بها من خلال اعتمادها عليه، وفي الوقت ذاته يشغل الحيز الاكبر من موجودات المصرف، مما جعل هناك اهمية كبرى تنسب اليه بصفته ضرورة جوهرية للاقتصاد كما يلي:- (حمود،2019:7)

- أ) تمويل الانشطة والمشاريع الاقتصادية المختلفة من خلال توزيع الموارد المالية.
- ب) رفع مستوى الانتاجية وتوفير فرص العمل.
- ت) رفع معدل الاستهلاك من خلال توفير التمويل اللازم لشراء السلع والخدمات.
- ث) رفع مستويات النمو والاستقرار الاقتصادي.
- ج) رفع ارباح المصرف وتعظيم ثروة المساهمين.

ان عملية الاقراض ليست مجرد مسالة منح القرض وانتظار سداده، انما يجب مراقبة اتجاهه والاشراف عليه عن كثب لمنع التعرض للمخاطرة المرافقة له، لذا فان المصارف ذات الخبرة تتمتع بالتركيز على الزبائن ذوي الثقة العالية يجعلهم الطالبين المفضلين للعديد من انواع القروض، من خلال قيامها بعدد من الوظائف الرئيسية كما يلي:- (Koch&Macdnald,2015:497)

- 1) تطوير الانشطة وتحليل القروض.
- 2) تنفيذ وادارة القروض.
- 3) مراجعة وتقييم ومراقبة القروض.

ثانيا: سلوك الاقراض:-

يعمل سلوك الاقراض على زيادة مرونة المصارف في مواجهة الصدمات التي قد تتعرض لها، ويسمح لها بتوفير سيولة اضافية وكذلك فرص استثمارية جديدة للمدخرين، من خلال التنوع في القروض الممنوحة لعدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، لان تنوع الموجودات يؤدي الى امداد اقراضي اعلى واكثر استقرارا، اذ انه يقلل من الارتباط بين المخاطرة وتدفق الارباح (Yellen,2013)، (Ayyildiz,etal.,2020:1)، (Gelman,etal.,2021:2). كما يتصدر سلوك الاقراض الوظائف الاقتصادية الرئيسية للمصارف اذ ينقل المعلومات ذات الشفافية الى السوق حول الجدارة الائتمانية للزبون، وغالبا ما يمكن للزبون الذي تمت الموافقة على قرضه من الحصول على اموال اكثر وارخص الى حد ما من مصادر التمويل الاخرى (Rose,2008:513). كما يمكن للمصارف التي تتجه نحو تنوع القروض الممنوحة الى عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة بدلا من تركزها عند قطاع واحد، من تحقيق اقتصاديات الحجم، انطلاقا من فكرة ان المصارف تميل الى الحفاظ على علاقات تعاقدية طويلة الامد مع زبائنها، وبمرور الوقت يمكنها الحصول على معلومات متراكمة عن الزبائن المعنيين من خلال تقديم الخدمات المختلفة لهم، الامر الذي يمكنها من اعادة استخدام ذات المعلومات في تقديم انواع اخرى من الخدمات الاضافية بما فيها الاقراض دون الحاجة الى التكاليف الاضافية اللازمة لتكرار جمع المعلومات عن نفس الزبون (Nguyen,2018:58)، (Dang,2019:1). لذا اتجهت المصارف الى منح انواع مختلفة من القروض يتطلب كل منها اجال سداد مختلفة وضمانات اضافية وكذلك تعهدات لتلبية حاجات الزبائن، ومواكبة المنافسة العالية من قبل المؤسسات غير المصرفية كما يلي:-

(Koch&Macdonald,2015:507)

1) **القروض العقارية:-** تمنح المصارف هذا النوع من القروض على ان يتم ضمانه بممتلكات عقارية سواء كانت من الاراضي او العقارات او المباني او غيرها من الممتلكات الاخرى، ويمكن ان تاخذ شكل قروض قصيرة الاجل لاغراض التشييد والبناء وتطوير الاراضي، او طويلة الاجل لتمويل شراء الاراضي والمباني وغيرها

من معدات العمل الاخرى، مقابل ان تكون ملكيتها للمصرف لحين قيام الزبون بسداد قيمتها بالكامل ليتنازل المصرف بعد ذلك عن ملكيتها، ويشغل هذا النوع الحيز الاكبر من اجمالي محفظة قروض المصرف لكنها ذات المخاطرة الاكبر بسبب امكانية تعرضها الى التخلف عن السداد بصورة اكبر من باقي انواع القروض الاخرى (Iosifidi,etal.,2021:2).

(2) **القروض (التجارية، الصناعية، الزراعية):-** يؤدي النظام المصرفي في ضوء ما يمنحه من قروض للوحدات الاقتصادية العاملة لمساعدتها في تمويل راس المال العامل، وقيامها بالاعمال الصناعية والتجارية التي تضمن تنمية الناتج القومي الاجمالي، دور حاسم في زخم النمو الاجمالي لاقتصاد تجاري وصناعي نام (Ganguly&Roy,2021:1). هذا بالاضافة الى القروض التي يتم منحها للمزارعين للاسهام في زراعة المحاصيل وشراء الماشية والبذور والاسمدة وغيرها، وغالبا ماتكون هذه القروض بفائدة منخفضة (Rose,2008:513).

(3) **القروض الفردية (للافراد):-** تقدم المصارف قروض شخصية للزبائن، لغرض تمويل مشترياتهم من السلع والخدمات الاستهلاكية والشخصية (Ayyildiz,etal.,2020:1). تكون هذه القروض حاملة لمعدل عائد اعلى من باقي الانواع الرئيسية للقروض وذلك للتعويض عن الخسائر المحتملة المرافقة لها لمخاطرتها العالية، وعلى الرغم من ان معظمها يحمل معدل فائدة ثابتة الا انها ذات اقساط اكبر حساسية لمعدل العائد بسبب فجوة اسعار الفائدة، وهذا يبين سبب اجالها القصيرة والمتوسطة التي تتراوح بين (1-4) سنوات (Rose,2008:513).

(4) **قروض الاعمال:-** تقدم معظم المصارف قروض للاعمال لكل من الشركات والمؤسسات المالية المختلفة لتمويل استثماراتها، وذلك بعد ان يقدم صاحب العمل خطة عمل رسمية للمراجعة تتضمن شروط وضمانات شخصية، وعادة ما يكون استحقاقها لمدد طويلة تتراوح بين (5-25) سنة، اما معدلات الفائدة فتكون قابلة للتفاوض في بعض الاحيان (Curtis&Brock,2021).

(5) **قروض اخرى (الخدمية):-** وهي عبارة عن قروض متنوعة تشمل قروض الاوراق المالية والقروض الممنوحة لتمويل القطاعات الخدمية بما فيها (النقل، السياحة

والفنادق، النفط والغاز، وغيرها) ولها اجال استحقاقات مختلفة (Koch&Macdonald,2015:507).

ومن الجدير بالذكر ان تنوع محفظة القروض عبر القطاعات الاقتصادية المختلفة، يمكن ان يقود الى عدد من المزايا وفقا للنظرية المصرفية التقليدية كما يلي:-
(Huynh&Dang,2020:106)

(1) مساعدة المصارف في الحد من احتمالية الافلاس بسبب الصدمات الفردية لتركز القروض (Berger,2010:1418).

(2) يمكن للمصارف المنوعة جيدا من الاستفادة من انخفاض تكاليف اللاتماثل المعلوماتي من خلال استخدام المعلومات الخاصة بالزبون في تقديم خدمات اخرى دون الحاجة الى صرف تكاليف اضافية لجمع معلومات جديدة عنه مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الوساطة المالية (Huynh&Dang,2020:106).

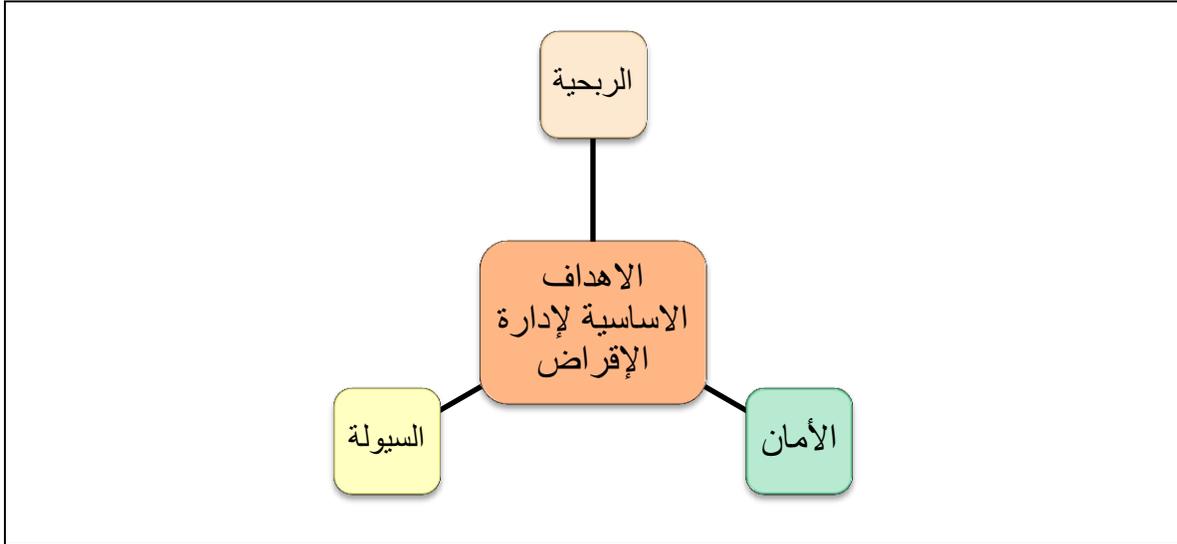
(3) انخفاض خسارة القروض وزيادة الاستقرار المالي في المصارف ذات محافظ القروض الاكثر تنوعا اذ ان المخاطر التي قد تصيب قطاع اقتصادي معين ستقود الى تعثر القروض الممنوحة لذلك القطاع فقط دون تعرض باقي القروض الممنوحة لقطاعات اخرى لنفس المخاطر الامر الذي يقلل من الارتباط الايجابي للعوائد المتولدة منها (Shim,2019:103).

ثالثا: الاهداف الاساسية لادارة الاقراض:-

يعتمد نجاح المصارف وربحياتها وسلامتها على جودة ادارة الاقراض الى حد كبير، وذلك من خلال القدرة على امتلاك معرفة اكبر ومعلومات اكثر عن اليات الاقراض الفعالة والسليمة وكذلك الجدارة الائتمانية للزبون وانماط دفعه المتغيرة، مما شدد على ضرورة جمع المعلومات في الوقت المناسب حول نوع واتجاه وكم الاستثمار الذي سيتم توجيه القرض اليه لانه بمجرد عدم سداد تلك القروض سيواجه المصرف خسارة كبيرة، الامر الذي دفع الى وضع اهداف وتدابير متمثلة بمبادئ وقواعد لتوجيهه وتقييم ورقابة الاقراض (Koch&Macdonald,2000:619)، (Georgiou,etal.,2020:1). ومن ثم يمكن

للمصرف ضمان الاستغلال الامثل للموارد المتاحة لديه وتحقيق عوائد كبيرة بمخاطرة تكاد تكون اقل، في حال تحقيق اهداف ادارة الاقراض بشكل سليم وفعال وكما يلي:-
(Noor&Al-Nami,2003:67)

- (أ) **الربحية:-** تتطلب استثمار للموارد المالية المتوفرة بشكل امثل وبادنى التكاليف، لضمان الكفاءة والفاعلية في تعظيم الايرادات وضمان ديمومة الربحية.
- (ب) **الامان:-** تتطلب موثوقية بان اموال الافراد يتم استثمارها بكفاءة وفاعلية، مع القدرة على اعادتها في الوقت المحدد مع العوائد المحتملة المتأتية منها.
- (ت) **السيولة:-** تتطلب استثمار جزء من الاموال التي في حيازة المصرف في موجودات ذات سيولة عالية اي يمكن تحويلها الى نقد بسرعة وبالوقت المطلوب وبدون خسارة، لضمان توفير السيولة اللازمة عند الحاجة (السحب المفاجئ) للحفاظ على ثقة الزبون.



شكل (2-4) يوضح الاهداف الاساسية لادارة الاقراض

Noor , Mahmood, Ibrahim , Al-Nami & Adnan , Taieh, “Financial and banking”,
Dar El Masreya For Publishing & Distribution, Studies in English, P.67, 2003.

رابعاً: مخاطر الاقراض:-

يعد منح القروض العمل الاساسي لكل مصرف حول العالم، كما ان جودة تلك القروض مؤشر اساسي للسلامة المالية الكلية بشكل عام وسلامة المصرف بشكل خاص، وعليه فان

التخلف عن سدادها قد يشكل نكسات خطيرة لاتصيب المقرضين والمقترضين فحسب بل تتعداه لتصيب الاقتصاد الكلي، خاصة بعد ان اصبح الوصول الى اسواق راس المال محدودا جدا في ظل ظروف العمل السريعة التغيير (Boahene,etal.,2012:6). فعرفت مخاطر الاقراض على انها احتمال فشل الطرف المتعاقد في الوفاء بالتزاماته وفقا للشروط المتفق عليها مسبقا (Brown&Moles,2014:16). هناك عدد من المخاطر المرافقة للاقراض كما يلي:-

1) مخاطر معدل الفائدة:-

يؤثر التقلب في معدل الفائدة سلبا على ربحية المصارف، فان رفعها يؤدي الى كبح الاقراض في حال كان المصرف ذا مطلوبات حساسة لسعر الفائدة اكبر من الموجودات الحساسة لسعر الفائدة مما يولد فجوة سالبة والعكس صحيح، بالاضافة الى ان تاثير اسعار الفائدة المباشر في تحديد تكاليف الفرصة البديلة للممولين الخارجيين من الوحدات الاقتصادية المتعاملة مع المصرف قد يرفع من حالات التخلف عن السداد (Gonzalez&Suarez,2015:471).

2) مخاطر محفظة القروض:-

تعرف مخاطر محفظة القروض على انها حساسية المحفظة لاي تغييرات في ارتباط مكوناتها مع بعضها البعض ومع السوق، فان وجود العديد من الموجودات داخل تلك المحفظة لا يضمن لوحده التنوع الامثل، لانها قد تكون مرتبطة مع بعضها البعض بشكل كبير وايجابي وتعثر احد الموجودات يقود الى تعثر المحفظة بالكامل، لذا يجب الحصول على محفظة شديدة التنوع في القطاعات لتقليل التعرض للمخاطر التي قد تصيب قطاع معين دون غيره (Clemente,2020:2).

3) مخاطر التشغيل:-

ادى زيادة تعقيد الاعمال التجارية للمصارف منذ اواخر التسعينيات الى تدهور وتعقيد الانشطة التشغيلية بما فيها (تنوع الاعمال، التنوع الجغرافي، الترابط والاندماج بين المصارف، أنشطة المصرف خارج نطاق الاعمال المصرفية التقليدية)، نتيجة التوسع

الكبير في الانشطة التشغيلية المصرفية وغير المصرفية، ويعرف هذا التدهور بالمخاطر التشغيلية التي تقود الى كل مما ياتي:- (Florez,etal.,2016:7)،
(Chernobai,etal.,2020:3)

(أ) احداث المخاطر التشغيلية تؤدي الى خسارة كبيرة.
(ب) تنشأ المخاطر التشغيلية من المصادر الداخلية للمصرف نتيجة فشل الرقابة، وعلى وجه الخصوص (الانشطة الداخلية، الاشخاص غير الكفوءيين، الانظمة الفاشلة وغير الكافية المتمثلة بلاحتيال وممارسات الاعمال، السوق غير الكفوءة، واخيرا العلاقة غير السليمة بين الموظفين والزبائن).
(ت) قد يشير الفشل في ادارة المخاطر التشغيلية الى اوجه قصور في مجالات ادارة المخاطر الاخرى.

(4) مخاطر طلب وعرض القروض:-

تعرض طلب الوحدات الاقتصادية للقروض في الاونة الاخيرة الى انخفاض مفاجئ فاصبح هناك مخاطر كبيرة تدور حوله، وذلك بسبب عدد من العوامل التالية:-
(European Central Bank,2020:2)، (Eurosystem,2021:15)

(أ) **ظروف عدم اليقين:** قيام الوحدات الاقتصادية بتاجيل او الغاء الاستثمارات الخاصة بها بسبب عدم اليقين بشأن شدة الاثار الاقتصادية المستقبلية.
(ب) **تغيير مصادر التمويل:** لجوء الوحدات الاقتصادية الى مصادر تمويل جديدة بديلة عن القروض بعد التعرض المتكرر للزامات المالية المصرفية.
(ت) **عمليات الاندماج والاستحواذ:** لجوء العديد من الشركات الى هذه العملية الحديثة مما جعلها تستغني عن الاقتراض من المصارف.
(ث) **المنافسة العالية:** قيام المؤسسات غير المالية بقبول الودائع من الافراد ومنحها الى الشركات، مما جعلها تنافس القروض ومقدار الطلب عليها.
اما عرض القروض فان اي تغييرات فيه ستكون لها اثار اقتصادية كلية واسعة اذ لا تزال هناك مخاطر استشرافية عليه مع استمرار عدم اليقين المتزايد نتيجة لعوامل عدة كما يلي:- (Kelly,etal.,2021:11)

أ) **تدهور جودة الموجودات:** يؤدي التدهور غير المتوقع في الميزانيات العمومية للمصارف الى تغيير الديناميكيات الحالية لعرض القروض، من خلال تأثيره المباشر على جدارته الائتمانية وزيادة مخاطرته، مما جعل هناك تشدد عليه في شروط منح القروض عما هو موجود حالياً في السوق.

ب) **الرغبة الانتقائية في تحمل المخاطر:** يؤدي استمرار ظروف عدم اليقين في العمل الى تقليل رغبة المقرض في تحمل مخاطرة الاقراض.

ت) **التغييرات الهيكلية في السوق والمنافسة:** ان قيام الجهات الاقراضية الجديدة غير المصرفية بتقديم نماذج الاقراض بشكل يختلف عن برامج اقراض المصارف التقليدية، جعل هناك تأثيرات سلبية على عرض القروض.

5) **مخاطر التخلف عن السداد:-**

قادت التطورات الاجتماعية والاقتصادية وانماط احتياج الافراد والشركات الى التوسع في الطلب على القروض لتلبية احتياجاتهم المختلفة، مما جعل القروض تنتج المزيد من الايرادات للمصارف (Calli&Coskun,2021:1). وهذا قد يعزز الاقتصاد ويحل المشكلات المتعلقة بالنقد في الاسواق عند منحه بالشكل الصحيح، لكنه قد يلحق اضرار وتعطيل للاقتصاد في الوقت ذاته عند منحه بدون مبالاة (Alma,Calli,2019). مما قد يقود الى احتمالية التعرض لمخاطر التخلف عن سداد القروض من قبل الزبون (Thiel&Radij,2019:151). وهي من اهم مخاطر الاقراض السابقة، لما لها من تأثير اجتماعي محتمل بسبب عدد وتنوع اصحاب المصلحة المتأثرين بها (Koch&Macdonald,2015:486). اذ تشير مخاطر التخلف عن السداد الى مخاطر تخلف الزبون عن سداد اي نوع من الديون الملزم بها (Markowitz,1952:77). وكذلك تعرف على انها احتمالية انحراف العائد الفعلي للقروض عما كان متوقع، اذ لا يمكن تحقيق الاستفادة من منح القرض الا اذا تجاوزت ربحيته التكاليف المضافة عليه، محققة بذلك خسارة ناجمة عن رفض او عدم قدرة المقترضين على دفع او تسديد ما هو مستحق بالكامل في الوقت المحدد (Louzada,etal.,2016:118). وتشمل المصادر الرئيسية لمخاطر الاقراض ما يلي:- (Kithinji,2010:2)

- أ) القدرات المصرفية المحدودة.
- ب) سياسات الاقراض غير الملائمة.
- ت) معدلات الفائدة المتقلبة.
- ث) سوء الادارة.
- ج) القوانين والانظمة غير الملائمة.
- ح) انخفاض مستويات راس المال والسيولة.
- خ) الاقراض غير الموجه.
- د) ممارسات الاقراض السيئة.
- ذ) غياب التدخل الحكومي وعدم كفاية الاشراف الرقابي من قبل البنك المركزي.

ولما كانت المصارف شريان الحياة المالية الابهر لكل من الاسر والشركات لقدرتها على تكوين رؤوس الاموال وتوفير السيولة خاصة في الاونة الاخيرة بعد تقشي الاوبئة والجائحات والظروف الاقتصادية المعقدة وسرعة التغيير التي ضغطت بشكل كبير على النظام المالي، مما جعل المصارف اكثر عرضة لمخاطر التخلف عن السداد لان الزبائن اسغرقوا وقت كبير في سداد التزاماتهم والتخلف عنها، مما دفع المصارف الى خفض معدل القروض الممنوحة للافراد والشركات وكذلك السوق (Georgieva,2020:2)، (Ciampi,etal.,2021:2142).

اما (Ergungor&Thomson,2006:281) فقد توصلا الى ان الادارة غير الملائمة لمخاطر التخلف عن السداد هي احد الاسباب الرئيسية وراء حدوث الازمات اذا لم يتم التعامل معها باولوية قصوى (Macharia,2012:5). لذا فان الهدف من ادارة مخاطر التخلف عن السداد هو تقليل معدل العائد المعدل بمخاطر المصرف، من خلال الحفاظ على التعرض لمخاطر التخلف ضمن الحدود المقبولة (Catherine,2019:31). لذا يتم اللجوء الى عدد من العمليات اللازمة لادارة مخاطر التخلف عن السداد كما يلي:-

1) **التوقيت:-** يمثل تحديد الوقت المناسب لاحتمالية التخلف عن سداد القروض، والعمل على تحديد مخصصات مثلى للقروض المتعثرة، اذ تؤدي معدلات التخلف عن السداد المرتفعة الى انخفاض التدفقات النقدية ومستويات السيولة، فلا يمكن تحقيق الاستفادة

من منح القروض الا اذا تجاوزت ربحيتها التكاليف المضافة عليها، مما قد يقود الى ضائقة مالية مصرفية، بينما في المقابل فان انخفاض مخاطر السداد تعني المستوى الامثل للمدين مع تقليل فرص القروض المتعثرة، ومن ثم تحقيق السلامة المالية للمصرف (Kaaya&Pastory,2013:55).

(2) **تنوع المخاطر:-** يعمل تنوع القروض الممنوحة وتوزيعها على نطاق واسع من القطاعات الاقتصادية المختلفة بما فيها (العقاري، التجاري، الاعمال، الافراد، وغيرها) على تحقيق اداء اكثر اتساقا في ظل مجموعة واسعة ومتنوعة من الظروف الاقتصادية، ومن ثم يمكنه من تقليل مخاطر التخلف عن السداد من خلال عمل مراجعة فعالة لمقدمي طلبات الاقراض ودعم انتقائي للقروض الممنوحة (Mikes&Kaplan,2014:7).

(3) **تقييم مخاطر التخلف عن السداد:-** تكون عملية منح القروض معقدة وذات مخاطر عالية، لذا تلجا المصارف لاجراءات معينة لتجنب اوتقليل الاثار العكسية التي قد ترافقها، من خلال تقييم الجدارة الائتمانية للمقترض، اضافة الى تحديد مقدار القرض والغرض منه، فبالنسبة للقروض الشخصية الصغيرة يكون التقييم على اساس الدخل ونمط الحياة والالتزامات الحالية للمقترض امرا كافيا، لكن بالنسبة لتمويل المشاريع الكبيرة التي تتطلب مبالغ ضخمة فان التقييم سيشمل كل من التقييمات الفنية والتجارية والتسويقية والمالية والادارية وجداول التنفيذ وكذلك قدرات الجهات المقترضة (Kithinji,2010:4).

(4) **مراقبة القروض:-** تبدأ رحلة القرض ساء الجودة من الية معالجة المعلومات، ثم تزداد بعد ذلك في مراحل الموافقة على منحه ومراقبته، اذ ان اللاتماثل المعلوماتي بين المصرف والذبون يجعل من المستحيل التمييز بين المقترض الجيد والسيء، مما يدفع الى الاختيار العكسي والمخاطر الاخلاقية، ففي بيئة الاعمال المصرفية الشاملة والمعقدة من الضروري توفر انظمة فعالة لادارة القرض ومراقبته وتقييمه من كل النواحي المتعلقة بـ (جودته، اجله، انماطه، والتسلسلات الدورية المتكررة له) للتأكد من انه منح لمن يقوم بالدفع الفعلي ضمن الوقت المحدد (Boahene,etal.,2012:7).

واخيرا فان امتلاك المصارف للوحدات الادارية القادرة على رسم وصياغة سياسة اقراضية فعالة سيساعد على كسب الزبائن الجيدين وتجنب الوقت والكلفة والاحباط من التعامل مع المتأخرين منهم في سداد التزاماتهم، الامر الذي قد يحد او يقلل من مخاطر التخلف عن السداد (Catherine,2019:33).

خامسا: معايير منح القروض:-

شهد الاقتصاد العالمي خلال العقد الماضي مدد من الركود اثرت على القطاع المصرفي بشكل كبير معرضة اياه الى نسب مرتفعة من خسائر القروض (Caporale,etal.,2018:239)، (Carroll,2021:2). مما دفع الجهات التنظيمية الى التشديد على المصارف لاعتماد ما يعرف بمخصص خسائر القروض كمعيار من معايير منح القروض، ويعرف على انه تخصيص الاحتياطات المالية الكافية لتغطية خسائر القروض المحتملة، وامكانية التنبؤ بالتقلب في الايراد المستقبلي تبعاً لها (Gomaa,etal.,2021:225). وعلى الرغم من عدم وجود تشريع قانوني معين يحدد الحد الادنى للمبلغ المثالي لتلك الاحتياطات التي تقابل القروض المتعثرة (Caporale,etal.,2018:239). الا انه يمكن الاعتماد على عدد من المتغيرات لتحديده كما يلي:- (Bhat,etal.,2018:4)

- 1) سمات وخصائص القرض الاولية، مثل (نوعه، تاريخ استحقاقه، نسبة القرض الى قيمة الموجودات وغيرها).
- 2) السمات والخصائص الرئيسية للزبون، مثل (الجدارة الائتمانية، نسبة القرض الى الدخل وغيرها).
- 3) حالات السداد الحالية وتاريخ الدفع، مثل (عدد الايام التي تجاوزت الاستحقاق، عدد الدفعات المسددة على التوالي وغيرها).
- 4) الظروف الاقتصادية ذات الصلة الحالية، مثل (اسعار الضمانات، الناتج المحلي الاجمالي وغيرها).

كما يشار الى تلك المعايير على انها قواعد افضل للممارسات الطوعية القائمة على الخبرة والتي تعد اساس العمل المصرفي (Kerwer,2005:611). كما تم تعريفها على انها مجموعة من النماذج التي تساعد في اتخاذ قرار منح القروض بامان وفاعلية (Oliveira,etal.,2017:985). فقسمت تلك المعايير الى شقين كما يلي:-

أ) المعايير الخارجية التي تتعلق بالجدارة الائتمانية للزبون:-

يخضع الزبون وفق هذه المعايير الى عملية تقييم صارمة لتحديد اهليته الاقتراضية وفق عدد من القرارات التي يتم اتخاذها بتأن وروية اعتمادا على قدرة المصرف في الحصول على المعلومات التي تم التحقق منها بشكل مستقل عن الزبون، وذلك لان هناك حالات يمتلك فيها الزبون معلومات اكثر من ما يمتلكه المصرف عنه، او بصورة ادق قد يخفي بعض المعلومات المالية الخاصة به عن انظار المصرف (Tupangiu,2017:153). وتعرف هذه المعلومات على انها نوع من البيانات والمعلومات التي تعكس السلوك الاقتراضي للزبون متمثلة بتوليفة من التدابير والاساليب والطرق والوسائل المستخدمة من قبل الجهات التنظيمية والادارية لصياغة وتنفيذ معايير الاقتراض المرتبطة بسلامة وفاعلية القرض الممنوح (Louzada,etal.,2016:117)، (Zhou,2020:113). كما ان التطورات الجديدة في بيئات اللاتاكد زادت من الحاجة الى احداث نمو تدريجي في تخزين تلك المعلومات، فان الاعتماد على الاتمة والتقدم التكنولوجي بشكل ملحوظ دفع العديد من المصارف للبحث عن مصادر جديدة للحصول على البيانات الخاصة بالزبون بكميات كبيرة وبتنسيق غير تقليدي، لذا فان التقصي عن تلك البيانات من الشبكات الاجتماعية ومواقع التداول عبر الانترنت من خلال المحتويات التي طورها المستخدم وبيانات هاتفه المحمول وملفات تعريف الشبكات الاجتماعية والمدونات والمنتديات التي يرتادها، اصبحت من المصادر الملهمة لبيانات حديثة يمكن استخدامها بدلا عن النماذج التقليدية السابقة لقدرتها على التعامل مع كميات كبيرة من البيانات التي توظف لصنع قرار تقييم وتحديد الاحتياطات اللازمة لمخصصات خسائر القروض (Tounsi,etal.,2017:134)، (Calli&Coskun,2021:3). لذلك يمكن للمصارف ان تستخدم ستة عناصر شخصية رئيسة (6C) لتحديد الاهلية الاقتراضية للزبون كما يلي:- (Enoch,etal.,2021:40)

- (أ) **القدرة:-** وهي قدرة مقدم طلب الاقتراض على سداد الرصيد المطلوب منه في الوقت المحدد وبدون اي تقصير او تاخير.
- (ب) **الضمان:-** وهو الموجود الذي يجب على الزبون تقديمه مقابل القرض كتعهد بسداد ديونه الحالية والمستقبلية، مع امكانية مصادرته في حال تخلفه عن السداد.
- (ت) **راس المال:-** وهو القوة المالية للزبون متمثلة بالاموال المستثمرة بصورة شخصية من قبله، كمؤشرات على مدى تعرضه للمخاطر في حال فشل تلك الاستثمارات.
- (ث) **الشخصية:-** وهي عبارة عن السمعة الطيبة للزبون ومدى كونه جديرا بالثقة؛ وتمتعه بالنزاهة والاهلية الاقتراضية والممارسات السليمة والمضمونة للاعمال التجارية والاستثمارات.
- (ج) **الظروف:-** وهي حساسية الزبون للقوى الخارجية المتمثلة بمعدل الفائدة والتضخم ودورات العمل والضغوط التنافسية والرقابة التي يتمتع بها في عمله غيرها من عناصر المناخ الاستثماري.
- (ب) **المعايير الداخلية التي تتعلق بالجدارة الائتمانية للمصرف:-**

تكمن اهمية القطاع المصرفي من خلال دوره الفعال في تحقيق التنمية الاقتصادية بتمويله للعديد من الاستثمارات وتعزيز الاقتصاد الكلي، من خلال الية عمله التي تتلخص في جمع الودائع من وحدات الفائض وتوظيفها في اتجاهات مختلفة من ضمنها منح القروض، مع ضمان تحقيق الربحية والسيولة والامان، لذا ينبغي التحقق من جدارته الاقراضية للتأكد من انه مؤهل فعلا لاستغلال الموارد والاموال المجمعة بامان وفاعلية (Jearah,etal.,2020:10). ولضمان تقييمه بالشكل المطلوب تم اللجوء الى انموذج (CAMELS) كنظام رقابي موحد فعال بالاعتماد على عدد من العناصر الجوهرية التي تمكن السلطة الرقابية من التدخل في الوقت المناسب لتصحيح الاخطاء ان وجدت وحماية السلامة المالية للقطاع المصرفي، وتتبلور الية عمل الانموذج بوضع تصنيف ائتماني لكل عنصر من العناصر الستة من (1-5)، اذ يكون التصنيف (1) هو الاقوى؛ والتصنيف (5) هو الاضعف، وبعد اجراء التصنيف الكلي لكافة العناصر المكونة للانموذج يتم جمع النقاط التي تم الحصول عليها للوصول الى رتبة المصرف وفق هذا الانموذج بمكوناته الستة كما يلي:- (Al-Taie&Ali,2019:3)

(أ) **كفاية راس المال:-** يحدد هذا العنصر متانة المصرف في مواجهة الصدمات التي قد تؤثر على الميزانية العمومية له، على اساس ان راس المال المصدر الاول وخط الدفاع الرئيس للمخاطر المالية المحتملة مجتمعة (مخاطر معدل الفائدة، مخاطر اسعار الصرف، المخاطر التشغيلية، مخاطر الاقراض، ..الخ)، ونظرا للاهمية القصوى التي يتمتع بها هذا العنصر قامت لجنة بازل للرقابة المصرفية بتحديد نسب معينة للحد الأدنى من متطلبات كفاية راس المال التي يجب ان يحتفظ بها المصرف (Kaaya&Pastory,2013:57). والتي تظهر القوة الداخلية للمصرف في تحمل الخسائر خلال الازمة وبعدها (Jearah,etal.,2020:19).

(ب) **جودة الموجودات:-** يشير هذا العنصر الى جودة القروض التي تعد من الموجودات الرئيسية المولدة للحصة الاكبر من دخل المصرف، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد، وامكانية استردادها في الموعد المتفق عليه مع كفاية ضماناتها، وتقليص القروض المتعثرة، فضلا عن قدرة الادارة على تحديد المخاطر بما فيها (مخاطر التشغيل، المخاطر التنظيمية، مخاطر السوق) وقياسها ومراقبتها (Al-Taie&Ali,2019:5).

(ت) **كفاءة الادارة:-** تشير الى جودة ادارة المصرف في استخدام موارده بكفاءة وفاعلية وتعظيم الربحية وخفض تكاليف التشغيل، ويتجلى ذلك في ضبط وادارة السياسات الاقراضية، وكذلك جودة عمل الوحدات الادارية ومدى الخبرات الفنية التي يتمتعون بها، والاستقلالية الكلية والموضوعية اللازمة لاتخاذ القرارات بمرونة وفاعلية (Desta,2016:4).

(ث) **جودة الارباح:-** تشير الى القدرة او الكيفية على استيعاب الخسائر وزيادة راس المال ودعم العمليات الحالية والمستقبلية، والادارة الفاعلة للارباح لضمان الديمومة والاستمرارية في العمل (Al-Qaisi,2017:467).

(ج) **السيولة:-** تحتل السيولة مكانة ذات اهمية خاصة في تقييم ملاءة المصرف المالية، لانها تعكس قدرته على الوفاء بالتزاماته تجاه الدائنين وخصوصا المودعين في الوقت المناسب دون تاخير، متمثلة بالصلة بين جمعها في اسرع وقت ممكن وفضل سعر، وبين استثمارها وتوظيفها بطريقة فاعلة وهادفة (Abbas,etal.,2019:29).

ح) حساسية مخاطر السوق:- تعزى الحساسية لمخاطر السوق الى التغييرات في معدل الفائدة وسعر الصرف وسعر الاوراق المالية؛ التي تؤثر سلبا على المركز المالي للمصرف، لذا يجب التركيز على حساسية هيكل الموجودات والمطلوبات وصافي الارباح للتغييرات السلبية في معدل الفائدة واسعار الصرف (Abbas,etal.,2019:30). ووفق هذا العنصر فانه عند تقييم حساسية مخاطر السوق يجب مراعاة قدرة الادارة على تحديد وتقييم ومراقبة كل من (مخاطر الاقراض، مخاطر الاسعار، مخاطر السيولة) (Rostami,2015:656).

كما ان المعايير الداخلية تشجع المصارف على منح القروض بحكمة وفاعلية مع ضمان الاستمرار بالمراقبة الدقيقة لمحافظ قروضها، لذا فان الاعتماد على المعايير الداخلية للمصرف من شأنه ان يثير عدد من القضايا الرئيسية كما يلي:- (Griep&Stefano,2001:135)

أ) السلامة المستمرة لهذه الانظمة.

ب) دقة واتساق عملية المراجعة التنظيمية.

ت) ادخال معايير افصاح اكثر شفافية لتمكين المشاركين والزبائن من اتخاذ القرار الصحيح.

تعد مخاطر عدم السداد من اكبر العوامل التي تؤثر على سلامة المصارف والنظام المالي ككل فقامت اللجان الرقابية الدولية واهمها لجنة بازل الدولية بوضع معايير عدة امتدت من بازل (I) وصولا الى بازل (IV) وبدأت المصارف بتبني هذه المعايير بصورة طوعية للحد من تلك المخاطر ولضمان توافر مصادر بديلة للسداد، الامر الذي جعل هناك تحدي كبير امام المصارف يتطلب منها تغيير سياساتها واعادة صياغة اهدافها بما يلائم تلك المعايير الرقابية، ولكنها قابلتها بوضع عدد من التدابير الخاصة بها للحد من الاثار السلبية لتلك التحديات كما يلي:- (Central bank of Kenya,2021:13)

1) التأثير السلبي على كفاية راس المال، مما تطلب من المصارف ضخ راس مال اضافي لاستيعاب الزيادة المتوقعة في خسائر القروض.

(2) تقدير التراكبات المستقبلية للاقتصاد الكلي يمثل تحدي كبير في البيئات الحالية، مما دفع المصارف الى تطوير نماذج تصنيف داخلية لتقييم مخاطر الاقراض في جميع القطاعات.

(3) يعد امكانية دمج عوامل الاقتصاد الكلي الموثوقة امرا صعبا في ظل اقتصاد غير مؤكد وبيئة عمل سريعة التغيير، مما جعل هناك ضرورة لاستمرار عمليات البحث والتطوير للتحقق من صحة التنبؤات المستقبلية والتأكد من موثوقيتها.

(4) الاثار السلبية المترتبة على تكلفة التكنولوجيا ذات الصلة، ومصاريف تدريب وتطوير الموظفين مما دفع المصارف الى اتمتة النماذج والانشطة لتقليل الخسائر.

(5) الحد الأدنى في نمو منح القروض، بسبب التصنيفات والمعايير الدقيقة للمخاطر من قبل الوكالات العالمية للتصنيف الذي اثر بدوره على الربحية، مما دفع المصارف الى التركيز اكثر على منح القروض المضمونة وتكثيف الجهود لاستردادها.

سادسا: محددات نمو القروض:-

ان حجم القروض الممنوحة لها دور حيوي في اداء الوحدات الاقتصادية المختلفة، بتمويلها لجميع الاستثمارات سواء كانت عامة ام خاصة وبشكل اساسي لذا عرف (Demir&Danisman,2021:1) حجم القروض الممنوحة على انها حجر الزاوية اللازمة لتعزيز النمو الاقتصادي. فكان من الضروري استكشاف المحددات الاولية المحتملة التي من شأنها احداث تغييرات في نمو القروض كما يلي:-
(Ahir,etal.,2018:7)

(1) عدم اليقين الاقتصادي:-

ان اتخاذ القرارات الاستثمارية من قبل الافراد تتم بدقة اكبر اذا كانت تتم بسلاسة وشفافية ويمكن التنبؤ بها (Ashraf&Shen,2019:2). لكن في المقابل اذا كانت تلك العملية اقل شفافية ولا يمكن التنبؤ بها ستتأثر تلك القرارات الاستثمارية بشكل سلبي فيلغى جزء كبير منها او يتم تأجيلها، مما يجعلها تحجم عن طلب القروض اللازمة لتمويل استثماراتها في ظل تلك الظروف غير المؤكدة، كما يقود ذلك الى زيادة مخاطر التخلف عن السداد،

الامر الذي يقع تأثيره في جانب العرض فتصبح المصارف اقل رغبة في تمويل الوحدات الاقتصادية وذلك لزيادة مخاطر السداد التي تدفعها لرفع علاوة المخاطر في ظل تزايد ظروف عدم اليقين (Demir,etal.,2019:187)، (Demir&Danisman,2021:2).

(2) المخاطر الجيوسياسية:-

عرف (Caldara&Iacoviello,2018:2) المخاطر الجيوسياسية على انها المخاطر المرتبطة بالحروب والاعمال الارهابية والتوترات بين الدول التي تؤثر على المسار الطبيعي والسلمي للعلاقات الدولية، فيمكن ان تؤثر بذلك على نمو الاقراض عبر قنوات عدة، ويمكن ان تؤدي الى الغاء وتاجيل استثمارات الشركات، الذي يزيده من خوف الزبائن والمستهلكين وتقويض ثقتهم، مما يدفعهم للاحجام عن اقتناء السلع والخدمات التي تتطلب تمويل اساسي بالاقتراض (Lu,etal.,2020:95). ويمكن للمصارف لتقليل ذلك التأثير من خلال التركيز بشكل اكبر على تحسين شروط الاقراض للمصارف المحلية مقارنة بالمصارف الاجنبية والمدرجة في البورصة خلال هذه المدد، وكذلك اعتماد مناهج التنوع الدولي للحد من اثار تلك المخاطر (Demir&Danisman,2021:12).

(3) دورات العمل الاقتصادية:-

تعد حلقات الفقاعات والكساد المتكررة في الاسواق العالمية محدد رئيس لنمو القروض (Kabir,etal.,2020:2). ففي حال ركود الدورة الاقتصادية فان احتمالية التخلف عن السداد تزداد الى حد ما، مما يجعل هناك كساد في العمل والاستثمارات وهذا يدفع الى تحجيم النمو في القروض (Simpson,2014:88).

(4) الظروف الخاصة بالمصرف:-

تعد التغييرات الداخلية الخاصة بالمصرف بما فيها التطور التكنولوجي، ومدى امكانية ادخاله ضمن الانشطة الرئيسية والخدمات المقدمة وتطبيقه عليها، وكيفية استيعابه من قبل المصرف والتكيف معه، والاضرابات العمالية، وكذلك الادارة السيئة وغير الكفوءة محدد رئيس في نمو القروض (Koch&Macdonald,2015:486).

5) الضمانات والتدفق النقدي:-

يعتمد نمو القروض اللازمة لتمويل المشاريع على الضمانات التي يقدمها المشروع والتدفق النقدي الخاص به، فوجد (Wang,etal.,2020:484) ان كل من الضمان والتدفق النقدي يؤثر بشكل حاسم على هوامش ربحية القرض، اذ ان المصارف اعتمدت على توزيع المخاطرة في شبكة العقد وتنبؤات التدفق النقدي لاتخاذ قرارات منح القروض التي بدورها يمكن ان تؤثر على احتمالية التخلف عن السداد، لذا اقبلت المصارف على رفع سقف الضمانات المطلوبة ومقدار التدفقات النقدية لمقابلة حالات التخلف عن السداد المحتملة في ظل الازمات المالية المتكاثرة، مما ادى الى تثبيط نمو القروض (Lehlou,etal.,2014:83).

سابعاً: اساليب قياس سلوك الاقراض:-

يعد وجود نظام مصرفي قوي امر ضروري للبلدان لتحقيق الرفاهية الاقتصادية، استناداً الى الدور المهم الذي يمكنه من ان يوفر مدفوعات نقدية منخفضة التكلفة للوحدات الاقتصادية من خلال تعبئة وتخصيص الاموال بشكل فعال لتشجيع الاستثمارات والمدخرات، الامر الذي جعل وحدات اتخاذ القرار تبحث فيما اذا كان يجب اعتماد منهج التنوع سواء في القروض الممنوحة ام الموجودات ومصادر التمويل، او التركيز في منح القروض على قطاع معين (Berger,etal.,2010:1417). ان العديد من الدراسات والابحاث توصلت الى نتائج تدعم فرضية التنوع، ولتحديد التأثير المستقل للتنوع، ودرجة تركيز الاقراض على قطاعات معينة، سيتم استخدام عدد من الاساليب والمقاييس المالية التي تتحكم في قدرة المصرف المتنوع مقارنة بنظيره ذي التركيز في منح القروض على قطاعات او صناعة معينة (المصرف المتخصص) (Khan,2013:58). وفيما يلي نوعين مختلفين من اشهر الاساليب المالية المستخدمة في قياس تنوع وتركز القروض كما يلي:-

1) اسلوب تحليل لافين وليفين (Laeven & Levine):-

توصلت الدراسة التي اجراها (Laeven&Levine,2007) الى نوعين من المقاييس لقياس تنوع القروض من تركزها عند قطاعات محددة:-

أ) مقياس التنوع القائم على الموجودات (AD): وهو عبارة عن مقياس للتنوع عبر انواع مختلفة من الموجودات، ويمثل النسبة المئوية للقروض الممنوحة بالنسبة الى اجمالي الموجودات التي تدر ارباحا؛ ليتم تحديد درجة التركيز مقارنة بالمصارف الاخرى على النحو التالي:- (Laeven&Levien,2007:338)

$$(AD) = 1 - \left| \frac{(NL) - (OEA)}{(TEA)} \right| \quad \dots\dots (2 - 4)$$

اذ ان:- (Laeven&Levine,2005:13)

(AD) = مقياس التنوع القائم على الموجودات.

(NL) = صافي القروض الممنوحة.

(OEA) = الموجودات المربحة الاخرى، وتتضمن كل من (الارباح من الاستثمارات، الاوراق المالية الاخرى).

(TEA) = اجمالي الموجودات المربحة، وتتكون من مجموع كل من صافي القروض الممنوحة و الموجودات المربحة الاخرى.

تتراوح قيمة مقياس (AD) بين (0-1) يزداد بزيادة التنوع، فتشير القيم العالية جدا الى ان المصرف لديه درجة عالية من التنوع، مقارنة بالقيم المنخفضة جدا لمصرف اخر، وهذا يعني انه يعاني من انعدام التنوع نتيجة التركيز في منح القروض لصناعة او قطاع معين (Khan,2013:48).

ب) مقياس التنوع القائم على تنوع الدخل (ID): وهو عبارة عن مقياس للتنوع عبر مصادر الدخل المختلفة، ويتم حسابه على النحو التالي:- (Laeven&Levien,2007:338)

$$(ID) = 1 - \left| \frac{(NI) - (OOI)}{(TOI)} \right| \quad \dots\dots (2 - 5)$$

اذ ان (ID) = مقياس التنوع القائم على تنوع الدخل.
 (NI) = صافي دخل الفوائد، ويتضمن دخل الفوائد مطروحا منه مصروفات الفوائد.
 (OOI) = الدخل التشغيلي الاخر، ويتضمن كل من (صافي دخل الرسوم، صافي دخل العمولات، صافي دخل المتاجرة).
 (TOI) = صافي الدخل التشغيلي، ويتمثل بمجموع كل من صافي دخل الفوائد مع الدخل التشغيلي الاخر.
 كذلك ياخذ مقياس (ID) قيما بين (0-1) بقيم اعلى تشير الى تنوع اكبر مقارنة بالقيم الاصغر التي تشير الى تركيز عالي.
 واخيرا تعد مقاييس التنوع بشقيها (تنوع الموجودات، تنوع الدخل) مكملة احدهما للاخرى، اذ ان مقياس التنوع بالموجودات يعتمد على متغيرات المخزون، ويعتمد مقياس تنوع الدخل على متغيرات التدفق النقدي (Lukmawijaya&Kim,2015:78).

(2) اسلوب تحليل هيرشمان_ هيرفندال (HHI)(Herfindahl-Hirschman):-

يعد اسلوب التحليل الشهير المسمى بـ (هيرشمان-هيرفندال HHI) من اهم اساليب قياس وتحليل نسبة التركيز في القروض الممنوحة من قبل المصارف لقطاعات اقتصادية محددة، بالإضافة الى استخدامه كمؤشر لقياس نسبة المنافسة بين المصارف المختلفة، وتعود تسميته لمخترعيه (AlbertO.Hirschman,OrrisC.Herfindahl) ويعرف على انه مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصارف في الصناعة او القطاعات الاقتصادية المحددة المعبر عنها بارقام حقيقية او كسور عشرية (Adzobu,etal.,2017:3). كما يعد اوسع الاساليب استعمالا، واكثرها دقة، وايسرها حسابا، مقارنة بباقي اساليب التحليل المالية الاخرى (Stiroh,2004:142)، (Naldi&Flamini,2018:1).

فتم الاعتماد عليه في قياس مقدار التركيز والتنوع في القروض الممنوحة من قبل المصارف عينة الدراسة، يتم حساب اسلوب (HHI) من خلال جمع مربع نسبة كل قرض ممنوح الى قطاع من القطاعات المحددة في الدراسة الى اجمالي القروض (مجموع مربعات التعرضات النسبية) على النحو التالي:- (Tabak,etal.,2010:6)

$$(HHI)_{bt} = \sum_{i=1}^n r_{bti}^2 \quad \dots\dots (2 - 6)$$

اذ ان :-

$(HHI)_{bt}$ = مجموع مربعات التعرضات النسبية للمصرف (b) في الزمن (t).

r_{bti} = مقدار التعرض الاقراضي (اجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، لاحد القطاعات المحددة (i)، الى اجمالي القروض الممنوحة لجميع القطاعات (j)، في الزمن (t)). ويحدد حسب الصيغة التالية:-

$$r_{bti} = \frac{r_i^{bt}}{\sum_{j=1}^n r_j^{bt}} \quad \dots\dots (2 - 7)$$

r_i^{bt} = اجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، للقطاع (i).

$\sum_{j=1}^n r_j^{bt}$ = اجمالي القروض التي منحها المصرف (b)، في الزمن (t)، الى جميع القطاعات (j).

n = عدد القطاعات التي اقترضها المصرف.

تتراوح قيمة (HHI) بين (0-10000) نقطة، فتزداد درجة التركيز، وينعدم التنوع للقروض الممنوحة بزيادة عدد النقاط عن الصفر، ويمكن توضيح ذلك كما يلي:-
(Troug&Sbia,2015:775)

- 1) اذا كانت قيمة (HHI) اقل من (1000) نقطة، فهذا يعني انعدام التركيز وتحقيق تنوع تام للقروض الممنوحة من قبل المصرف.
- 2) اذا كانت قيمة (HHI) بين (1000-1800) نقطة، فهذا يعني وجود تركيزات معتدلة مقابل تنوع معتدل للقروض الممنوحة.
- 3) اذا كانت قيمة (HHI) اكثر من (1800) نقطة، فهذا يعني ان المصرف يعاني من انعدام التنوع، والتعرض لتركز تام للقروض الممنوحة لقطاع محدد.

المبحث الثالث

(الاطار النظري للحجم والنمو والتوظيف)

للمصارف التجارية ادوار مهمة في عملية النمو الاقتصادي الكلية، تبدأ من قبول الودائع من الافراد الى توفيرها كقروض وخدمات مالية اخرى معدة للاستثمار، لذا فان حجم المصارف والنسبة السنوية لتغيير معدل النمو الخاص بها، اضافة الى نسب العمالة والتوظيف التي تتبناها، تؤثر بشكل كبير على سياق وانسيابية تلك الادوار بين المصارف المختلفة.

يتناول هذا المبحث عدد من الخصائص الهامة واللصيقة بشخصية كل مصرف من خلال تسليط الضوء على كل من (الحجم، النمو، التوظيف) كما يلي:-

اولا: الحجم:-

تعمل المصارف على تحسين الظروف المالية والاقتصادية للافراد والشركات على وجه الخصوص من خلال الوظائف المختلفة التي تمارسها، ابتداء من استقطاب فوائض الاموال من وحدات الفائض الى توظيفها بامان وفاعلية لينتهي بها المطاف بمنحها كقروض لوحدة العجز، ولما كان القطاع المصرفي عرضة لفشل السوق، الامر الذي اخضعه لضرورة التنظيم بدرجة عالية، فجاءت معايير لجنة بازل الدولية مشيرة الى ان نسبة راس المال التنظيمي لها دور مهم في تحديد قدرة المصرف وادائه، اذ من المفترض ان المصارف الكبيرة هي تلك التي لديها نسبة عالية من كفاية راس المال وموجودات اكبر وتتمتع باستقرار اكثر وتكون اقل عرضة للتصفية مقارنة بالصغيرة منها (Gupta&Mahakud,2020:2). كما ان المصارف الكبيرة ذات الحجم الاكبر تتمتع بميزة وجود عدد كبير من المقترضين والزبائن ووفورات الحجم، فان المزيد من راس المال السهمي يؤدي الى التقليل من الحاجة الى التمويل الخارجي، وانخفاض تكلفة راس المال وتكاليف الافلاس، هذا بالاضافة الى انخفاض تكاليف الرافعة المالية والمخاطر المصاحبة لها التي تؤثر سلبا على الربحية الاجمالية وقدراته وادائه (Batten&Vo,2019:1418). كما افاد (Sakawa,etal.,2020:2) ان تقييم المصارف

الكبيرة الحجم يرتبط بشكل ايجابي بحجم موجوداتها، كما يؤثر هيكل حجم المصرف على الاقتصاد الحقيقي من خلال تأثيره على معنويات الافراد والشركات، والذي يؤثر بدوره على سياسات الانفاق والاستهلاك التي يقومون بها، مما جعل هناك مزايا وعيوب بين كل من المصارف الكبيرة والصغيرة في عدد من النواحي كما يلي:-

(Hughes&Mester,2013:561)، (Berger,etal.,2020:155)

(1) التنوع الأفضل:- تعد المصارف الكبيرة اكثر تنوع من المصارف الصغيرة، مما رافق ذلك بعض العيوب بالمقارنة بين الحجمين:-

أ) يزيد التنوع من مخاطر الاقراض في المصارف الكبيرة مقارنة بالمصارف الصغيرة، لانه قد ينطوي على الاقراض بمبالغ كبيرة وبمخاطر عالية مما يزيد من القروض المتعثرة في حال التخلف عن السداد نتيجة تغيير ظروف العمل بصورة غير متوقعة.

ب) تتعرض المصارف الكبرى التي تشارك في مجاميع اوسع من الانشطة، الى مشاكل الوكالة الادارية مقارنة بالمصارف الاصغر.

ت) يؤدي التنوع الى زيادة المخاطر بالنسبة للمصارف الكبيرة، لانها تميل للاحتفاظ براس مال اقل، فتعوض اي تخفيضات في مخاطر الاقراض نتيجة التنوع، الى زيادة في الرافعة المالية مما يعرضه لمخاطر اكبر.

(2) المزيد من التنظيم والاشراف التحوطي:- تخضع المصارف الكبيرة الى انظمة رقابية مشددة وصارمة واكثر تحوط مقارنة بالمصارف الصغيرة او المتوسطة الحجم لتعاملها مع مبالغ اكبر من اموال الغير.

(3) زيادة الوصول الى ضمانات الانقاذ الحكومية الضمنية:- ينظر الى المصارف الكبيرة على انها اكثر احتمالا لتلقي عمليات الانقاذ الحكومية وعمليات الدعم، واغاثة القروض المتعثرة مقارنة بالمصارف الصغيرة والمتوسطة الحجم.

كما يجادل (Shimizu,2012:858) بان المصارف الكبيرة اكثر استعدادا لاقراض الشركات الاكبر التي لديها سجلات محاسبية شفافة وموثوقة، مقارنة بتقديم القروض للشركات الصغيرة ذات البيانات المحاسبية غير الدقيقة والمعلومات غير المتماثلة، الامر الذي يضع المصارف الكبيرة في وضع غير مؤات في علاقة تمويلها مع تلك الشركات،

يرجع ذلك الى الصعوبات التي قد تواجهها في المراجعة والتعامل مع المعلومات غير الشفافة وعدم الاستقرار الاداري، مما يولد اشكالية في التحديد الكمي لمخاطرها وعوائدها وتقييمها ونقلها عبر قنوات الاتصال الداخلية المعقدة من الناحية التنظيمية والرقابية، مما يتسبب لها في نفقات ومشاكل اضافية كمشاكل الوكالة، مقارنة بالمصارف الصغيرة التي تستفيد من معالجة المعلومات السهلة للشركات الصغيرة، اعتمادا على امتلاكها القدرة على تجنب حالات عدم الاستقرار الاداري، وغالبا ما تكون اقرب الى عملاء العلاقات المحتملين، مما يوفر اتصالات اكثر سلاسة تمكنها من جمع المعلومات التي لم يتم الافصاح عنها لخصائص الشركة بسهولة اكبر (Mkhaiber&Werner,2021:5). فقامت وكالات التصنيف العالمية بتصنيف المصارف ذات الموجودات الاجمالية الاقل من (1مليار دولار) ضمن المصارف الصغيرة؛ اما التي لديها موجودات اجمالية تتراوح بين (1-3 مليار دولار) فهي مصارف متوسطة الحجم، بينما صنفت المصارف التي لديها اكثر من (3 مليار دولار) في مجموع الموجودات على انها مصارف كبيرة الحجم، لذا فقد تم وضع الية لقياس وتحليل الحجم متمثلة باللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات، ومقارنة النتائج مع معيار الصناعة لتحديد اي المصارف عينة الدراسة اكبر حجما وكما يلي:- (Vo,etal.,2021:3)

$$S_{it} = \ln(TA)$$

$$\dots\dots (2 - 8)$$

اذ ان (S_{it}) = رمز يشير الى حجم المصرف (i) للزمن (t).

$\ln(TA)$ = اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات.

ثانيا: النمو:-

واجهت المصارف صعوبة كبيرة في تحقيق نسب تغيير موجبة في معدلات النمو السنوية، بسبب تعرض نتائج الانشطة التقليدية الخاصة بها الى التلكؤ نتيجة لـ (كساد الاقتصاد، العولمة، التغيير التكنولوجي، نزوح السكان وهجرة مناطق سكناهم بسبب الحروب والجائحات، واخيرا الشـيخوخة السريعة للخدمات المقدمة) (Kobayashi&Bremer,2022:1). وبما ان نمو المصارف يرتبط بدوره بالنمو

الاقتصادي فان اي تخلف للقطاع المصرفي يقود الى مستويات نمو ابطا على مستوى الاقتصاد الكلي، لانه يرجع الى النمو في الخدمات الجديدة والمبتكرة المقدمة من قبل المصارف لتمويل الشركات وتحقيق التنمية المالية لها فعرف النمو على انه المعدلات السنوية ذات التغيير الايجابي لقيم الموجودات (Thampy&Tiwary,2021:97). ولما كان النمو عملية غير منتظمة وليس لها موعد محدد، فان التنبؤ به له اهمية كبرى لصانعي القرار، فكان من الضروري قياسه وتحليله لتحديد مستويات النمو الدورية للمصرف من خلال تطبيق معادلة نمو الموجودات لمعرفة نسبة التغيير في النمو السنوي وكلما كانت النسبة اكبر دل ذلك على وجود معدلات نمو سنوية ايجابية وكما يلي:-
(Krasniqi&Mustafa,2016:3)

$$G_{it} = \frac{A_2 - A_1}{A_1} \dots\dots (2 - 9)$$

اذ ان G_{it} = رمز يشير الى النمو للمصرف (i) للزمن (t).

A_2 = اجمالي الموجودات الحالية.

A_1 = اجمالي الموجودات السابقة.

ويمكن تعزيز النمو من خلال معرفة مجموعة من المتغيرات التي تراعي مجموعة واسعة من العوامل ذات التأثير على تحقيق النمو واستدامته كما يلي:-

(1 الجودة المؤسسية:- يقيد النمو بتراكم المعرفة والخبرات السابقة ومدى قدرة الوحدات الادارية على التعلم والاستجابة السريعة للتغيير في الانشطة، فكلما كانت القدرة الادارية ضمن المستويات التامة وتتمتع بالموضوعية ولها القدرة والحرية على اتخاذ القرارات المناسبة لحل المشكلات واغتنام الفرص، كلما كانت هناك فرص نمو اكبر امام المصرف (Sapienza,etal.,2004:810).

(2 حجم المصرف:- ان المصارف الصغيرة تنمو بشكل اسرع مقارنة بالمصارف الكبيرة؛ حتى يصل كليهما الى الحجم الامثل (هو مستوى الانتاج الذي يتم فيه استنفاد وفورات الحجم ومتوسط منحنى التكلفة على المدى الطويل يصل الى الحد الادنى) فاذا كانت

قرارات الادارة رشيدة وعقلانية سيتمكن المصرف من الوصول الى النمو الامثل خلال مدة اقصر (Carlton&Perloff,2015). كما ان المصارف التي تعمل في اكثر من قطاع، وبفروع متعددة في مناطق جغرافية مختلفة وحيوية كان تكون المدن مثلا، يمكنها تحقيق النمو واستدامته جراء الوصول الى الحجم الامثل من خلال اقتصاديات الحجم والنطاق (Krasniqi&Mustafa,2016:30).

(3) عمر المصرف:- يعد السباق من اجل النمو والبقاء بالنسبة للمصارف الحديثة امر في غاية الصعوبة، لانه يتطلب تراكمات من التعلم والخبرة والاداء، مما يجعلها بحاجة الى الجمع بين عناصر متنوعة من المعرفة الخارجية واستيعابها مع خبرات وعناصر المعرفة الداخلية على المدى الطويل، فان تعرف المصرف بشكل تدريجي على كفاءته الحقيقية جراء الانخفاض التدريجي للتكلفة، وزيادة التعلم من الخبرات السابقة، في حد ذاته يعد مورد دافع للنمو (Sapienza,etal.,2004:810).

(4) الموارد:- ان مقدار موارد المصرف له اهمية كبرى في تحقيق النمو المستدام، اذ انه كلما زادت الموارد التي يمتلكها المصرف؛ زاد احتمال ان تكتشف الوحدات الادارية مجموعات جديدة لاستخدامها استجابة للفرص الجديدة التي توفر الاساس لتحقيق النمو، الامر الذي يرتب على المصرف ان يبحث عن اسواق اكبر واحداث لتصدير خدماته لها (Krasniqi&Mustafa,2016:5).

(5) المنافسة:- ان الابتكار التكنولوجي كان احد العوامل الصعبة التي رافقت عملية النمو المصرفي، مما ادى الى ظروف عمل غير مؤكدة ومتغيرة باستمرار خاصة بعد ظهور جهات ومؤسسات غير مصرفية تستخدم التكنولوجيا الحديثة في مزاولة انشطتها، مما جعلها حجر عثرة امام المصرف في سعيه لتحقيق النمو، فتطلب من المصرف زيادة نفقاته لمواكبة التقدم والتطور التكنولوجي للحفاظ على حصته السوقية (Banmairuroy,etal.,2021:1). مما جعله امام خيارين: اما الخروج من العمل؛ او اجراء تغييرات كبيرة بما فيها اعادة التنظيم، وبذلك قد يحل المشكلة القائمة بشكل محتمل وتشمل عمليات اعادة التنظيم المتبعة كل من عمليات الاندماج والاستحواذ، وتشكيل شراكات قابضة للمصارف (Kobayashi&Bremer,2022:1).

لذلك فان المصارف تحتاج الى موارد مالية لتوسيع انشطتها، مما يمكنها من تحقيق النمو من خلال اطلاق خدمات جديدة، او توسيع نطاق الخدمات والانشطة الحالية، بما يتجاوز الموارد المتاحة، فيضطر المصرف الى اللجوء لنوعين من الموارد احدهما او كلاهما؛ اما الموارد الداخلية المتمثلة بالارباح المحتجزة، او الموارد الخارجية المتمثلة بالاقتراض، والشراكات والاندمجات مع مصارف اخرى والاستحواذ عليها، كما ان توفر اي فرصة نمو كبيرة امامه في بيئات اللاتاكيد ستحفزه على الاعتماد على الموارد الخارجية لتمويل الفرصة في حال كون الموارد الداخلية محدودة، فيتبنى بذلك استراتيجيات الاندماج او الاستحواذ نظرا لنموها السريع لتوسيع الانشطة الحالية وتحقيق ما يلي:-
(Rehman,etal.,2018:45)

(أ) التازر التنظيمي اذ يتلقى المصرف المدمج قيمة عالية من كل مصرف فردي
(Georgios&Georgios,2011:158).

(ب) تقليل التكاليف وزيادة العوائد على حقوق الملكية (Gattoufi,etal.,2009:94).

(ت) تحقيق وفورات الحجم والنطاق، والبقاء في بيئة ديناميكية وهيكلية
(Rehman,etal.,2018:45).

ثالثا: التوظيف:-

ادت الازمات العالمية والحروب والجائحات الى ظروف اقتصادية غير مستقرة اثرت بشكل خطير على انظمة التوظيف (Lehndorff,2015:7). اذ ان التغيير الجذري في طبيعة اسواق العمل خاصة في السنوات الاخيرة قاد الى تغيير كبير في اليات التوظيف والوظائف المرهونة بديناميكيات الاسواق (Fisher&Connelly,2017:165). وجراء ذلك زادت احصائيات البطالة، فلجات الحكومات الى تنفيذ سياسات تهدف الى تحسين الوصول الى القطاع المصرفي بصفته الملاذ الوحيد القادر على تعزيز وخلق فرص التوظيف الكفيلة بمعالجة تلك المشكلة من خلال الوظائف التي سيقدمها (Ouedraogo,etal.,2021:260). اذ عرف التوظيف على انه تفاعل متبادل بين وحدات التوظيف والافراد الباحثين عن عمل، ويتلخص هذا التفاعل من خلال سعي تلك الوحدات الى اقتناع الافراد باغتنام فرص التوظيف المتاحة، وفي المقابل يسعى الباحثون عن عمل

الى تضيق نطاق الفرص المتاحة امامهم، من خلال البحث عن معلومات التوظيف المعلن عنها (Allen,etal.,2007:1696). وفي المقابل فان الاستثمار في الوظائف له دور حاسم لاستمرارية المصرف على المدى الطويل مع ارتباطه بمخاطر كبيرة لعدم القدرة على التنبؤ بالواقع التنظيمي المحتمل والاختيارات التوظيفية المحتملة بدلا من تنمية المواهب الحالية والحد من دوران الموظفين (DeVos&Cambre,2016:502). وقد يؤدي ذلك الى تحديات امام المصرف لرسم استراتيجيته التوظيفية وادارة قواه العاملة بحثا عن قدر اكبر من المرونة الكفيلة بتلبية احتياجات السوق (Roos&Menden,2019:381). ولتخفيف حدة تلك المخاطر تم الاعتماد على أنشطة ورسائل التوظيف لما لها من دور مهم في سد الفجوة بين الافراد والمصرف من خلال نقل المعلومات الى الباحثين عن عمل التي تتضمن سمعة المصرف والوظائف المتاحة وغيرها من المعلومات (Tracey&Hinkin,2008:12). لكن بالرغم من احتياج القطاع المصرفي لتوظيف الموظفين المناسبين ذوي الخلفيات الثقافية المتنوعة اللازمة لتقديم نتائج مرضية للزبائن في سوق تنافسية للغاية، الا انها تواجه صعوبة في ذلك ففي المراحل المبكرة من عملية التوظيف قد تتأثر تصورات الباحثين عن عمل بسمعة المصرف، من خلال المعلومات التي تنقلها لهم أنشطة ورسائل التوظيف، مما يجعلهم يقارنون فيما اذا كانوا مناسبين لهكذا وظيفة او لا، لكن في المقابل فان العثور على الافراد الذين يتمتعون بملاءمة مواتية لطلبات التوظيف المعروضة يكون لديهم اداء وظيفي افضل ورضا وظيفي اعلى والتزاما تجاه المصرف ونزعة اقل للمغادرة الطوعية فقد يقضون على كل تلك الصعوبات (Yen,etal.,2011:316). هذا بالاضافة الى التطورات التكنولوجية وادخال الاتمته ضمن نطاق أنشطة العمل الرئيسة التي ازاحت عن كاهل المصرف جملة من مخاطر وتكاليف التوظيف العالية ومتعلقات دوران الموظفين، لذا تم وضع الية لقياس التوظيف من خلال اخذ اللوغارتم الطبيعي لعدد الموظفين ومقارنة النتائج مع معيار متبع من المصارف، وكلما كانت نسبة القياس اقل كلما دل ذلك على انخفاض عدد الموظفين وامكانية الاعتماد على الاتمته كما يلي:- (Vo,etal.,2021:3)

$$E_{it} = \ln TNE$$

$$\dots\dots (2 - 10)$$

اذ ان E_{it} = رمز يشير الى التوظيف للمصرف (i) في الزمن (t).

$\ln TNE$ = اللوغارتم الطبيعي لاجمالي عدد الموظفين

ان لعملية التوظيف مراحل كما يلي:- (Allen,etal.,2007:1696)

(1) توليد المتقدمين من خلال انشطة ورسائل التوظيف التي يتم الاعلان عنها من قبل المصرف.

(2) الحفاظ على السمعة المصرفية التي عرفها (Ferris,etal.,2002:361) على انها التصورات التي يمكن اجرائها حول المصرف من قبل الغرباء، والترويج لمقدمي طلبات التوظيف.

(3) التأثير على قرار اختيار الوظيفة من قبل الافراد من خلال مقابلات العمل الايجابية، بصفتها اداة الاختيار التي توفر الفرصة للافراد للانخراط في سلوك التوظيف.

ان التطورات المتزايدة في عالم العمل المصرفي تتطلب من الموظفين الخضوع لتغييرات متكررة (Cau-Bareille,etal.,2022:1). لذلك اصبحت المصارف تلجا الى الية تساعد في ادارة عمليات التوظيف داخلها، تتمثل في الادارة المهنية التنظيمية بصفتها الانشطة التي تنفذها المصارف للحفاظ على التطور الوظيفي لموظفيها ومساعدتهم في الحصول على الترقيات وزيادة الرواتب والانتقال الى مناصب قيادية (Vinkenburbg&Weber,2012:549). وبما ان الاستثمار في الوظائف يعد استثمار في راس المال البشري الذي يكلف وقتا ومالا ويحمل في نفس الوقت مخاطر عالية لعدم ظهور نتائجه بصورة مباشرة، تطلب ذلك عدد من الممارسات لفحص الابعاد الرئيسية للادارة المهنية التنظيمية وكما يلي:- (De Vos&Cambre,2016)

(أ) الممارسات المهنية الداعمة والتنموية:- وهي الممارسات التي تهدف الى دعم وتمكين الموظفين من تطوير حياتهم الوظيفية الفردية، على عكس الاساليب التقليدية للتخطيط الوظيفي التي تتناول وظائف الموظفين من منظور من اعلى الى اسفل.

ب) تطوير الصفقات الاولى او الحوكمة والحوافز:- وهي اتفاقيات طوعية وشخصية ذات طبيعة غير قياسية يتم التفاوض عليها بين الموظفين واصحاب العمل فيما يتعلق بالشروط التي تفيد كل طرف.

ت) المسؤولية الفردية لادارة الحياة الوظيفية:- يشير كل من توفير الممارسات الوظيفية الداعمة والمتطورة وفرص التفاوض بشأن صفقات بين المصرف والموظف، الى ان الموظف يشارك بنشاط في تطوير حياة عمله الخاصة، فيكون المصرف متخوفا من تطبيق هذا البعد خوفا من فقدان الموظفين المقيمين الذين يتطلعون الى متابعة حياتهم الوظيفية خارج المصرف.

ث) اجماع حول ادارة الوظائف:- وهو الارتباط الايجابي بين المديرين المباشرين والموظفين، حول الطريقة التي يتم فيها تنفيذ الممارسات والنتائج للموظفين بما في ذلك الرضا عن الوظيفة والعزم على البقاء، فيؤدي المديرون المباشرون دور محوري عندما يتعلق الامر بنقل الرسائل الى الموظفين فيما يخص افاق حياتهم الوظيفية.

المبحث الرابع

(الاطار النظري لعلاقات الربط بين متغيرات الدراسة)

يعد الربط بين متغيرات الدراسة من المواضيع المهمة التي تظهر القدرات العلمية للباحث في رصد وتجربة وتحديد نوع العلاقات بين كل متغير من متغيرات الدراسة، ومقدار واتجاه تأثيرها سواء كان ايجابيا او عكسيا.

يتناول هذا المبحث الربط بين المتغير المستقل وكل من المتغير التابع والمتغيرات الوسيطة كما يلي:-

اولا: ربط القدرة الادارية للمصارف بسلوك الاقراض:-

يعد القطاع المصرفي احد الاعمدة الاساسية للنظام الاقتصادي الذي يسهل تراكم راس المال للوحدات الاقتصادية المختلفة ولشتى القطاعات الاقتصادية مما يدفع الى تحقيق النمو الاقتصادي الكلي، من خلال الوظيفة الاساسية التي يقوم بها والمتمثلة بمنح القروض (Vo,2018:535). فان المصارف التي يديرها مديرون اكثر قدرة يمكنها ان تستخدم مواردها بكفاءة اكبر وبتكلفة اقل، مما يمكنها انتاج مبالغ اكبر من القروض وبجودة افضل، من خلال اعتماد مسارات متنوعة من القروض الممنوحة لعدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ساعية بذلك خلف تحقيق اقتصاديات الحجم مقارنة بالمصارف التي يديرها مديرون عديمي القدرة، اي ان القدرة الادارية ذات المستويات النامية تساهم في جعل المصرف يستمر في منح القروض حتى في مدد الازمات، وتوفر له الدعم للوقوف في مراكز اقوى لتوسيع الحصة السوقية بعد الازمة (Vo,etal.,2021:7).

ثانيا: ربط القدرة الادارية للمصارف بالنمو:-

توصف عملية النمو المصرفي بانها عملية حساسة ومعقدة وغير منتظمة تحتاج الى تغيير باستمرار (Garnsey,etal.,2006:1). ومن اهم المتغيرات التي تفسر نمو المصارف هي تدريب الوحدات الادارية والموظفين وتعليمهم، هذا بغض النظر عن العوامل الخارجية الاخرى المتمثلة بالمنافسة القوية والحوجز المالية والفساد الاداري الذي

يعد من العوائق المهمة امام عملية النمو، لذا على الجهات التنظيمية خلق بيئة اعمال اكثر تنافسية، لتوخي المخاطر المتمثلة في استخدام المصارف شبكة فروعها غير الرسمية لوضع حواجز امام الداخلين الجدد والمنافسين الاخرين الذين لا يستفيدون من هذه الفروع لصالحهم، ومن ثم فان التوليفة المثلى بين العوامل الداخلية المتمثلة بالقدرة الادارية للمصارف، والعوامل الخارجية انفة الذكر لها اهمية في تفسير انماط عملية النمو المصرفي (Krasniqi&Mustafa,2016).

ثالثا: ربط الاقراض بالتوظيف:-

ادت التخفيضات في منح القروض المصرفية وخاصة (قروض الرهن العقاري) دور سببي ومستقل في تفسير فقدان الوظائف التي حصلت للمدة (2007-2010) والتي اثرت سلبا على الاسواق السكنية (Guerrieri&Lorenzoni,2017:1429). فتركزت خسائر الوظائف التي تفسرها صدمة الرهن العقاري في البناء والخدمات المالية على ان يكون اكثر من ثلث العمال وسطاء عقارات، اما الالية المحتملة لذلك هي ان التخفيضات في عرض القروض تسبب في انخفاض الطلب على السكن بالرغم من انخفاض الاسعار، مما اثر سلبا على التوظيف في الصناعات التي تعتمد على الطلب على السكن، وكدليل على ذلك فان خسائر وظائف البناء تكون اقوى في المناطق التي يكون فيها عرض المساكن اكثر مرونة، وهذا يقود ايضا الى ان خسائر التوظيف قد تقود الى انخفاض منح قروض الرهن العقاري تبعا للسببية العكسية (Garcia,2019:188).

رابعا: ربط الحجم بسلوك الاقراض:-

يهتم صانعو السياسات بحجم المصرف عندما يتعلق الامر بمنح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التي تواجه عوائق تقف امام نموها بسبب النقص في امكانية وصولها الى مصادر التمويل الخارجية بسهولة وبدون مخاطرة اذ اضطرت الاعتماد على الاقتراض كمصدر رئيس للتمويل الخارجي (Belleflamme,etal.,2014:585). ونظرا الى ان مزودي هذه القروض هم المصارف التجارية، فكان لا بد من معرفة مدى تأثير الحجم على عملية التمويل التي تروم تلك الشركات للحصول عليها، فان المصارف

الكبيرة تقوم بتخصيص النسبة الاصغر من محافظ قروضها الى الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم وتميل الى تمويل الشركات الكبيرة التي تتمتع بمزايا نسبية كالشفافية والافصاح والموثوقية بعرض البيانات والمعلومات الخاصة بها، وبذلك تضمن الاستثمار الامن لمدخرات الافراد، وعلى العكس منها فقد تميل المصارف الصغيرة الى التعامل مع الشركات الصغيرة والمتوسطة ذات الالاتماثل المعلوماتي المرافق لعملياتها والمتاتي من الاستثمارات الصغيرة والخطرة مما يدفع الى التركيز على نوع معين من الوحدات الاقتصادية التي يتم تمويلها (Mkhaiber&Werner,2021:5). كما تم تسليط الضوء على اهمية المصارف التعاونية المحلية الصغيرة في تسهيل منح القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة بتكلفة اقل للاسهام في نموها (Hasan,etal.,2017:144).

خامسا: ربط الحجم بالتوظيف:-

يرتبط التوسع الجغرافي وشبكة الفروع وتعدد الخدمات المقدمة ارتباطا وثيقا بحجم المصرف، مما يزيد من مرونته في مواجهة الصدمات الفردية ويساعده في الحصول على الموارد بفاعلية وبكلف تنافسية، كما يسمح له بتوفير سيولة وفرص استثمارية اضافية للافراد والشركات (Yellen,2013). فمن خلال التدفق الاكثر تنوعا بالارباح من خلال اقتصاديات الحجم والنطاق سيتمكن من حرية منح القروض بمبالغ اكبر وبجودة افضل اضافة الى تحقيق السلامة الاقراضية، الامر الذي بدوره يزيد من قدرة الشركات على النمو وتوسيع عملياتها وخلق فرص عمل جديدة ومتزايدة تعزز العمالة والتوظيف وتدعم النشاط الاقتصادي مخلصا اياه من التأثير السلبي لمستويات البطالة الفتاكة (Gelman,etal.,2021:27).

الفصل الثالث
(الاطار التحليلي المالي
والاحصائي)

المبحث الاول (التحليل المالي للقدرة
الادارية للمصارف)

المبحث الثاني (التحليل المالي لسلوك
الاقراض)

المبحث الثالث (التحليل المالي للحجم
والنمو والتوظيف)

المبحث الرابع

(التحليل الاحصائي لعلاقات التاثير
واختبار الفرضيات)

المبحث الاول

(التحليل المالي للقدرة الادارية للمصارف)

تهدف القدرة الادارية للمصارف الى تخصيص موارد الافراد المعدة للاستثمار تخصيصا فعالا، من خلال العمل على ترشيح المدخلات وتنمية المخرجات لتحقيق اقتصاديات الحجم.

يتناول هذا المبحث اسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA) لقياس المتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف) عن طريق نسب المدخلات والمخرجات (القروض و التكاليف، الايرادات) على التوالي، التي تم الحصول عليها من القوائم المالية السنوية (كشف الدخل، كشف القروض والتسليفات) لعينة من المصارف العراقية الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، مصرف المنصور للاستثمار) للمدة من (2006-2020).

اولا: قياس وتحليل القدرة الادارية للمصارف:-

تؤدي المصارف التجارية دور بالغ الاهمية في افاق التنمية الاقتصادية، الامر الذي ولد قلقا خاصا لدى واضعي السياسات الاقتصادية ووحدات اتخاذ القرارات الاستثمارية، بشأن قياس وتحليل وتقييم القدرة الادارية للمصارف فقاد ذلك الى ضرورة الاعتماد على نهج مالي يولد قيم حقيقية لمستويات القدرة الادارية اللازمة للتقييم، متمثل باسلوب تحليل مغلف البيانات (DEA).

أ) التحليل المالي لاسلوب (DEA) لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على حدة.

1) مصرف بغداد:-

يشير جدول (13-3) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الايرادات). ودرجات (DEA) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (204,373) (مليون دينار) لاجمالي مدة

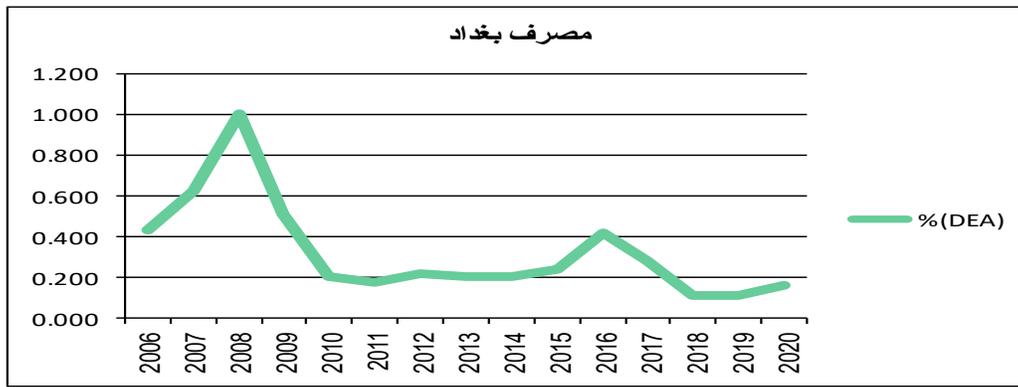
الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (18,914) (مليون دينار) سنويا⁽²⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (34,979) و(353,400) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (32,319) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف تتعرض الى ارتفاع بمقدار (1,420) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (8,283) و(76,504) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (54,128) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان الايرادات تحقق ارتفاع بمقدار (1,905) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (17,978) و(89,765) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.324) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-5) ادناه اذ لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.034) سنويا⁽¹⁾ في حين بلغت ادنى درجاته خلال عام (2019) بمقدار (0.106) ، وهي اصغر من (1)⁽³⁾ مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

(²) تم استعمال معادلة الانحدار الخطي البسيط لتحديد مقدار الميل الحاصل في التكاليف والقروض والايرادات و (DEA) من خلال اعتبار السنوات هي المتغير المستقل وقيم (التكاليف والقروض، الايرادات، (DEA)) هي المتغير التابع $\bar{Y} = \alpha + \beta X$.
 (³) المعلومات والمصادر في المبحث الاول من الفصل الثاني صفحة (33).

جدول⁽⁴⁾ (3-16) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)

مصرف بغداد للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المدخلات		السنة	
	المخرجات (الإيرادات)	(التكاليف)		
0.429	17,978	8,283	34,979	2006
0.622	32,690	10,193	43,839	2007
1.000	44,035	22,086	36,723	2008
0.508	41,105	22,488	67,425	2009
0.204	41,707	25,496	170,329	2010
0.176	55,628	30,655	263,740	2011
0.215	62,731	33,093	243,092	2012
0.201	85,257	46,460	353,400	2013
0.200	76,266	43,419	318,571	2014
0.241	89,765	76,504	311,063	2015
0.417	73,620	35,699	147,141	2016
0.280	54,133	43,896	161,250	2017
0.107	36,568	31,140	286,295	2018
0.106	39,887	28,596	314,067	2019
0.161	60,552	26,786	313,682	2020
0.324	54,128	32,320	204,373	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-5) درجات (DEA) لمصرف بغداد للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-13)

2) مصرف الاستثمار العراقي:-

يشير جدول (3-14) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف) والمخرجات المتمثلة بـ (الإيرادات). ودرجات (DEA) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (132,258) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض تنخفض بمقدار (612-) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (15,627) و(413,418) (مليون دينار) خلال عام (2017) و(2012) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ

⁽⁴⁾ يشير اللون الاصفر الى المعدل العام لاجمالي سنوات الدراسة.

يشير اللون الوردي الى ادنى القيم.

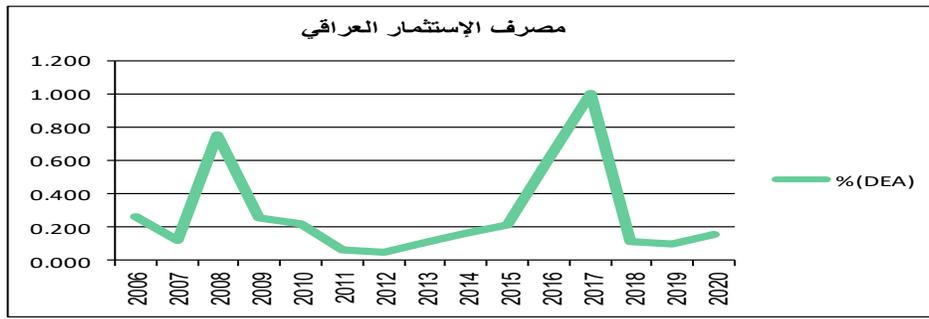
يشير اللون الاخضر الى اعلى القيم.

(15,085) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (266) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (8,583) و(25,144) (مليون دينار) خلال عام (2009) و(2012) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (25,779) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان ايراداته تحقق ارتفاع بمقدار (213) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (11,997) و(59,954) (مليون دينار) خلال عام (2019) و(2014) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.279) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-6) ادناه اذ لوحظ ان اسلوب (DEA) يحقق ارتفاع ملحوظ بمقدار (0.002) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته للمؤشر (0.049) خلال عام (2012) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته خلال عام (2017) بمقدار (1) درجة، مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-14) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)

مصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المدخلات		السنة	
	المخرجات (الإيرادات)	(التكاليف)		
0.264	13,474	12,976	36,210	2006
0.121	19,105	9,425	112,133	2007
0.750	21,858	12,650	20,663	2008
0.255	14,002	8,583	38,951	2009
0.217	21,198	10,731	69,346	2010
0.066	23,827	12,148	256,318	2011
0.049	28,561	25,144	413,418	2012
0.103	50,494	18,918	348,770	2013
0.166	59,954	25,113	256,755	2014
0.210	40,890	20,025	138,296	2015
0.613	28,739	16,683	33,243	2016
1.000	22,033	17,257	15,627	2017
0.115	14,006	13,623	86,756	2018
0.102	11,997	11,980	83,092	2019
0.158	16,543	11,017	74,286	2020
0.279	25,779	15,085	132,258	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-6) درجات (DEA) لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-14)

(3) مصرف الشرق الاوسط:-

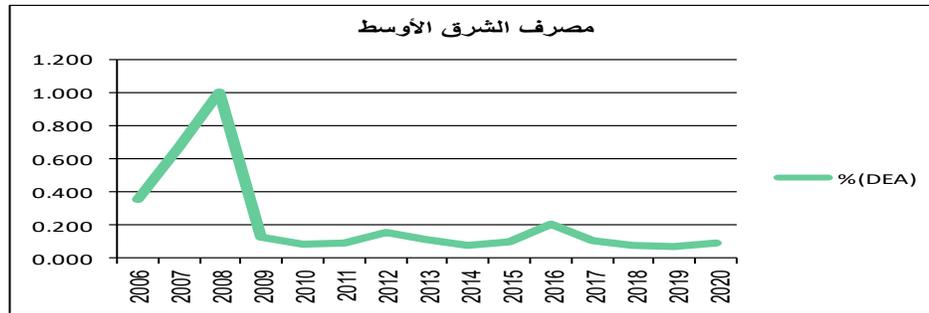
يشير جدول (3-15) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الايرادات). ودرجات (DEA) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (153,719) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (7,456) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (21,327) و(252,918) (مليون دينار) خلال عام (2008) و(2012) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه قد بلغ (28,330) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (773) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (12,813) و(37,098) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (40,230) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان ايراداته تتعرض الى انخفاض بمقدار (-462) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (18,498) و(82,388) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2012) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.222) درجة لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-7) ادناه اذ لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.035) درجة سنويا⁽¹⁾. في حين كانت ادنى درجاته خلال عام (2019) بمقدار (0.073) درجة، وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة او بالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته

خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرة الى ان المصرف حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-15) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)

مصرف الشرق الأوسط للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات		السنة
		(التكاليف)	(القروض)	
0.357	18,498	12,813	24,653	2006
0.672	39,766	23,502	28,187	2007
1.000	44,775	30,748	21,327	2008
0.130	37,343	25,112	137,137	2009
0.084	32,920	22,845	187,569	2010
0.091	47,642	26,016	249,160	2011
0.155	82,388	29,800	252,918	2012
0.114	56,325	31,857	235,243	2013
0.077	36,234	31,943	223,434	2014
0.099	43,719	37,098	210,670	2015
0.208	51,377	35,977	117,384	2016
0.106	35,790	36,372	160,316	2017
0.075	23,096	25,391	146,185	2018
0.073	23,213	23,019	151,800	2019
0.091	30,375	32,471	159,803	2020
0.222	40,231	28,331	153,719	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-7) درجات (DEA) لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-15)

4) المصرف الاهلي العراقي:-

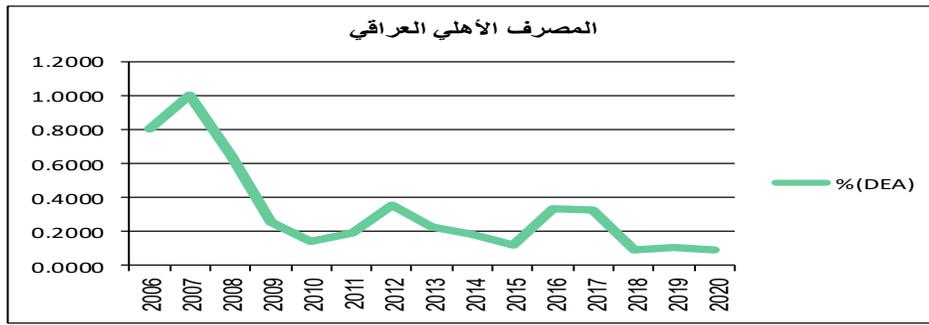
يشير جدول (3-16) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الإيرادات). ودرجات (DEA) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (142,653) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (27,049) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (4,618) و(560,330) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2020) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (16,238) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما

لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (1,940) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى و اعلى المبالغ للتكاليف (4,568) و(31,365) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2017) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (24,577) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان ايراداته تحقق ارتفاعا بمقدار (2,976) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى و اعلى المبالغ للايرادات (3,825) و(54,106) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2020) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.3257) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-8) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.045) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته (0.0927) خلال عام (2018) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته خلال عام (2007) بمقدار (1) مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-16) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2020-2006)

المصرف الاهلي العراقي للمدة (2020-2006) (مليون دينار)				
% (DEA)	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات		السنة
		(التكاليف)	(القروض)	
0.8017	3,825	4,568	4,618	2006
1.0000	7,440	5,587	7,200	2007
0.6504	8,328	4,817	12,393	2008
0.2563	6,637	5,940	25,064	2009
0.1434	7,535	6,184	50,854	2010
0.1939	12,861	9,957	64,209	2011
0.3530	29,591	11,395	81,143	2012
0.2298	33,119	16,600	139,513	2013
0.1840	37,568	28,492	197,569	2014
0.1228	37,180	29,623	292,960	2015
0.3337	44,731	16,948	129,738	2016
0.3259	37,242	31,365	110,600	2017
0.0927	13,928	19,545	145,373	2018
0.1052	34,575	23,154	318,234	2019
0.0935	54,106	29,398	560,330	2020
0.3257	24,578	16,238	142,653	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-8) درجات (DEA) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-16)

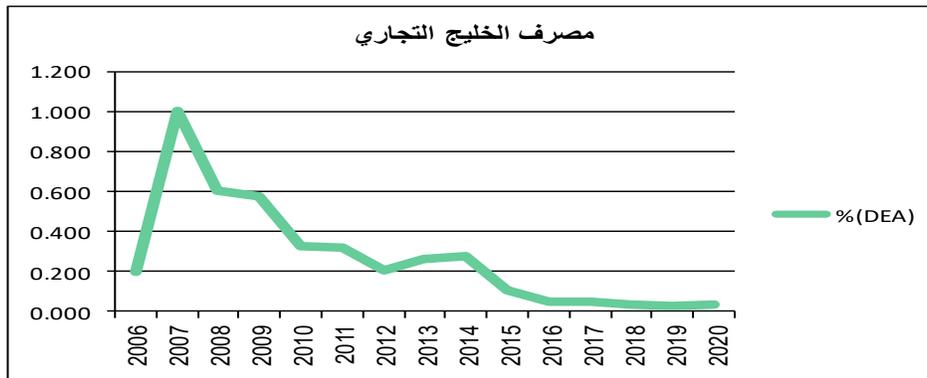
(5) مصرف الخليج التجاري:-

يشير جدول (3-17) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الايرادات). ودرجات (DEA) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (128,689) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان قروضه ترتفع بمقدار (20,509) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (4,953) و(312,530) (مليون دينار) خلال عام (2007) و(2016) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (21,098) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (1,339) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (3,219) و(46,795) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (35,112) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان ايراداته تحقق ارتفاع بمقدار (819) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (5,929) و(87,570) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.272) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-9) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.047) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته (0.026) خلال عام (2019) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته خلال عام (2007) بمقدار (1) مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-17) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)

مصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المدخلات		السنة	
	المخرجات (الإيرادات)	(التكاليف)		
0.202	5,929	3,219	11,946	2006
1.000	12,193	7,240	4,953	2007
0.606	28,149	12,737	18,857	2008
0.579	21,343	13,324	14,988	2009
0.326	20,634	14,472	25,741	2010
0.320	27,844	15,374	35,359	2011
0.206	57,702	21,359	113,616	2012
0.264	87,570	31,543	134,763	2013
0.273	81,405	38,652	120,939	2014
0.107	64,704	46,795	245,627	2015
0.047	36,414	29,459	312,530	2016
0.047	32,958	27,917	283,303	2017
0.037	21,256	20,349	233,753	2018
0.026	12,799	18,606	197,774	2019
0.036	15,784	15,421	176,184	2020
0.272	35,112	21,098	128,689	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-9) درجات (DEA) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-17)

6) مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

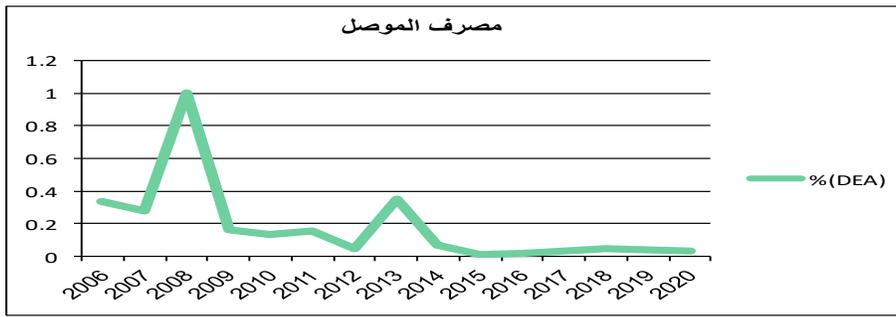
يشير جدول (3-18) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الإيرادات). ودرجات (DEA) لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (106,435) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (11,181) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (5,561) و(274,472) (مليون دينار) خلال عام (2008) و(2016) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (6,279) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف

ترتفع بمقدار (197) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (2,373) و(13,940) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (15,161) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان الايرادات تنخفض بمقدار (-200) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (5,105) و(59,457) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.181) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-10) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.033) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته (0.015) خلال عام (2015) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل كانت اعلى درجاته خلال عام (2008) بمقدار (1) مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-18) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الموصل للمدة(2006-2020)

مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
%(DEA)	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات		السنة
		(التكاليف)	(القروض)	
0.336	5,105	2,373	7,195	2006
0.277	7,944	2,902	13,557	2007
1.000	11,752	4,165	5,561	2008
0.160	13,091	5,021	38,757	2009
0.133	17,469	5,441	62,167	2010
0.155	19,841	7,284	60,491	2011
0.050	26,543	7,413	249,152	2012
0.353	59,457	13,940	79,784	2013
0.070	11,443	9,272	77,113	2014
0.015	7,223	7,555	225,959	2015
0.016	9,151	5,020	274,472	2016
0.031	11,362	5,537	174,298	2017
0.046	10,895	7,854	112,450	2018
0.037	9,313	5,291	118,902	2019
0.033	6,829	5,120	96,670	2020
0.181	15,161	6,279	106,435	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-10) درجات (DEA) لمصرف الموصل للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-18)

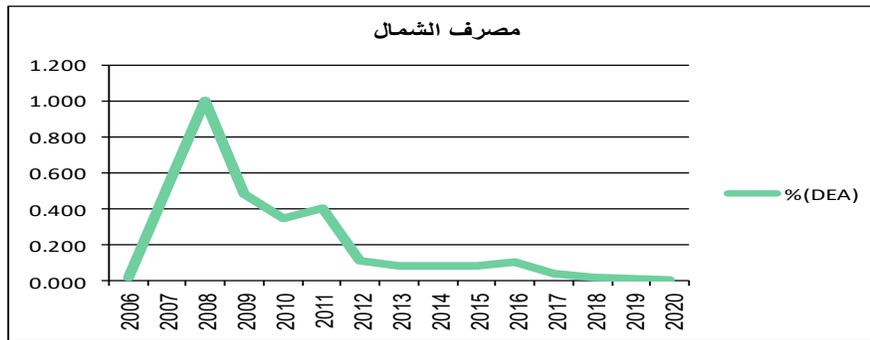
(7) مصرف الشمال للتمويل والاستثمار:-

يشير جدول (3-19) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الايرادات). ودرجات (DEA) لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (106,435) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (67,672) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (6,033) و(231,215) (مليون دينار) خلال عام (2008) و(2013) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (38,269) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (685) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (1,677) و(81,818) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (50,454) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان الايرادات نتخفض بمقدار (-2,719) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (2,790) و(133,730) (مليون دينار) خلال عام (2020) و(2012) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.222) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-11) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.040) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته (0.008) خلال عام (2020) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل بلغت اعلى درجاته خلال عام (2008) بمقدار (1) درجة، مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-19) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف الشمال للمدة (2006-2020)

مصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المخرجات	المدخلات		السنة
	(الإيرادات)	(التكاليف)	(القروض)	
0.021	4,767	1,677	34,569	2006
0.528	33,222	15,064	9,401	2007
1.000	40,344	23,254	6,033	2008
0.481	52,277	30,796	16,249	2009
0.347	67,258	37,326	29,006	2010
0.401	93,878	51,162	35,015	2011
0.111	133,730	64,813	179,825	2012
0.085	130,935	81,818	231,215	2013
0.086	94,616	70,869	163,637	2014
0.083	48,566	54,098	87,359	2015
0.107	34,594	57,948	48,158	2016
0.043	12,051	24,626	41,570	2017
0.019	4,691	19,830	36,549	2018
0.011	3,099	23,174	43,859	2019
0.008	2,790	17,583	52,631	2020
0.222	50,455	38,269	67,672	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-11) درجات (DEA) لمصرف الشمال للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-19)

(8) مصرف المنصور للاستثمار:-

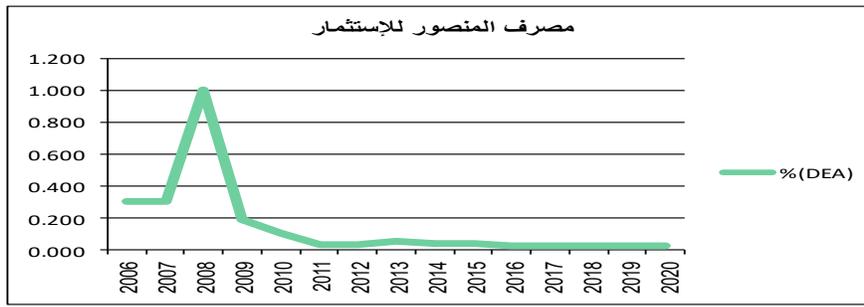
يشير جدول (3-20) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الإيرادات). ودرجات (DEA) لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضه (110,095) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع بمقدار (15,108) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقروض (2,751) و(218,754) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2018) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفه فقد بلغ (7,755) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما

لوحظ ان مبالغ التكاليف ترتفع بمقدار (514) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (1,188) و(13,653) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداته (21,517) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان الايرادات تحقق ارتفاع بمقدار (1,223) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (4,166) و(38,384) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. ومن ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.149) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (12-3) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.0344) درجة سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاته (0.023) خلال عام (2020) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصرف يعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة اوبالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل بلغت اعلى درجاته خلال عام (2008) بمقدار (1) مشيرة الى ان المصرف قد حقق مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-20) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لمصرف المنصور للمدة (2006-2020)

مصرف المنصور للإستثمار للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المدخلات		السنة	
	المخرجات (الإيرادات)	(التكاليف)		
0.306	4,166	1,188	2,751	2006
0.301	11,573	2,030	7,768	2007
1.000	17,254	4,795	3,488	2008
0.192	11,499	6,055	4,047	2009
0.103	10,597	6,029	20,758	2010
0.033	18,878	9,296	115,386	2011
0.035	21,861	7,968	127,382	2012
0.054	38,384	8,383	144,031	2013
0.040	33,486	12,552	169,855	2014
0.042	38,102	13,653	185,300	2015
0.028	26,085	9,118	185,817	2016
0.029	26,909	9,400	187,492	2017
0.028	30,440	10,194	218,754	2018
0.025	17,767	8,024	141,504	2019
0.023	15,764	7,638	137,090	2020
0.149	21,518	7,755	110,095	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-12) درجات (DEA) لمصرف المنصور للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-20)

(ب) التحليل المالي لاسلوب (DEA) لاجمالي المصارف عينة الدراسة.

اجمالي المصارف عينة الدراسة:-

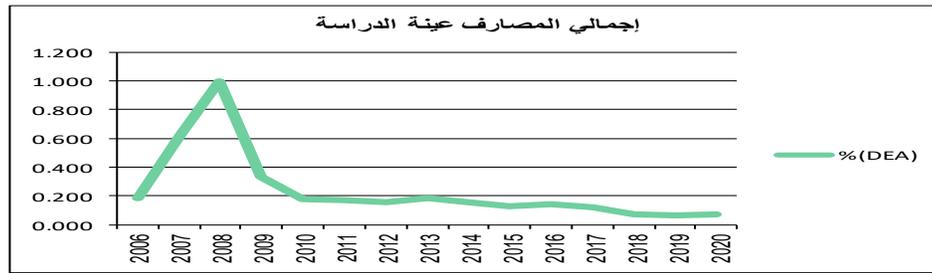
يشير جدول (3-21) ادناه، الى القيم السنوية والمعدل العام للمدخلات المتمثلة بـ (القروض والتكاليف)، والمخرجات المتمثلة بـ (الايرادات). ودرجات (DEA) لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ المعدل العام لقروضها بمقدار (1,045,897) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان القروض ترتفع في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للقرروض (124,565) و(1,666,529) (مليون دينار) خلال عام (2008) و(2015) على التوالي. اما المعدل العام لتكاليفها فقد بلغ (165,377) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. كما لوحظ ان التكاليف ترتفع بمقدار (7,516) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للتكاليف (47,100) و(285,353) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2015) على التوالي. بينما بلغ المعدل العام لايراداتها (266,963) (مليون دينار) لاجمالي مدة الدراسة. ولوحظ ان الايرادات تحقق ارتفاع بمقدار (3,755) (مليون دينار) سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى واعلى المبالغ للايرادات (73,745) و(541,541) (مليون دينار) خلال عام (2006) و(2013) على التوالي. من ثم بلغ المعدل العام لاسلوب (DEA) (0.2383) لاجمالي مدة الدراسة وكما موضح في الشكل (3-13) ادناه، لوحظ ان اسلوب (DEA) يعاني انخفاض ملحوظ بمقدار (-0.035) درجة سنويا⁽¹⁾. في حين بلغت ادنى درجاتها (0.064) خلال عام (2019) وهي اصغر من (1) مما يدل على ان المصارف تعاني من مستويات قدرة ادارية منخفضة او بالاحرى معدومة لذلك العام. وفي المقابل بلغت اعلى درجاتها خلال

عام (2008) بمقدار (1) مشيرة الى ان المصارف قد حققت مستويات تامة للقدرة الادارية خلال ذلك العام.

جدول (3-21) قيم مدخلات ومخرجات ودرجات (DEA) لاجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

اجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020) (مليون دينار)				
% (DEA)	المخرجات (الإيرادات)	المدخلات		السنة
		(التكاليف)	(القروض)	
0.182	73,745	47,100	233,196	2006
0.617	163,935	75,945	152,945	2007
1.000	216,497	115,254	124,565	2008
0.333	197,299	117,321	340,930	2009
0.176	219,319	128,527	717,927	2010
0.168	300,403	161,894	1,030,553	2011
0.158	443,109	200,988	1,616,700	2012
0.188	541,541	249,520	1,659,874	2013
0.157	430,974	260,313	1,581,334	2014
0.128	370,151	285,353	1,666,529	2015
0.143	304,712	206,856	1,223,408	2016
0.118	232,479	196,373	1,134,461	2017
0.070	154,881	147,928	1,266,119	2018
0.064	152,651	141,845	1,369,233	2019
0.074	202,745	145,436	1,570,679	2020
0.2383	266,963	165,377	1,045,897	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-13) درجات (DEA) لاجمالي المصارف للمدة (2006-2020) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-21)

وعليه:- نرفض الفرضية الرئيسية الاولى التي نصت على (تمتلك المصارف عينة الدراسة مستويات تامة للقدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية).

ونقبل فرضية (لا تمتلك المصارف عينة الدراسة مستويات تامة للقدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية) للمدة (2006-2020).

المبحث الثاني

(التحليل المالي لسلوك الاقراض)

يشير سلوك الاقراض المصرفي الى حجم تركيز وتنوع القروض الممنوحة الى عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة لضمان تحقيق اقتصاديات الحجم.

يتناول هذا المبحث اسلوب تحليل (HHI) لقياس المتغير التابع (سلوك الاقراض) الموجه نحو عدد من القطاعات الاقتصادية المختلفة (التشييد والبناء، الصناعي، الزراعي، التجاري، الخدمي، الافراد، الاعمال) التي تم الحصول عليها من القوائم المالية السنوية (كشف القروض والتسليفات) لبعض المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، مصرف المنصور للاستثمار) للمدة (2006-2020).

اولاً: قياس وتحليل سلوك الاقراض:-

يعد سلوك الاقراض من اهم النقاط التي تشغل المصارف التجارية اذ تمثل القروض اكبر الاستثمارات المصرفية جاذبية وتحتل الجزء الاكبر من محافظها الاستثمارية، وتكمن جاذبيتها الى العوائد العالية المرافقة لها، لكنها في المقابل تحمل مخاطرة عالية قد تعرض المصارف الى خسارة كبيرة. لذا كان لابد من وضع نهج مالي يولد قيم حقيقية يتم الاعتماد عليها لقياس وتحليل سلوك الاقراض تمثلت باسلوب تحليل هيرشمان _ هيرفندال (HHI).

ثانياً: الية قياس اسلوب (HHI) لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على حدة:-

سنقوم اولاً بقياس درجة (HHI) لمصرف بغداد فقط، يليه حساب درجة (HHI) لباقي المصارف بالطريقة نفسها وحسب الخطوات التالية:-

الخطوة الاولى:- نقوم بحساب حجم التعرض الاقراضي (r_{bti}) لمصرف بغداد خلال عام (2006) كما يلي:-

(أ) حجم التعرض الاقراضي لقطاع التشييد والبناء لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار قروض التشييد والبناء الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ب) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الصناعي لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار القروض الصناعية الممنوحة من قبله مصرف بغداد خلال عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ت) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الزراعي لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار القروض الزراعية الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ث) حجم التعرض الاقراضي لقطاع التجارة لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار القروض التجارية الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ج) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الخدمي لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار القروض الخدمية الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ح) حجم التعرض الاقراضي لقطاع الافراد لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار قروض الافراد الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(خ) حجم التعرض الاقراضي لقطاع الاعمال لمصرف بغداد خلال عام (2006) = مقدار قروض الاعمال الممنوحة من قبله عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(د) يتم حساب حجم التعرض الاقراضي لكل القطاعات لمصرف بغداد خلال باقي المدة عينة الدراسة بدءاً من (2006) الى (2020) بنفس الآلية السابقة.

الخطوة الثانية: نقوم بحساب درجة (HHI) لمصرف بغداد خلال عام 2006 كما يلي:-

(HHI) لمصرف بغداد = مربع مقدار تعرضه لقطاع التشييد والبناء عام 2006 + مربع مقدار تعرضه للقطاع الصناعي عام 2006 + مربع مقدار تعرضه للقطاع الزراعي عام 2006 + مربع مقدار تعرضه للقطاع التجاري عام 2006 + مربع مقدار تعرضه للقطاع الخدمي عام 2006 + مربع مقدار تعرضه لقطاع الافراد عام 2006 + مربع مقدار تعرضه لقطاع الاعمال عام 2006.

مما سبق سنحصل على درجة (HHI) لمصرف بغداد لعام 2006، والتي تعد مشاهدة واحدة. وتبعاً للخطوات السابقة أصبح من السهل حساب درجة (HHI) لاجمالي سنوات الدراسة بدءاً من (2006) ولغاية (2020) لمصرف بغداد. وبنفس الطريقة يمكننا حساب درجة (HHI) للمصارف المتبقية من عينة الدراسة تباعاً لاجمالي سنوات الدراسة.

ثالثاً: آلية قياس درجة (HHI) لاجمالي المصارف عينة الدراسة:-

يتم اتباع الآلية السابقة للقيام بقياس (HHI) لاجمالي المصارف عينة الدراسة وكما يلي:-

الخطوة الأولى:- نقوم بحساب مجموع القروض الممنوحة لكل قطاع اقتصادي

ولجميع المصارف عينة الدراسة مع بعضها البعض كما يلي:-

(أ) مجموع القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل اجمالي المصارف عينة الدراسة خلال عام (2006) = القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف بغداد عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف الاستثمار العراقي عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف الشرق الاوسط عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل المصرف الاهلي العراقي عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف الخليج التجاري عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار عام (2006) + القروض الممنوحة لقطاع التشييد والبناء من قبل مصرف المنصور للاستثمار عام (2006).

(ب) نكرر عملية الجمع للقروض الممنوحة للقطاعات الاقتصادية الاخرى لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة لعام (2006) بنفس الآلية السابقة.

الخطوة الثانية:- نقوم بحساب حجم التعرض الإقراضي (r_{Tti}) لاجمالي المصارف لعام (2006) كما يلي:-

(أ) حجم التعرض الاقراضي لقطاع التشييد والبناء لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع قروض التشييد والبناء الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ب) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الصناعي لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع القروض الصناعية الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ت) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الزراعي لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع القروض الزراعية الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ث) حجم التعرض الاقراضي للقطاع التجاري لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع القروض التجارية الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ج) حجم التعرض الاقراضي للقطاع الخدمي لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع القروض الخدمية الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(ح) حجم التعرض الاقراضي لقطاع الافراد لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع قروض الافراد الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(خ) حجم التعرض الاقراضي لقطاع الاعمال لاجمالي المصارف عام (2006) = مجموع قروض الاعمال الممنوحة من قبلها عام (2006) / اجمالي القروض لعام (2006).

(د) يتم حساب حجم التعرض الاقراضي لكل القطاعات لاجمالي المصارف خلال باقي مدة الدراسة بدءا من (2006) الى (2020) بنفس الالية السابقة.

الخطوة الثالثة: نقوم بحساب درجة (HHI) لاجمالي المصارف لعام 2006 كما يلي:-

(HHI) لاجمالي المصارف = مربع مقدار تعرضها لقطاع التشييد والبناء عام 2006 + مربع مقدار تعرضها للقطاع الصناعي عام 2006 + مربع مقدار تعرضها للقطاع الزراعي عام 2006 + مربع مقدار تعرضها للقطاع الخدمي عام 2006 + مربع مقدار تعرضها لقطاع الافراد عام 2006 + مربع مقدار تعرضها لقطاع الاعمال عام 2006.

تبعاً للخطوات السابقة أصبح بإمكاننا حساب درجة (HHI) لاجمالي سنوات الدراسة المتبقية بدءاً من (2006) ولغاية (2020) لاجمالي المصارف عينة الدراسة.

(أ) التحليل المالي لاسلوب (HHI) لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على حدة.

1) مصرف بغداد:-

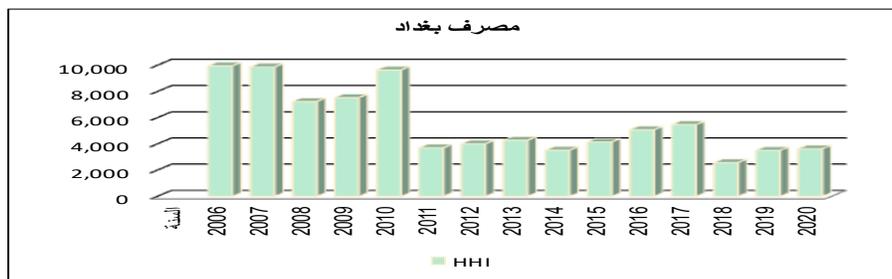
يشير جدول (22-3) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف بغداد لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (14-3) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (5608) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800)⁽⁵⁾ مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2006) بمقدار (9961) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضاً الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (99.8) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (0.20). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2018) بمقدار (2572)، لتشير مجدداً الى وجود تركيز بالاقراض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض قطاع (الاعمال) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (39.03) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض الافراد (19.84)، تليها نسبة قروض التشييد والبناء والبالغة (20.50)، لتأتي بعدها نسبة قروض القطاع التجاري والبالغة (13.74). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبياً من اجمالي نسب القروض لعام (2006_2020).

(5) المعلومات في المبحث الثاني من الفصل الثاني صفحة (57) اذ تنحصر قيمة (HHI) بين (0-10,000) وكلما زادت القيمة كلما دل ذلك على تركيز الاقراض بدلاً من تنوعه.

جدول (3-22) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف بغداد للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (مصرف بغداد)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
9961	0.20	99.80	-	-	-	-	-	2006
9871	0.65	99.35	-	-	-	-	-	2007
7235	16.57	83.43	-	-	-	-	-	2008
7534	14.40	85.60	-	-	-	-	-	2009
9645	1.81	98.19	-	-	-	-	-	2010
3695	4.11	44.20	-	40.81	0.00	5.44	5.44	2011
3999	4.81	38.78	3.79	49.47	0.02	-	3.12	2012
4272	3.97	39.52	-	51.70	0.12	0.02	4.67	2013
3518	8.48	40.42	9.32	41.54	0.05	0.19	-	2014
4148	23.28	19.73	56.72	0.22	0.03	0.02	-	2015
5072	56.00	44.00	-	-	-	-	-	2016
5468	65.29	34.71	-	-	-	-	-	2017
2572	39.03	19.84	0.08	13.74	-	6.80	20.50	2018
3512	51.70	5.65	0.09	10.90	-	6.16	25.48	2019
3625	54.30	6.78	0.56	10.02	0.20	5.87	22.27	2020
5608	22.97	50.67	4.70	14.56	0.03	1.63	5.43	المعدل

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-14) حجم تركيز قروض مصرف بغداد لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-22)

(2) مصرف الاستثمار العراقي:-

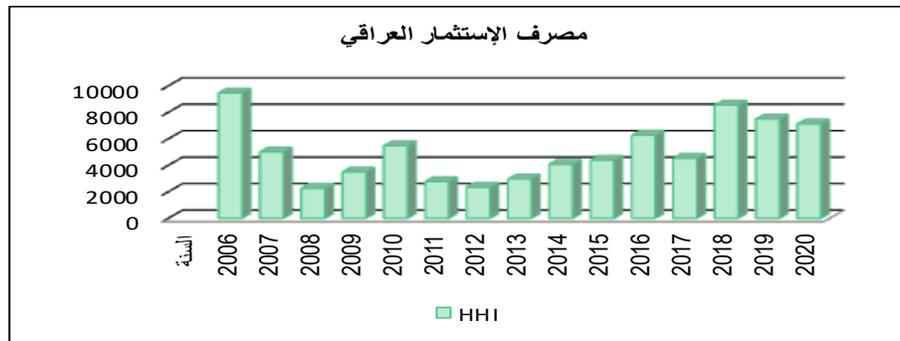
يشير جدول (3-23) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف الاستثمار العراقي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-15) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (5080) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2006) بمقدار (9460) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (97.22) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (2.78). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2008) بمقدار (2263)، لتشير مجددا الى وجود تركيز

بالاقراض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (التجاري) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (31.89) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض الافراد (29.10)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي والبالغة (12.74)، لتاتي بعدها نسبة قروض القطاع الصناعي والبالغة (10.53). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-23) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الاستثمار للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (مصرف الاستثمار العراقي)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
9460	2.78	97.22	-	-	-	-	-	2006
5013	1.44	16.30	0.67	10.39	0.04	68.02	3.14	2007
2263	6.40	29.10	12.74	31.89	0.13	10.53	9.21	2008
3501	8.89	20.89	6.54	53.85	0.60	4.34	4.89	2009
5473	18.89	70.78	-	-	-	-	10.33	2010
2767	6.65	30.91	6.77	10.03	0.08	39.85	5.71	2011
2352	3.22	33.29	4.88	22.26	0.07	12.83	23.46	2012
2954	2.01	36.83	5.98	35.56	0.07	2.63	16.92	2013
4082	2.36	35.27	2.77	52.82	0.03	0.91	5.84	2014
4384	5.00	52.21	2.38	0.03	0.03	40.34	-	2015
6276	24.18	-	0.19	0.08	0.11	75.44	-	2016
4530	38.76	54.68	-	0.47	-	-	6.09	2017
8537	7.77	92.07	0.01	0.13	0.01	0.00	0.00	2018
7489	14.48	85.32	0.02	0.17	0.01	0.00	-	2019
7119	17.45	82.55	-	-	-	-	-	2020
5080	10.69	49.16	2.86	14.51	0.08	16.99	5.71	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-15) حجم تركيز قروض مصرف الاستثمار العراقي لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-23)

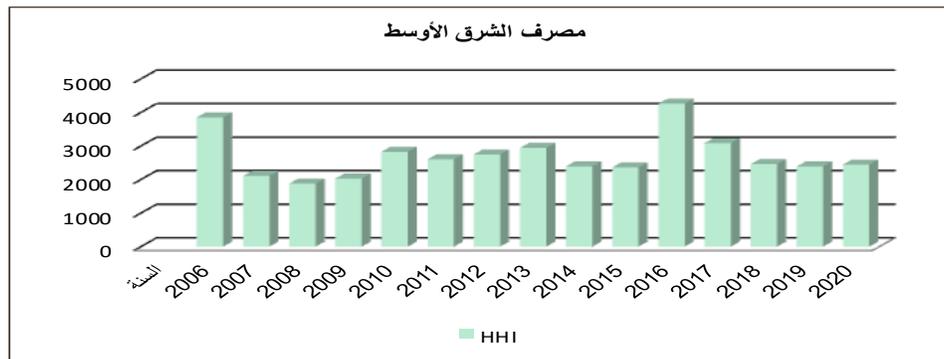
3) مصرف الشرق الاوسط:-

يشير جدول (24-3) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف الشرق الاوسط لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (16-3) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (2693) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2016) بمقدار (4262) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض القطاع (التجاري) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (60.65) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (39.35). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2008) بمقدار (1880)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقرض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض قطاع (التشييد والبناء) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (25.13) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (21.64)، تليها نسبة قروض قطاع الافراد والبالغة (19.50)، لتاتي بعدها نسبة قروض القطاع الصناعي والبالغة (14.01). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-24) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الشرق الأوسط للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (مصرف الشرق الأوسط)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
3855	3.08	46.05	6.68	2.78	0.22	0.29	40.90	2006
2107	7.01	30.07	11.07	17.70	0.10	8.71	25.34	2007
1880	12.09	19.50	7.57	21.64	0.07	14.01	25.13	2008
2028	10.19	24.27	14.57	18.46	0.75	4.11	27.66	2009
2829	4.68	43.01	20.71	22.09	0.78	5.25	3.47	2010
2605	7.51	31.89	33.71	19.26	0.80	3.61	3.21	2011
2749	6.68	35.67	32.03	19.77	0.32	2.37	3.16	2012
2942	4.79	40.34	30.18	19.13	0.26	1.91	3.40	2013
2393	15.24	26.98	31.78	20.14	0.27	2.01	3.58	2014
2363	18.38	20.34	33.70	21.36	0.28	2.14	3.80	2015
4262	21.93	-	6.14	60.65	0.03	6.49	4.74	2016
3088	12.96	29.88	4.50	44.41	0.02	4.76	3.47	2017
2460	28.93	25.22	-	3.42	0.02	15.05	27.36	2018
2392	27.86	26.17	-	5.11	0.02	14.49	26.35	2019
2447	36.37	12.55	-	12.27	0.02	13.77	25.03	2020
2693	14.51	27.46	15.51	20.55	0.26	6.60	15.11	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-16) حجم تركيز قروض مصرف الشرق الأوسط لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-24)

(4) المصرف الاهلي العراقي:-

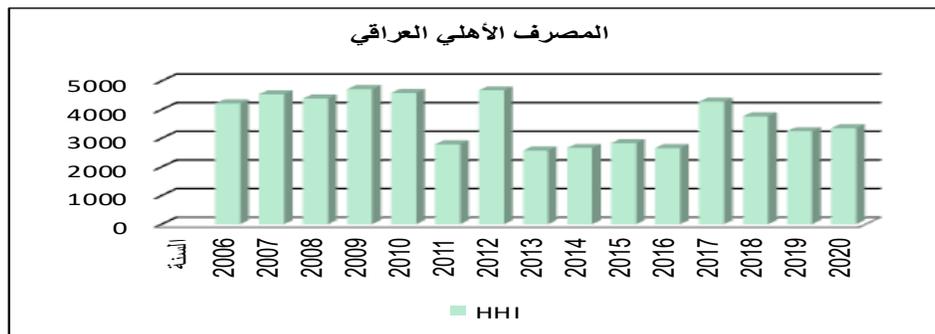
يشير جدول (3-25) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل المصرف الاهلي العراقي لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-17) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (3683) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2009) بمقدار (4714) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز بالاقرض، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ

(49.78) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (50.22). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2013) بمقدار (2569)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالافراض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (الخدمي) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (36.91) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (23.82)، تليها نسبة قروض قطاع الافراد والبالغة (20.44)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع الاعمال والبالغة (14.45). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2020_2006).

جدول (3-25) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2020_2006) %

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (المصرف الاهلي العراقي)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
4213	3.45	42.30	-	48.81	0.02	5.41	-	2006
4536	1.48	49.26	-	45.77	0.01	3.47	-	2007
4390	1.15	49.42	3.46	43.94	0.01	2.02	-	2008
4714	0.22	49.78	1.72	47.24	0.40	0.64	-	2009
4579	1.86	48.14	1.69	47.48	0.20	0.63	-	2010
2788	8.80	40.03	27.06	19.05	2.17	2.88	-	2011
4674	12.91	24.63	-	62.46	-	-	-	2012
2569	14.45	20.44	36.91	23.82	1.00	3.38	-	2013
2660	39.32	15.22	15.28	25.16	-	1.29	3.73	2014
2827	41.77	9.97	7.20	29.37	0.02	5.31	6.36	2015
2657	3.90	9.28	24.76	41.59	0.01	8.84	11.62	2016
4277	7.05	4.99	4.63	63.05	-	10.14	10.14	2017
3766	55.72	5.54	1.38	22.74	0.03	5.76	8.83	2018
3248	48.28	12.15	2.86	26.64	0.25	6.21	3.61	2019
3352	44.88	16.90	1.84	32.24	0.03	1.53	2.59	2020
3683	19.02	26.54	8.59	38.62	0.28	3.83	3.13	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج Excel2010



شكل (3-17) حجم تركيز قروض المصرف الاهلي العراقي لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-25)

5) مصرف الخليج التجاري:-

يشير جدول (3-26) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف الخليج التجاري لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-18) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (3560) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عال يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2009) بمقدار (9737) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (98.67) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (1.33). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2012) بمقدار (2111)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقرض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (30.03) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع الخدمي (22.30)، تليها نسبة قروض القطاع التجاري والبالغة (22.23)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع التشييد والبناء والبالغة (11.79). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-26) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006_2020) %

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (مصرف الخليج التجاري)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
3130	4.81	49.39	14.00	20.70	3.03	3.23	4.85	2006
8026	11.10	88.90	-	-	-	-	-	2007
3263	0.70	48.74	10.91	26.56	5.11	2.47	5.52	2008
9737	1.33	98.67	-	-	-	-	-	2009
2667	0.58	32.33	28.79	26.83	1.82	1.43	8.22	2010
2237	4.24	22.37	33.59	19.83	1.81	5.29	12.87	2011
2111	1.32	30.03	22.30	22.23	5.36	6.97	11.79	2012
2883	0.04	45.00	0.03	21.75	8.55	10.26	14.38	2013
2425	0.30	29.23	10.07	35.33	5.84	10.65	8.58	2014
2318	31.42	28.53	9.88	19.31	1.77	5.37	3.71	2015
2948	39.99	4.83	17.59	31.25	6.35	-	-	2016
2857	27.90	6.94	7.66	41.37	16.13	-	-	2017
2797	26.64	7.50	8.25	41.13	16.49	-	-	2018
2837	26.87	7.31	8.04	41.68	16.09	-	-	2019
3159	27.92	6.36	12.79	46.15	6.79	-	-	2020
3560	13.68	33.74	12.26	26.27	6.34	3.04	4.66	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010).



شكل (3-18) حجم تركيز قروض مصرف الخليج التجاري لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-26)

(6) مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

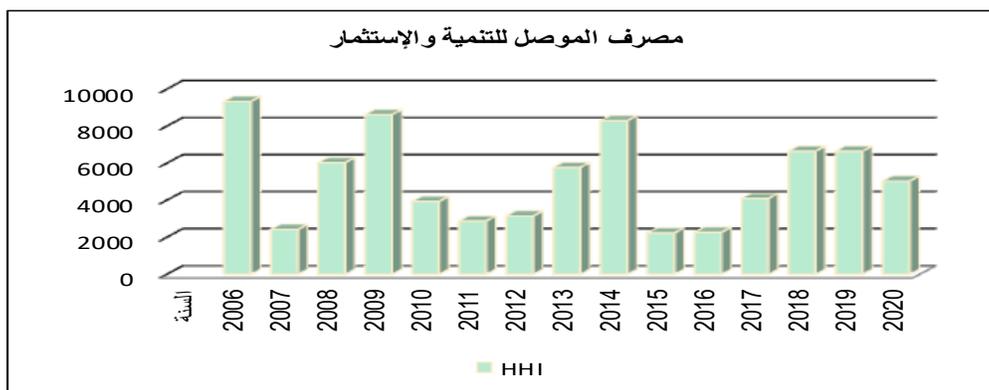
يشير جدول (3-27) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف الموصل للتنمية والاستثمار لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-19) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (5151) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2006) بمقدار (9329) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (96.53) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة

(3.47). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2015) بمقدار (2219)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقرض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (30.37) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (23.98)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي والبالغة (21.57)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع الاعمال والبالغة (14.38). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-27) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الموصل للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (مصرف الموصل للتنمية والإستثمار)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
9329	3.47	96.53	-	-	-	-	-	2006
2416	11.93	32.05	17.06	30.19	2.02	6.32	0.43	2007
6018	27.44	72.56	-	-	-	-	-	2008
8617	7.48	92.52	-	-	-	-	-	2009
3930	23.98	4.11	2.30	57.11	0.71	6.56	5.24	2010
2873	7.37	23.94	28.84	37.56	0.60	1.60	0.09	2011
3141	10.96	33.18	12.22	42.05	1.46	0.06	0.07	2012
5766	30.42	69.58	-	-	-	-	-	2013
8288	9.45	90.55	-	-	-	-	-	2014
2220	14.38	30.37	21.57	23.98	-	6.12	3.58	2015
2261	24.34	30.96	17.43	19.29	-	5.04	2.94	2016
4092	7.36	52.56	4.67	35.41	-	-	-	2017
6646	1.39	80.55	7.16	10.18	-	-	0.72	2018
6649	4.10	80.71	6.65	8.53	-	-	-	2019
5028	7.85	66.64	0.80	22.84	-	-	1.87	2020
5152	12.80	57.12	7.91	19.14	0.32	1.71	1.00	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010).



شكل (3-19) حجم تركيز قروض مصرف الموصل لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-27)

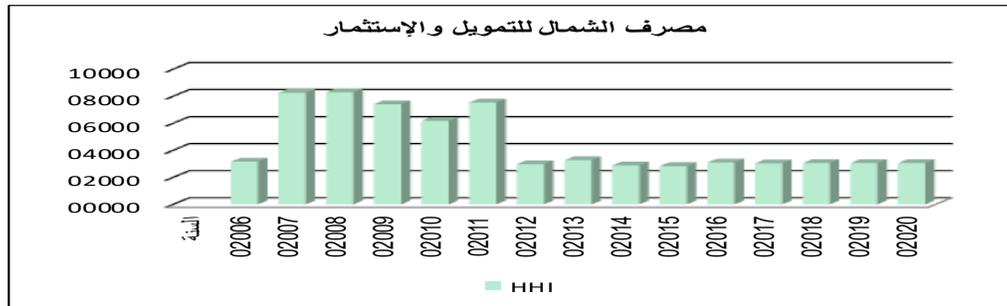
(7) مصرف الشمال للتمويل والاستثمار:-

يشير جدول (28-3) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف الشمال للتمويل والاستثمار لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (20-3) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (4539) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2008) بمقدار (8304) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (90.65) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (9.35). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2015) بمقدار (2829)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقرض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (35.12) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (34.05)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي والبالغة (19.07)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع الاعمال والبالغة (7.12). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-28) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف الشمال للمدة (2006_2020) %

حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية %r (مصرف الشمال للتمويل والاستثمار)							
السنة	تشبيد وبناء r1	صناعي r2	زراعي r3	تجاري r4	خدمي r5	أفراد r6	أعمال r7
2006	13.37	7.51	0.66	47.02	4.32	26.32	0.81
2007	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	90.37	9.63
2008	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	90.65	9.35
2009	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	84.70	15.30
2010	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	74.27	25.73
2011	0.00	0.00	0.00	0.06	0.07	85.64	14.23
2012	18.71	0.00	0.20	32.62	4.34	38.91	5.22
2013	1.85	0.00	0.19	43.08	16.62	33.27	4.99
2014	9.39	0.00	0.23	40.83	16.04	29.09	4.40
2015	4.63	0.00	0.00	34.05	19.07	35.12	7.12
2016	2.28	0.00	0.00	29.25	19.62	42.56	6.29
2017	2.46	0.00	0.00	28.15	19.82	42.28	7.28
2018	2.69	0.00	0.00	29.91	17.79	42.20	7.41
2019	2.69	0.00	0.00	29.91	17.79	42.20	7.41
2020	2.69	0.00	0.00	29.91	17.79	42.20	7.41
المعدل	4.05	0.50	0.09	22.99	10.22	53.32	8.84

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-20) حجم تركيز قروض مصرف الشمال لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-28)

(8) مصرف المنصور للاستثمار:-

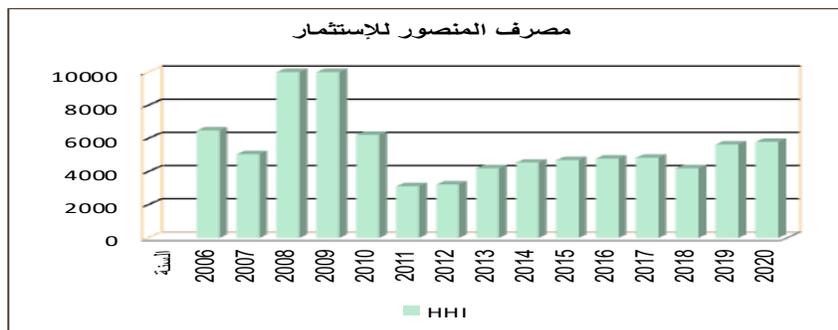
يشير جدول (3-29) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل مصرف المنصور للاستثمار لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-21) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (5517) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضه خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عامي (2009-2008) بمقدار (10000) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصرف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تامة (100.0) من اجمالي نسب قروضه الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (0.00). وفي

المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2011) بمقدار (3116)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقراض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصرف على قروض القطاع (التجاري) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (41.08) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض قطاع الافراد (35.41)، تليها نسبة قروض قطاع التشييد والبناء والبالغة (11.40)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع الاعمال والبالغة (4.13). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضه لعام (2006_2020).

جدول (3-29) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لمصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006_2020) %

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r (مصرف المنصور للاستثمار)							السنة
	r7 أعمال	r6 أفراد	r5 خدمي	r4 تجاري	r3 زراعي	r2 صناعي	r1 تشييد وبناء	
6479	77.19	22.81	-	-	-	-	-	2006
5052	55.09	44.91	-	-	-	-	-	2007
10000	-	100.00	-	-	-	-	-	2008
10000	-	100.00	-	-	-	-	-	2009
6212	25.38	74.62	-	-	-	-	-	2010
3116	4.13	35.41	4.10	41.08	0.74	3.14	11.40	2011
3218	7.68	31.33	8.68	45.60	0.18	2.65	3.89	2012
4196	1.94	30.82	6.37	56.47	0.81	3.59	-	2013
4544	0.25	33.15	2.03	58.51	0.59	1.76	3.71	2014
4687	1.21	29.71	1.89	61.52	0.54	1.73	3.40	2015
4782	2.38	27.67	0.43	63.17	0.54	1.56	4.25	2016
4837	2.27	27.68	1.03	63.65	0.58	1.63	3.16	2017
4205	1.82	36.35	0.76	53.41	0.45	4.20	3.00	2018
5638	32.13	67.87	-	-	-	-	-	2019
5788	30.14	69.86	-	-	-	-	-	2020
5517	16.11	48.81	1.69	29.56	0.30	1.35	2.19	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-21) حجم تركيز قروض مصرف المنصور للاستثمار لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-29)

(ب) التحليل المالي لاسلوب (HHI) لاجمالي المصارف عينة الدراسة.

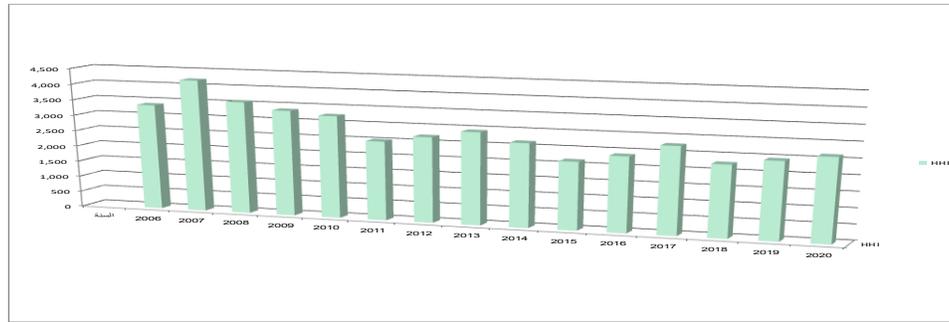
اجمالي المصارف عينة الدراسة:-

يشير جدول (3-30) ادناه، الى حجم التعرض النسبي للقروض الممنوحة من قبل اجمالي المصارف عينة الدراسة لكل قطاع من القطاعات الاقتصادية المختلفة، ودرجات (HHI) خلال سنوات الدراسة للمدة (2006_2020) وكما موضح في الشكل (3-22) ادناه. اذ بلغت درجة متوسط (HHI) لاجمالي مدة الدراسة (2882) ومن الملاحظ انها اكبر من (1800) مما دل على وجود تركيز عالي يقابله تنوع منخفض لقروضها خلال مدة الدراسة. في حين كانت اعلى درجاته خلال عام (2007) بمقدار (4206) وهي اكبر من (1800) مشيرة ايضا الى وجود تركيز تام، قد يعود السبب في ذلك الى تركيز المصارف خلال ذلك العام على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تامة (61.84) من اجمالي نسب قروضها الممنوحة للقطاعات الاقتصادية المتبقية والبالغة (38.16). وفي المقابل كانت ادنى درجة له خلال عام (2015) بمقدار (2152)، لتشير مجددا الى وجود تركيز بالاقرض لانها لا تزال اكبر من (1800) وقد يعود ذلك الى تركيز المصارف على قروض قطاع (الافراد) بشكل كبير وبنسبة تبلغ (25.81) من اجمالي قروضه الممنوحة للقطاعات المتبقية لذلك العام، بينما بلغت نسبة قروض القطاع التجاري (22.63)، تليها نسبة قروض القطاع الخدمي والبالغة (21.90)، لتاتي بعدها نسبة قروض قطاع الاعمال والبالغة (21.51). في حين كانت نسب القطاعات الاقتصادية الاخرى طفيفة ومتفاوتة نسبيا من اجمالي نسب قروضها لعام (2006_2020).

جدول (3-30) حجم التعرض النسبي ودرجات (HHI) لإجمالي المصارف عينة الدراسة للمدة (2006_2020)%

HHI	حجم التعرض النسبي للقطاعات الاقتصادية r % (إجمالي المصارف عينة الدراسة)							السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء	
3369	2.24	45.45	2.06	9.29	0.28	34.12	6.55	2006
4206	7.41	61.84	4.04	15.71	0.23	3.75	7.01	2007
3573	9.92	55.49	5.40	17.39	0.81	4.33	6.67	2008
3358	9.62	52.82	6.73	17.05	0.40	1.70	11.68	2009
3247	7.48	51.45	6.76	15.04	0.35	16.27	2.65	2010
2512	6.59	38.25	14.83	26.27	0.53	8.22	5.31	2011
2713	6.21	35.18	11.44	34.62	0.71	1.65	10.19	2012
2930	5.49	37.89	11.51	35.86	0.95	1.84	6.45	2013
2656	10.12	32.81	11.38	36.15	0.59	5.01	3.95	2014
2152	21.51	25.81	21.90	22.63	0.37	4.53	3.25	2015
2384	26.20	20.33	12.46	33.29	1.71	2.93	3.08	2016
2764	21.07	26.33	4.62	39.75	4.13	1.93	2.18	2017
2272	24.66	30.38	2.98	24.71	3.13	4.66	9.47	2018
2451	34.84	28.63	3.00	16.99	2.38	4.46	9.69	2019
2637	37.87	24.89	2.85	22.34	0.81	3.12	8.12	2020
2882	15.42	37.84	8.13	24.47	1.16	6.57	6.42	المعدل

المصدر: اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)



شكل (3-22) حجم تركيز قروض إجمالي المصارف لسنوات الدراسة المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج جدول (3-30)

وعليه:- نرفض الفرضية الرئيسية الثانية التي نصت على (لدى المصارف عينة الدراسة سلوك الإقراض الموجه نحو التنوع في منح القروض).

ونقبل فرضية (لدى المصارف عينة الدراسة سلوك الإقراض الموجه نحو التركيز في منح القروض) للمدة (2006-2020).

المبحث الثالث

(التحليل المالي للحجم والنمو والتوظيف)

يتناول هذا المبحث التحليل المالي لكل من (اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات، نمو الموجودات، اللوغارتم الطبيعي لعدد الموظفين)، لقياس المتغيرات الوسيطة (الحجم والنمو والتوظيف) على التوالي، بالاعتماد على (قيم الموجودات وعدد الموظفين) التي تم الحصول عليها من القوائم المالية السنوية (الميزانية العامة، تقرير مجلس الادارة) لبعض المصارف الخاصة المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، مصرف المنصور للاستثمار) للمدة (2006-2020).

اولاً: مقاييس الحجم والنمو والتوظيف:-

- أ) **الحجم:-** تم اخذ اللوغارتم الطبيعي لاجمالي الموجودات المشار له بالرمز (S_{it}) لقياس وتحليل حجم المصارف عينة الدراسة.
- ب) **النمو:-** تم اخذ نسبة نمو الموجودات المشار لها بالرمز (G_{it}) لقياس وتحليل مستويات النمو للمصارف عينة الدراسة.
- ت) **التوظيف:-** تم اخذ اللوغارتم الطبيعي لعدد الموظفين المشار له بالرمز (E_{it}) لقياس وتحليل معدل التوظيف للمصارف عينة الدراسة.

ثانياً: التحليل المالي لمقاييس الحجم والنمو والتوظيف:-

سنقوم من خلال هذه الفقرة بالتحليل المالي لمقاييس (الحجم والنمو والتوظيف) لعدد من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للاوراق المالية (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، مصرف الشرق الاوسط، المصرف الاهلي العراقي، مصرف الخليج التجاري، مصرف الموصل للتنمية والاستثمار، مصرف الشمال للاستثمار والتمويل، مصرف المنصور للاستثمار) للمدة (2006-2020) وفق الالية التالية:-

أ) التحليل المالي لمقاييس الحجم والنمو والتوظيف لكل مصرف من المصارف عينة الدراسة على حدة.

1) مصرف بغداد:-

يشير جدول (3-31) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف بغداد خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (20.70) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ⁽⁶⁾ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (21.33). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (19.62). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (12.80%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2008) بمقدار (49.26%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2016) بمقدار (-22.53%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (6.63) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (6.99). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2007) بمقدار (6.16).

جدول (3-31) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف بغداد للمدة (2006-2020)

مصرف بغداد للمدة (2006-2020)			
Eit	Git%	Sit	السنة
6.17	4.12	19.62	2006-2005
6.16	9.82	19.71	2007
6.27	49.26	20.11	2008
6.55	47.76	20.50	2009
6.59	19.80	20.68	2010
6.73	(8.93)	20.59	2011
6.84	48.60	20.99	2012
6.98	35.69	21.29	2013
6.99	3.55	21.33	2014
6.89	(15.21)	21.16	2015
6.74	(22.53)	20.91	2016
6.64	(9.19)	20.81	2017
6.67	2.15	20.83	2018
6.65	1.72	20.85	2019
6.64	25.32	21.07	2020
6.63	12.80	20.70	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

⁽⁶⁾ المتوسط الصناعي عبارة عن متوسط متوسطات الحجم ومعدلات النمو والتوظيف للمصارف عينة الدراسة.

(2) مصرف الاستثمار العراقي:-

يشير جدول (3-32) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف الاستثمار العراقي خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (19.69) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2018) بمقدار (20.22). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2007) بمقدار (18.69). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (11.11%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2013) بمقدار (37.62%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2007) بمقدار (-21.83%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (5.76) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2011) بمقدار (6.07). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2020) بمقدار (5.35).

جدول (3-32) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)

مصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
5.93	21.04	18.94	2006-2005
5.89	(21.83)	18.69	2007
5.89	20.65	18.88	2008
5.93	21.10	19.07	2009
5.97	28.47	19.32	2010
6.07	33.17	19.61	2011
6.04	15.43	19.75	2012
6.02	37.62	20.07	2013
5.90	7.31	20.14	2014
5.67	(1.54)	20.13	2015
5.51	5.06	20.17	2016
5.51	(0.72)	20.17	2017
5.39	5.82	20.22	2018
5.39	(12.73)	20.09	2019
5.35	7.86	20.16	2020
5.76	11.11	19.69	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

3) مصرف الشرق الاوسط:-

يشير جدول (3-33) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف الاستثمار العراقي خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (20.25) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2018) بمقدار (20.53). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (19.52). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (6.37%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2008) بمقدار (40,04%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2018) بمقدار (-17.13%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (6.52) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2015) بمقدار (6.56). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (6.52).

جدول (3-33) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020)

مصرف الشرق الأوسط للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
6.33	(6.29)	19.52	2006-2005
6.43	35.87	19.82	2007
6.57	40.04	20.16	2008
6.53	(2.13)	20.14	2009
6.55	4.05	20.18	2010
6.57	13.38	20.30	2011
6.56	24.51	20.52	2012
6.52	(5.47)	20.47	2013
6.63	(11.77)	20.34	2014
6.65	(1.16)	20.33	2015
6.56	(2.71)	20.30	2016
6.54	17.33	20.46	2017
6.49	7.14	20.53	2018
6.46	(17.13)	20.34	2019
6.45	(0.12)	20.34	2020
6.52	6.37	20.25	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

4) المصرف الاهلي العراقي:-

يشير جدول (3-34) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي للمصرف الاهلي العراقي خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (19.38) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2020) بمقدار (20.61). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (17.60). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (23.15%) وهي مساوية للمتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2012) بمقدار (82.63%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (-13.37%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (5.53) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2018) بمقدار (5.96). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2007) بمقدار (5.08).

جدول (3-34) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020)

المصرف الأهلي العراقي للمدة (2006-2020)			
Eit	Git%	Sit	السنة
5.21	(31.37)	17.60	2006-2005
5.08	16.54	17.75	2007
5.13	37.84	18.07	2008
5.29	33.29	18.36	2009
5.34	14.36	18.49	2010
5.23	71.69	19.03	2011
5.47	82.63	19.64	2012
5.50	60.84	20.11	2013
5.66	13.42	20.24	2014
5.74	(12.92)	20.10	2015
5.77	8.04	20.18	2016
5.84	4.34	20.22	2017
5.86	(12.95)	20.08	2018
5.85	20.36	20.27	2019
5.96	41.15	20.61	2020
5.53	23.15	19.38	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

(5) مصرف الخليج التجاري :-

يشير جدول (3-35) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف الخليج التجاري خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (19.81) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (20.52). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (18.22). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (22.02%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2013) بمقدار (83.98%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2017) بمقدار (-24.78%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (6.02) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (6.41). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (5.47).

جدول (3-35) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)

مصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
5.47	78.97	18.22	2006-2005
5.83	73.32	18.77	2007
6.11	69.18	19.30	2008
6.17	7.78	19.37	2009
6.28	5.17	19.42	2010
6.26	30.15	19.68	2011
6.24	19.97	19.87	2012
6.36	83.98	20.48	2013
6.41	4.48	20.52	2014
6.18	(2.00)	20.50	2015
5.97	0.24	20.50	2016
5.69	(24.78)	20.22	2017
5.86	(4.14)	20.18	2018
5.71	(5.05)	20.12	2019
5.68	(6.98)	20.05	2020
6.02	22.02	19.81	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

(6) مصرف الموصل للتنمية والاستثمار:-

يشير جدول (3-36) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (19.48) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2013) بمقدار (20.15). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (18.32). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (15.16%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2012) بمقدار (82.90%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2014) بمقدار (-37.93%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (5.42) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2012) بمقدار (5.89). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2018) بمقدار (4.60).

جدول (3-36) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الموصل للمدة (2006-2020)

مصرف الموصل للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
5.41	13.17	18.32	2006-2005
5.59	25.01	18.54	2007
5.80	82.33	19.14	2008
5.83	(0.33)	19.14	2009
5.86	(9.40)	19.04	2010
5.86	39.03	19.37	2011
5.89	82.90	19.97	2012
5.86	18.58	20.15	2013
5.74	(37.93)	19.67	2014
5.25	4.98	19.72	2015
4.68	12.20	19.83	2016
4.66	(0.16)	19.83	2017
4.60	0.08	19.83	2018
5.10	0.10	19.83	2019
5.14	(3.10)	19.80	2020
5.42	15.16	19.48	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

(7) مصرف الشمال للتمويل والاستثمار:-

يشير جدول (3-37) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار خلال سنوات الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (20.40) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2020) بمقدار (21.40). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (18.23). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (49.81%) وهي اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2019) بمقدار (297.55%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2015) بمقدار (-43.22%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (5.88) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (6.64). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (4.84).

جدول (3-37) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف الشمال للمدة (2006-2020)

مصرف الشمال للتمويل والإستثمار للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
4.84	65.62	18.23	2006-2005
5.20	270.38	19.54	2007
5.51	15.69	19.69	2008
5.74	45.36	20.06	2009
6.21	72.73	20.61	2010
6.46	3.30	20.64	2011
6.58	74.59	21.20	2012
6.64	0.25	21.20	2013
6.64	(6.89)	21.13	2014
6.33	(43.22)	20.56	2015
5.62	(23.62)	20.29	2016
5.61	(19.58)	20.07	2017
5.61	(7.16)	20.00	2018
5.60	297.55	21.38	2019
5.58	2.17	21.40	2020
5.88	49.81	20.40	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

(8) مصرف المنصور للاستثمار:-

يشير جدول (3-38) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لمصرف المنصور للاستثمار خلال سنوات

الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (19.92) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2018) بمقدار (21.17). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (18.00). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (44.83%) وهي اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2006) بمقدار (300.0%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2020) بمقدار (-11.91%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (5.15) وهو اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عامي (2014-2015) بمقدار (5.52). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (4.17).

جدول (3-38) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف لمصرف المنصور للمدة (2006-2020)

مصرف المنصور للإستثمار للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
4.17	300.00	18.00	2006-2005
4.39	20.81	18.18	2007
4.62	61.72	18.67	2008
4.70	9.84	18.76	2009
5.08	22.86	18.97	2010
5.23	57.70	19.42	2011
5.36	49.89	19.83	2012
5.47	93.62	20.49	2013
5.52	11.90	20.60	2014
5.52	21.84	20.80	2015
5.49	2.62	20.82	2016
5.49	19.24	21.00	2017
5.50	18.98	21.17	2018
5.45	(6.70)	21.10	2019
5.23	(11.91)	20.98	2020
5.15	44.83	19.92	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

(ب) التحليل المالي لمقاييس الحجم والنمو والتوظيف لاجمالي المصارف عينة الدراسة.

اجمالي المصارف عينة الدراسة:-

يشير جدول (3-39) ادناه، الى قيم مقاييس الحجم والنمو والتوظيف المشار لها بالرموز (S_{it}, G_{it}, E_{it}) على التوالي لاجمالي المصارف عينة الدراسة خلال سنوات

الدراسة للمدة (2006-2020). اذ بلغ متوسط (S_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (22.19) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (19.95)، في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2020) بمقدار (22.77). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (20.87). كما بلغ متوسط (G_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (15.69%) وهي اصغر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (23.15%). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2012) بمقدار (49.26%). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2015) بمقدار (-11.45%). هذا وبلغ متوسط (E_{it}) لاجمالي مدة الدراسة (8.09) وهو اكبر من المتوسط الصناعي لعينة الدراسة والبالغ (5.86). في حين كانت اعلى درجة للمقياس عام (2014) بمقدار (8.39). وفي المقابل كانت ادنى درجة له عام (2006) بمقدار (7.72).

جدول (3-39) مقاييس الحجم والنمو والتوظيف للمصارف عينة الدراسة للمدة (2006-2020)

إجمالي المصارف المدروسة للمدة (2006-2020)			
Eit	%Git	Sit	السنة
7.72	12.58	20.87	2005-2006
7.82	37.11	21.19	2007
7.98	42.47	21.54	2008
8.07	21.83	21.74	2009
8.18	23.52	21.95	2010
8.26	12.71	22.07	2011
8.32	49.26	22.47	2012
8.38	27.80	22.72	2013
8.39	(1.53)	22.70	2014
8.25	(11.45)	22.58	2015
8.05	(6.60)	22.51	2016
7.99	(1.50)	22.50	2017
8.00	3.76	22.53	2018
7.99	19.91	22.72	2019
7.98	5.52	22.77	2020
8.09	15.69	22.19	المعدل

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على البيانات المالية للمصارف عينة الدراسة باستخدام برنامج (Excel2010)

المبحث الرابع

(التحليل الاحصائي لعلاقات التاثير واختبار الفرضيات)

يتطلب معرفة التاثير الكلي (المباشر وغير المباشر) الى تحليل احصائي لمتغيرات الدراسة، لذا تم الاعتماد على الاساليب الاحصائية في نمذجة المعادلات البنائية باستخدام طريقة المربعات الصغرى من خلال برنامج واحد وهو (SmartPLS.v.3) لما يمتاز به من مرونة في التعامل مع العينات الكبيرة والصغيرة الاقل من 200 مشاهدة، هذا بالاضافة الى قدرته على التعامل مع جميع انواع المتغيرات بما فيها (المستقلة، التابعة، الوسيطة)، كما يستخدم في التقدير الاحتمالي للانموذج ككل، بالاضافة الى تحديده اتجاه علاقات التاثير المباشرة وغير المباشرة بين المتغيرات، فضلا عن المنهج الاستكشافي التحليلي التوكيدي الذي تميز به (Ringle,etal.,2015:1). لذا عد من البرامج ذات الكفاية في تحليل البيانات عينة الدراسة.

يتناول هذا المبحث اختبار معنوية انموذج الدراسة، ومدى التاثير بين متغيرات الدراسة من خلال اشتقاق ثلاث فرضيات احصائية فرعية من الفرضية الاحصائية الرئيسية الثالثة والتي تتطلب تحديد دور الوسيط في العلاقات، فاستخدم برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مقدار التاثيرات المباشرة وغير المباشرة بين المتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف) والمتغير التابع (سلوك الاقراض) عبر المتغير الوسيط (الحجم والنمو والتوظيف).

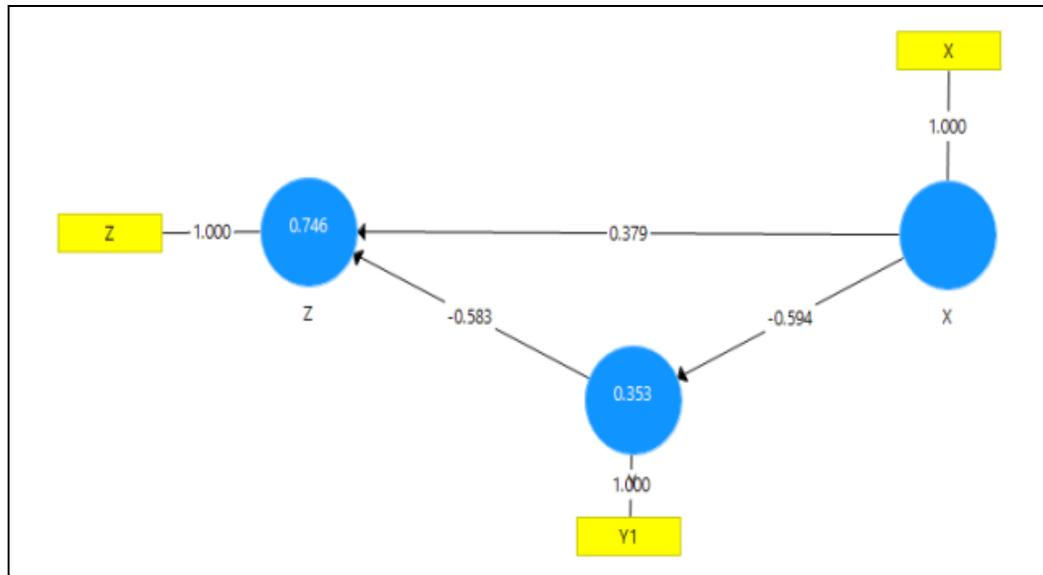
أ) اختبار الفرضيات الاحصائية الفرعية:-

1) الفرضية الاحصائية الفرعية الاولى التي تنص على (لايوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد الحجم).

تكونت الفرضية الاحصائية الفرعية الاولى من ثلاث متغيرات واختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار ومقدار التاثير الكلي للمتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف X) والمتغير التابع (سلوك الاقراض Z) عبر المتغير الوسيط (الحجم Y_1) كما يلي:-

1) التأثير المباشر:-

يشير جدول (3-40) ادناه، الى التأثير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، والحجم (Y₁) كما هو موضح في الشكل (3-23). فقد كان التأثير المباشر للقدرة الادارية (X) والحجم (Y₁) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سينخفض الحجم بمقدار (-0.594) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.689) وهي اكبر من قيمة (t) الجدولية البالغة (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التأثير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين سلوك الاقراض بمقدار (0.379) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.581) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا. بالمقابل كان التأثير المباشر للحجم (Y₁) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة الحجم وحدة واحدة سينخفض تحسين سلوك الاقراض بمقدار (-0.583) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.310) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%.



شكل (3-23) التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة (X) وسلوك الاقراض (Z) والحجم (Y₁) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

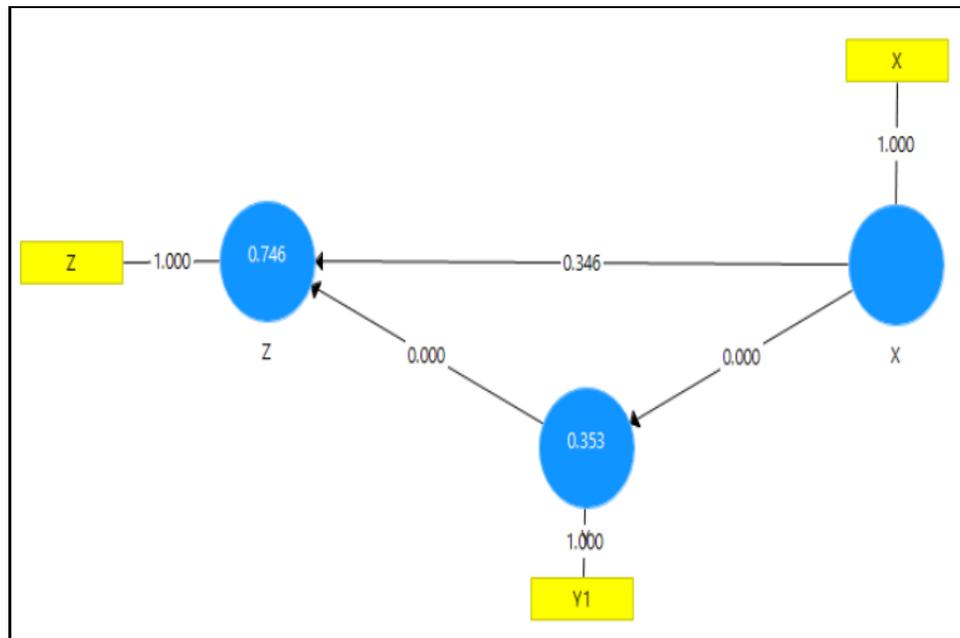
جدول (3-40) قيم التاثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) والحجم (Y₁)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير المباشر
0.000	3.689	0.161	-0.650	-0.594	Y ₁ ← X
0.114	1.581	0.240	0.437	0.379	Z ← X
0.021	2.310	0.252	-0.519	-0.583	Z ← Y ₁

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-23)

(2) التاثير غير المباشر:-

يشير جدول (3-41) ادناه، الى التاثير غير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد الحجم (Y₁) كما هو موضح في الشكل (3-24). فقد كان التاثير غير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.346) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.683) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.



شكل (3-24) التاثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y₁)

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

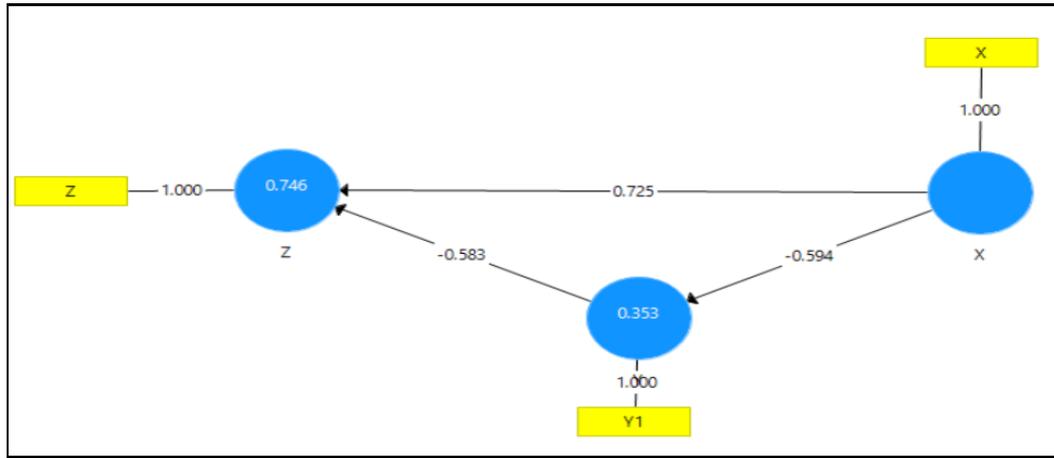
جدول (3-41) قيم التأثير غير المباشر للقدررة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y_1)

التاثير غير مباشر	معامل التقدير	متوسط العينة	الخطا المعياري	قيم الثقة الحرجة (t)	قيم المعنوية (p)
$Y_1 \leftarrow X$	-	-	-	-	-
$Z \leftarrow X$	0.346	0.328	0.206	1.683	0.093
$Z \leftarrow Y_1$	-	-	-	-	-

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-24)

(3) التاثير الكلي:-

يشير جدول (3-42) ادناه، الى التاثير الكلي للقدررة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد الحجم (Y_1) كما هو موضح في الشكل (3-25). فقد كان التاثير الكلي للقدررة الادارية (X) والحجم (Y_1) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدررة الادارية وحدة واحدة سينخفض الحجم بمقدار (-0.594) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.689) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التاثير الكلي للقدررة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدررة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.435) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير الكلي للحجم (Y_1) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة الحجم وحدة واحدة سينخفض تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (-0.583) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.310) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%.



شكل (3-25) التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y₁)
المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (3-42) قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد الحجم (Y₁)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير الكلي
0.000	3.689	0.161	-0.650	-0.594	Y ₁ ← X
0.000	7.435	0.098	0.765	0.725	Z ← X
0.021	2.310	0.252	-0.519	-0.583	Z ← Y ₁

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-25)

4) معامل التفسير (R²):-

بلغ معامل التفسير في الجدول (3-43) ادناه (0.353)، وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (35.3%) من التغييرات الحاصلة في الحجم (Y₁)، اما النسبة المتبقية والبالغة (64.7%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة. كما بلغ معامل التفسير (0.746)، وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (74.6%) من التغييرات الحاصلة في سلوك الاقراض (Z)، اما النسبة المتبقية والبالغة (25.4%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة.

جدول (3-43) قيم معامل تفسير علاقات التاثير بين متغيرات الدراسة

المتغير	معامل التفسير (R^2)
الحجم (Y_1)	0.353
سلوك الاقراض (Z)	0.746

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

الى هنا اكدت جميع النتائج السابقة على وجود تاثير كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد الحجم.

وعليه:- نرفض الفرضية الاحصائية الفرعية الاولى ونقبل فرضية (يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد الحجم).

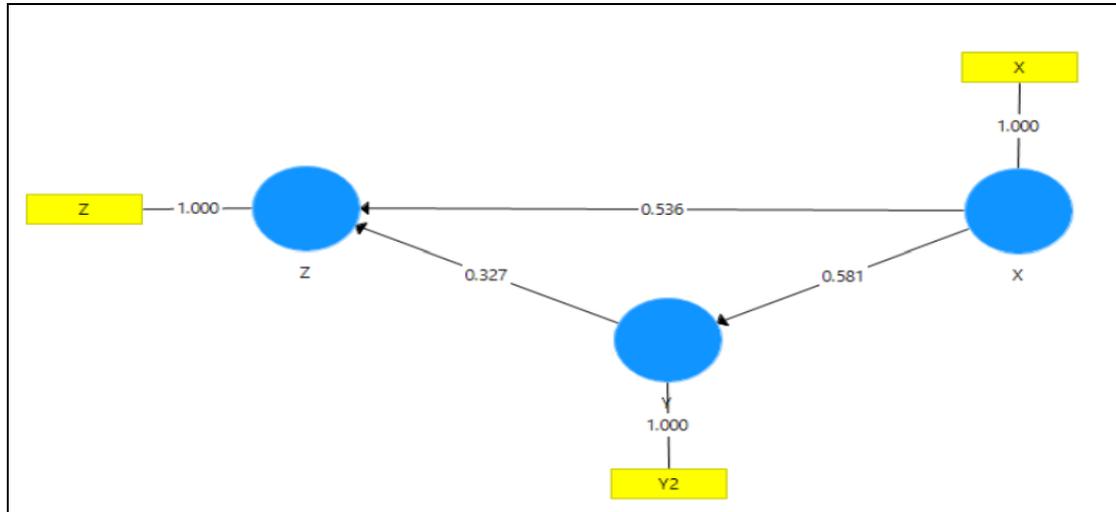
(2) الفرضية الاحصائية الفرعية الثانية التي تنص على (لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف في سلوك الاقراض عبر محدد النمو).

تكونت الفرضية الاحصائية الفرعية الثانية من ثلاث متغيرات واختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار ومقدار التاثير الكلي للمتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف X) والمتغير التابع (سلوك الاقراض Z) عبر المتغير الوسيط (النمو Y_2)، كما يلي:

(1) التاثير المباشر:-

يشير جدول (3-44) ادناه، الى التاثير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، والنمو (Y_2) كما هو موضح في الشكل (3-26). فقد كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) والنمو (Y_2) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد النمو بمقدار (0.581) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.585) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار

(0.536) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.304) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التأثير المباشر للنمو (Y₂) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة النمو وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.327) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.448) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنوياً.



شكل (3-26) التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) والنمو (Y₂)
المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (3-44) قيم التأثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) والنمو (Y₂)

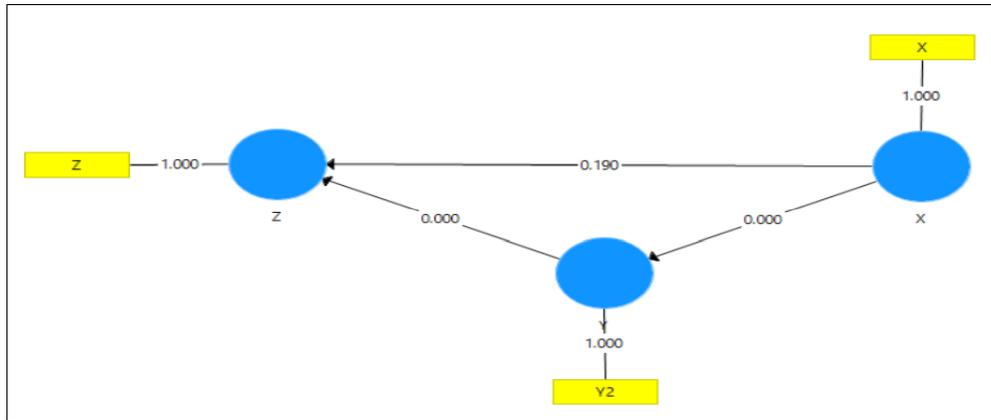
قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير المباشر
0.000	3.585	0.162	0.582	0.581	Y ₂ ← X
0.021	2.304	0.233	0.540	0.536	Z ← X
0.148	1.446	0.226	0.349	0.327	Z ← Y ₂

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-26)

2) التأثير غير المباشر:-

يشير جدول (3-45) ادناه، الى التأثير غير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد النمو (Y₂) كما هو موضح في الشكل (3-27). فقد كان التأثير غير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند

زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.190) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (0.994) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.



شكل (3-27) التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد النمو (Y₂)

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (3-45) قيم التأثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد النمو (Y₂)

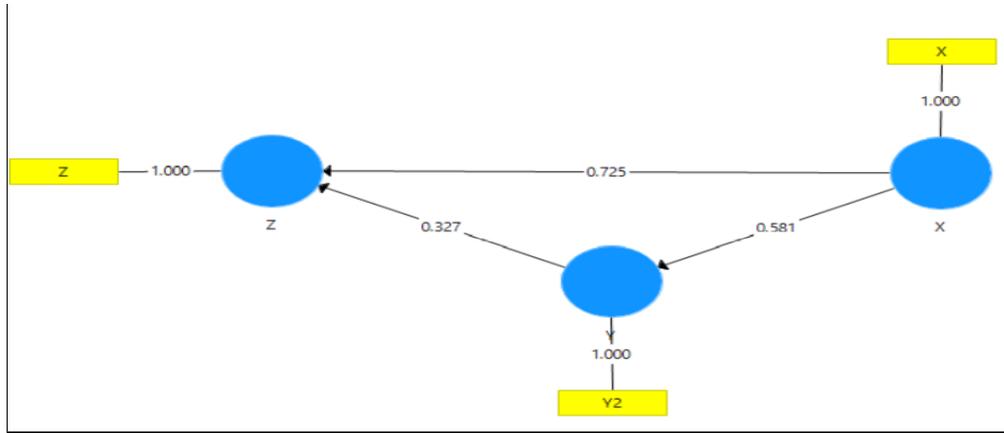
قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير غير مباشر
-	-	-	-	-	Y ₂ ← X
0.320	0.994	0.191	0.223	0.190	Z ← X
-	-	-	-	-	Z ← Y ₂

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-27)

3) التاثير الكلي:-

يشير جدول (3-46) ادناه، الى التاثير الكلي للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد النمو (Y₂) كما هو موضح في الشكل (3-28). فقد كان التاثير الكلي للقدرة الادارية (X) والنمو (Y₂) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد النمو بمقدار (0.581) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (3.515) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التاثير الكلي للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار

(0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.227) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير الكلي للنمو (Y_2) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة النمو وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.327) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.470) وهي اصغر من (1.746) وغيردالة معنويا.



شكل (3-28) التاثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد النمو (Y_2)

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (3-46) قيم التاثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد النمو (Y_2)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير الكلي
0.000	3.515	0.165	0.580	0.581	$Y_2 \leftarrow X$
0.000	7.227	0.100	0.764	0.725	$Z \leftarrow X$
0.142	1.470	0.222	0.349	0.327	$Z \leftarrow Y_2$

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-28)

4) معامل التفسير (R^2):-

بلغ معامل التفسير في الجدول (3-47) ادناه (0.337)، وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (33.7%) من التغييرات الحاصلة في النمو

(Y₂)، اما النسبة المتبقية والبالغة (66.3%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة. كما بلغ معامل التفسير (0.597)، وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (59.7%) من التغييرات الحاصلة في سلوك الاقراض (Z)، اما النسبة المتبقية والبالغة (40.3%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة.

جدول (3-47) قيم معامل تفسير علاقات التاثير بين متغيرات الدراسة

المتغير	معامل التفسير (R ²)
النمو (Y ₂)	0.337
سلوك الاقراض (Z)	0.597

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

الى هنا اكدت جميع النتائج السابقة على وجود تاثير كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد النمو.

وعليه:- نرفض الفرضية الاحصائية الفرعية الثانية ونقبل فرضية (يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد النمو).

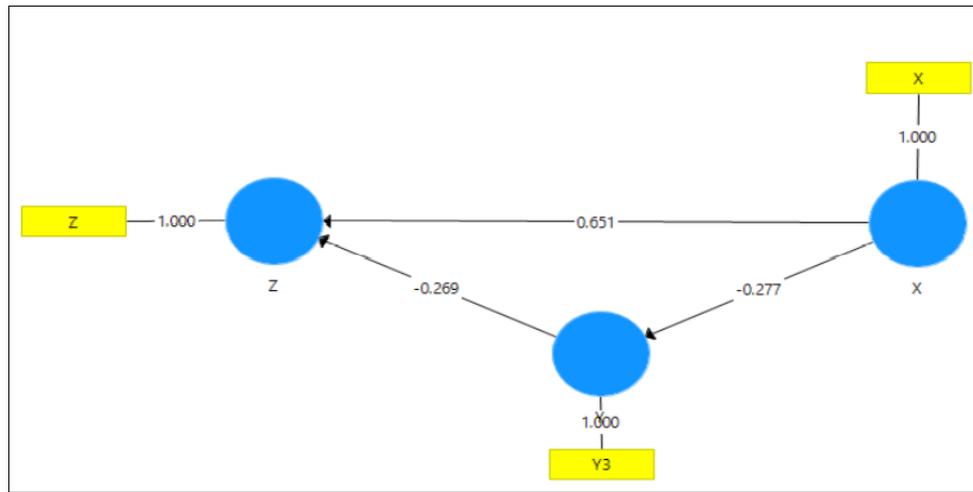
3) الفرضية الاحصائية الفرعية الثالثة التي تنص على (لايوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف في سلوك الاقراض عبر محدد التوظيف).

تكونت الفرضية الاحصائية الفرعية الثالثة من ثلاثة متغيرات واختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار ومقدار علاقة التاثير الكلي للمتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف X) والمتغير التابع (سلوك الاقراض Z) عبر المتغير الوسيط (التوظيف Y₃)، كما يلي:-

1) التاثير المباشر:-

يشير جدول (3-48) ادناه، الى علاقة التاثير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، والتوظيف (Y₃) كما هو موضح في الشكل (3-50). فقد كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) والتوظيف (Y₃) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة

القدرة الادارية وحدة واحدة سينخفض التوظيف بمقدار (-0.277) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.206) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا. بينما كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.651) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (5.283) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير المباشر للتوظيف (Y₃) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة التوظيف وحدة واحدة سينخفض تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (-0.269) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.511) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.



شكل (3-29) التاثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) والتوظيف (Y₃)
المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

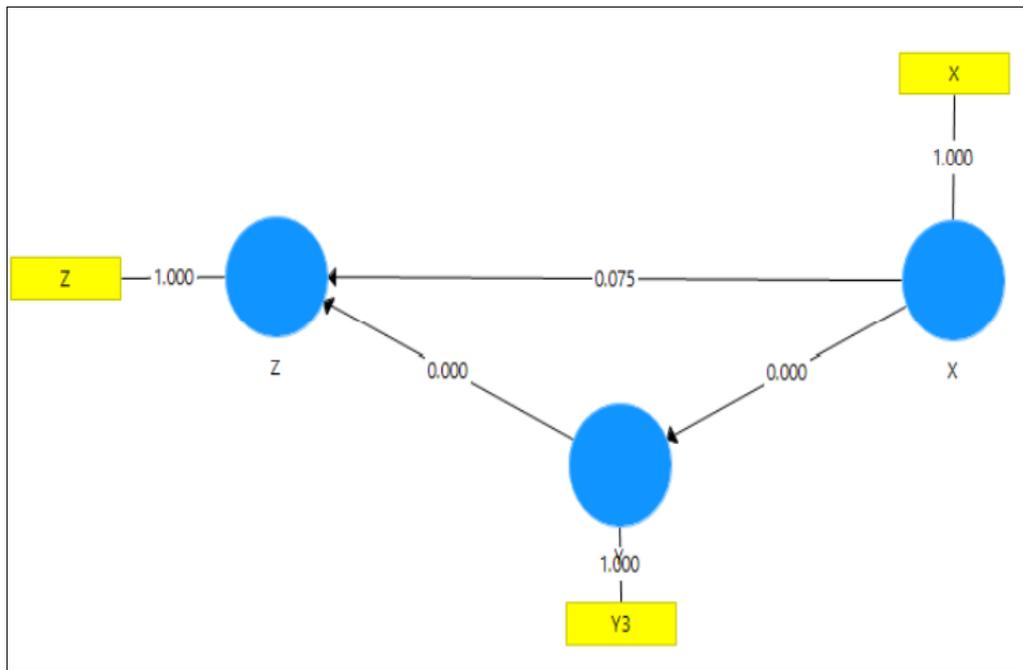
جدول (3-48) قيم التاثير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) والتوظيف (Y₃)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير المباشر
0.228	1.206	0.229	-0.256	-0.277	Y ₃ ← X
0.000	5.283	0.123	0.712	0.651	Z ← X
0.131	1.511	0.178	-0.243	-0.269	Z ← Y ₃

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-29)

(2) التاثير غير المباشر:-

يشير جدول (3-49) ادناه، الى علاقة التاثير غير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد التوظيف (Y₃) كما هو موضح في الشكل (3-51). فقد كان التاثير غير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين سلوك الاقراض بمقدار (0.075) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (0.805) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.



شكل (3-30) التاثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد التوظيف (Y₃) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

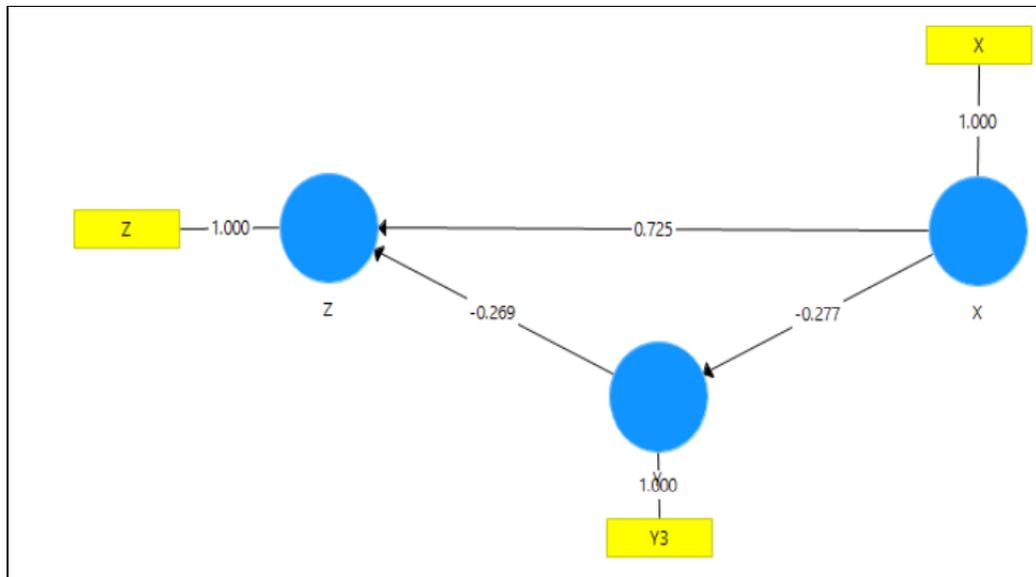
جدول (3-49) قيم التاثير غير المباشر للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد التوظيف (Y₃)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير غير مباشر
-	-	-	-	-	Y ₃ ← X
0.421	0.805	0.093	0.053	0.075	Z ← X
-	-	-	-	-	Z ← Y ₃

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-30)

(3) التاثير الكلي:-

يشير جدول (3-50) ادناه، الى التاثير الكلي للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محدد التوظيف (Y_3) كما هو موضح في الشكل (3-52). فقد كان التاثير الكلي للقدرة الادارية (X) والتوظيف (Y_3) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سينخفض التوظيف بمقدار (-0.277) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.183) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا. بينما كان التاثير الكلي للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.320) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير الكلي للتوظيف (Y_3) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة التوظيف وحدة واحدة سينخفض تحسين سلوك الاقراض بمقدار (-0.269) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.495) وهي اصغر من (1.746) وغير دالة معنويا.



شكل (3-31) التاثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد التوظيف (Y_3)
المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

جدول (3-50) قيم التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محدد التوظيف (Y₃)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير الى كلي
0.237	1.183	0.234	-0.254	-0.277	Y ₃ ← X
0.000	7.320	0.099	0.765	0.725	Z ← X
0.135	1.495	0.180	-0.243	-0.269	Z ← Y ₃

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-31)

4) معامل التفسير (R²):-

بلغ معامل التفسير في الجدول (3-54) ادناه (0.077)، وهذا يدل على ان التغييرات في القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (7.70%) من التغييرات الحاصلة في التوظيف (Y₃)، اما النسبة المتبقية والبالغة (92.30%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة. كما بلغ معامل التفسير (0.593) وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (59.3%) من التغييرات الحاصلة في سلوك الاقراض (Z)، اما النسبة المتبقية والبالغة (40.7%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلية في انموذج الدراسة.

جدول (3-51) قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

المتغير	معامل التفسير (R ²)
التوظيف (Y ₃)	0.077
سلوك الاقراض (Z)	0.593

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

الى هنا اكدت جميع النتائج السابقة على وجود تاثير كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض، عبر محدد التوظيف.

وعليه:- نرفض الفرضية الاحصائية الفرعية الثالثة ونقبل فرضية (يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محدد التوظيف).

(ب) الفرضية الاحصائية الرئيسية الثالثة والتي تنص على (لا يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات الحجم والنمو والتوظيف).

تكونت الفرضية الاحصائية الرئيسية الثالثة من ثلاث متغيرات واختبرت من خلال نمذجة المعادلات الهيكلية باستخدام برنامج (SmartPLS.v.3) لتحديد مسار التاثير الكلي للمتغير المستقل (القدرة الادارية للمصارف X) والمتغير التابع (سلوك الاقراض Z) عبر المتغيرات الوسيطة الحجم والنمو والتوظيف Y كما يلي:-

(1) التاثير المباشر:-

يشير جدول (3-52) ادناه، الى التاثير المباشر للقدرة الادارية (X)، وسلوك الاقراض (Z)، و{الحجم والنمو والتوظيف} (Y) كما هو موضح في الشكل (3-32). فقد كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.261) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (1.179) وهي اصغر من (1.746) وغيردالة معنويا. بينما كان التاثير المباشر للقدرة الادارية (X) و{الحجم والنمو والتوظيف} (Y) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سينخفض {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) بمقدار (-0.673) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.513) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير المباشر لـ {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) وحدة واحدة سينخفض تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (-0.690) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.477) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%.

جدول (3-52) قيم التاثير المباشر للقدره الاداريه للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) و{الحجم والنمو والتوظيف} (Y)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير المباشر
0.238	1.179	0.221	0.285	0.261	Z ← X
0.012	2.513	0.268	-0.677	-0.673	Y ← X
0.013	2.477	0.279	-0.643	-0.690	Z ← Y

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-32)

2) التاثير غير المباشر:-

يشير جدول (3-53) ادناه، الى التاثير غير المباشر للقدره الاداريه (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محددات {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) كما هو موضح في الشكل (3-32). فقد كان التاثير غير المباشر للقدره الاداريه (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدره الاداريه وحدة واحدة سيزداد تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.465) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.548) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%.

جدول (3-53) قيم التاثير غير المباشر للقدره الاداريه للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محددات {الحجم والنمو والتوظيف} (Y)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير غير مباشر
0.011	2.548	0.182	0.479	0.465	Z ← X
-	-	-	-	-	Y ← X
-	-	-	-	-	Z ← Y

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-32)

3) التاثير الكلي:-

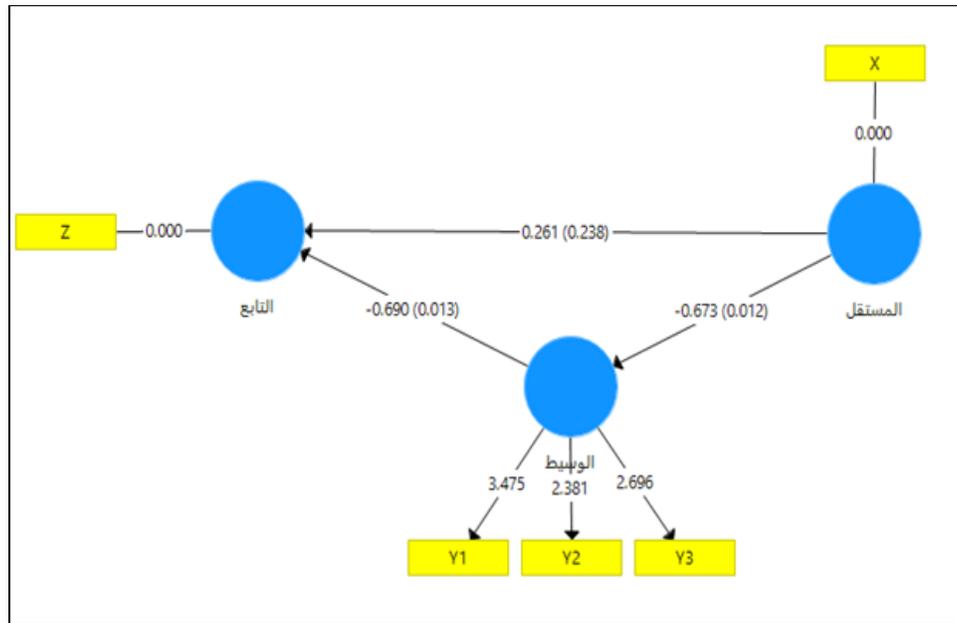
يشير جدول (3-54) ادناه، الى التاثير الكلي للقدره الاداريه للمصارف عينة الدراسة (X)، وسلوك الاقراض (Z)، عبر محددات {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) كما هو موضح في الشكل (3-32). فقد كان التاثير الكلي للقدره الاداريه (X) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية ايجابية، فعند زيادة القدره الاداريه وحدة واحدة سيزداد

تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (0.725) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (7.345) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بينما كان التاثير الكلي للقدرة الادارية (X) و {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة القدرة الادارية وحدة واحدة سينخفض {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) بمقدار (-0.673) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.513) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%. بالمقابل كان التاثير الكلي لـ {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) وسلوك الاقراض (Z) عبارة عن علاقة خطية عكسية، فعند زيادة {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) وحدة واحدة سينخفض تحسين توازن سلوك الاقراض بمقدار (-0.690) وحدة والعكس صحيح، فضلا على ان القيم النسبية الحرجة (t) قد بلغت (2.477) وهي اكبر من (1.746) ودالة عند 5%.

جدول (3-54) قيم التاثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محددات {الحجم والنمو والتوظيف} (Y)

قيم المعنوية (p)	قيم الثقة الحرجة (t)	الخطا المعياري	متوسط العينة	معامل التقدير	التاثير كلي
0.000	7.345	0.099	0.764	0.725	Z ← X
0.012	2.513	0.268	-0.677	-0.673	Y ← X
0.013	2.477	0.279	-0.643	-0.690	Z ← Y

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على نتائج الشكل (3-32)



شكل (3-32) التأثير الكلي للقدرة الادارية للمصارف (X) وسلوك الاقراض (Z) عبر محددات {الحجم والنمو والتوظيف} (Y) المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

4) معامل التفسير (R^2):-

بلغ معامل التفسير في الجدول (3-55) ادناه (0.787)، وهذا يدل على ان التغييرات في القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (78.7%) من التغييرات الحاصلة في {الحجم والنمو والتوظيف} (Y)، اما النسبة المتبقية والبالغة (21.30%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج الدراسة. كما بلغ معامل التفسير (0.454) وهذا يدل على ان التغييرات في قيمة القدرة الادارية (X) تفسر ما نسبته (45.4%) من التغييرات الحاصلة في سلوك الاقراض (Z)، اما النسبة المتبقية والبالغة (54.6%) فتعود لتاثير متغيرات اخرى غير داخلة في النموذج الدراسة.

جدول (3-55) قيم معامل تفسير علاقات التأثير بين متغيرات الدراسة

المتغير	معامل التفسير (R^2)
سلوك الاقراض (Z)	0.787
{الحجم والنمو والتوظيف} (Y)	0.454

المصدر اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SmartPLS.v.3)

الى هنا اكدت جميع النتائج السابقة على وجود تاثير كلي للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض، عبر محددات (الحجم والنمو والتوظيف).

وعليه:- نرفض الفرضية الاحصائية الرئيسية الثالثة ونقبل فرضية (يوجد تاثير ذو دلالة احصائية للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في سلوك الاقراض عبر محددات (الحجم والنمو والتوظيف)).

الفصل الرابع
(الاطار الاستتاجي)

المبحث الاول
(الاستنتاجات)

المبحث الثاني
(التوصيات)

المبحث الاول

(الاستنتاجات)

يتناول هذا المبحث جملة الاستنتاجات التي تم التوصل اليها من قبل الباحثة بعد انهاء كافة الخطوات اللازمة لنجاح الدراسة كما يلي:-

(1) تعاني اغلب المصارف عينة الدراسة من عدم امتلاكها لمستويات تامة من القدرة الادارية اللازمة لتحقيق الفاعلية والكفاءة التشغيلية، خاصة في السنوات الاخيرة من مدة الدراسة. لكنها اقتربت من مستوياتها التامة خلال عام (2007) بمقدار (0.6). اما عام (2008) كان العام الوحيد الذي حققت فيه المصارف مستويات تامة للقدرة الادارية.

(2) ان سلوك الاقراض في المصارف عينة الدراسة موجه نحو التركيز في منح القروض على قطاعات محددة لاجمالي مدة الدراسة من (2006-2020)، مع انخفاض نسب التركيز بصورة طفيفة للعام (2008)، اما عام (2015) فشهد قيم معتدلة تقريبا من تركيز سلوك الاقراض.

(3) امتازت غالبية المصارف عينة الدراسة بحجوم كبيرة نسبة الى اجمالي موجوداتها مقارنة بالمعيار الصناعي للمصارف خاصة في السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الاولى لمدة الدراسة (2006-2020).

(4) تبين من خلال التحليل المالي ان نسبة التغيير السنوي لنمو الموجودات لغالبية المصارف عينة الدراسة كانت منخفضة خاصة في السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الاولى لمدة الدراسة (2006-2020).

(5) ان غالبية المصارف عينة الدراسة تواجه مستويات توظيف مرتفعة خاصة في السنوات الاخيرة مقارنة بالسنوات الاولى لمدة الدراسة (2006-2020).

(6) ان القدرة الادارية للمصارف لها تاثير كلي ايجابي في توازن سلوك الاقراض، فان عدم امتلاك المصارف عينة الدراسة لمستويات تامة من القدرة الادارية اللازمة لتحقيق الكفاءة والفاعلية التشغيلية ادى الى تركيز سلوك الاقراض الممنوح الى قطاعات اقتصادية محددة، في ظل التاثير العكسي لمحدد حجم الموجودات كمتغير وسيط، اذ

تمتعت اغلب المصارف عينة الدراسة بحجوم كبيرة مقارنة بالمعيار الصناعي لكن لم يتم الاستفادة من ذلك بسبب التأثير العكسي لمستويات القدرة الادارية المنخفضة وكذلك تركز سلوك الاقراض.

(7) ان القدرة الادارية للمصارف لها تأثير كلي ايجابي في توازن سلوك الاقراض، فان انخفاض المستويات التامة للقدرة الادارية الازمة لتحقيق الكفاءة والفاعلية التشغيلية ادى الى تركز سلوك الاقراض الممنوح الى قطاعات اقتصادية محددة، في ظل التأثير الايجابي لمحدد نمو الموجودات كمتغير وسيط، مما جعل اغلب المصارف عينة الدراسة لم تحقق مستويات نمو مرتفعة مقارنة بالمعيار الصناعي بسبب التأثير الايجابي لمستويات القدرة الادارية المنخفضة وكذلك تركز سلوك الاقراض.

(8) ان القدرة الادارية للمصارف لها تأثير كلي ايجابي في توازن سلوك الاقراض، فان انخفاض المستويات التامة للقدرة الادارية الازمة لتحقيق الكفاءة والفاعلية التشغيلية ادى الى تركز سلوك الاقراض الممنوح الى قطاعات اقتصادية محددة، في ظل التأثير العكسي لمحدد معدلات التوظيف السنوية كمتغير وسيط، اذ سجلت اغلب المصارف عينة الدراسة معدلات مرتفعة من توظيف الموظفين مقارنة بالمعيار الصناعي لكن لم تحقق المصارف الاستفادة من توفر الموارد البشرية بنسب عالية بسبب التأثير العكسي لمستويات القدرة الادارية المنخفضة وكذلك تركز سلوك الاقراض.

(9) من خلال التحليل الاحصائي تبين ان هناك تأثير ايجابي كلي (مباشر وغير مباشر) للقدرة الادارية للمصارف عينة الدراسة في توازن سلوك الاقراض عبر التأثير العكسي الكلي (مباشر وغير مباشر) لمحددات الحجم والتوظيف، والتاثير الايجابي الكلي (مباشر وغير مباشر) لمحدد النمو مما اكد على اهمية الدور الذي تقوم به تلك المحددات في توازن سلوك الاقراض اذا ماتمت الاستفادة منها بشكل صحيح.

المبحث الثاني (التوصيات)

يتناول هذا المبحث التوصيات التي تم التوصل اليها في ضوء نتائج الدراسة، لتعزيز قدرة المصارف عينة الدراسة من خلال تلافيتها للثغرات التي تم استنتاجها، للنهوض بالمصارف التجارية بشكل عام، والمصارف التجارية عينة الدراسة بشكل خاص في وطننا الحبيب، ومن جملة تلك التوصيات ما يلي:-

- 1) توجيه المصارف الى اهمية الوصول الى المستويات التامة للقدرة الادارية اللازمة لتحقيق الكفاءة والفاعلية التشغيلية اما من خلال (اسلوب عوائد الحجم المتغيرة المدخلاتي) اي تعتمد المصارف على تدنية تكاليفها مع الحفاظ على نفس مستوى مخرجاتها مقارنة بمخرجات اقرانها من المصارف ذوي القدرات الادارية التامة، او من خلال اسلوب (عوائد الحجم المتغيرة المخرجاتي) اي تعتمد المصارف على تثبيت تكاليفها الحالية وتعظيم مستوى مخرجاتها.
- 2) حث المصارف على الموازنة بين عوائد ومخاطرة القروض الممنوحة، للتمكن من تخفيض مبالغ مخصص خسائر القروض الى المستويات المقبولة، لتظفر بمستويات معتدلة من الزيادة السنوية في مبالغ القروض الممنوحة ضمن الاهداف المرسومة.
- 3) الاشارة على المصارف تقليل التكاليف الثابتة لضمان الفاعلية في حصر التكاليف قدر المستطاع باستخدام اقتصاديات الحجم والنطاق، لتحجيم مستويات الزيادة السنوية في مبالغ التكاليف ضمن ما هو متوقع.
- 4) الاهتمام بتعظيم الايرادات من خلال تنويع الخدمات المصرفية المقدمة واستحداث خدمات جديدة واستحداث وابتكار خدمات اضافية لنفس خطوط الانتاج الحالية و زيادة انتشارها من خلال الهيمنة الرقمية، لضمان حصاد اوفر في مبالغ الايرادات المتحققة مقارنة بالمبالغ المتوقعه منها.
- 5) اهمية تحقيق توازن سلوك الاقراض وتوجيهه نحو التنوع في القروض الممنوحة واستثمارها ضمن محفظة قروض ذات تنوع قطاعي وتقليل حدة الارتباط بين عوائد مكوناتها لنشر المخاطرة على اصغر حيز ممكن من الخسائر المحتملة.

- (6) أهمية الاستفادة من الفروع الداخلية والخارجية للمصارف ذات الحجم الكبير واستثمار موجودات بكفاءة وفاعلية.
- (7) ضرورة تحقيق المصارف للاستفادة من النسب الايجابية للتغيير السنوي في نمو الموجودات ، من خلال الزيادة السنوية في الموجودات اللازمة لتوجه سلوك الاقراض نحو التنوع في منح القروض.
- (8) قيام المصارف بالاستفادة من الاعداد والمعدلات السنوية للتوظيف من خلال وضع اليات توظيف تبحث عن الموظفين الكفاء وذوي الخبرة والمهنية العالية لتحقيق الاستفادة الفعالة من راس المال البشري.
- (9) يتوجب على المصارف رفع مستويات القدرة الادارية الخاصة بها لبلوغ الحدود المعيارية، لما لها من اثار ايجابية على توازن سلوك الاقراض في ظل الاستفادة من الادوار الهامة للخصائص المختلفة المرتبطة بكل مصرف مع مراعات المحددات ذات العلاقة السلبية والتي اهمها الحجم والتوظيف، و المحددات ذات العلاقة الايجابية والتي اهمها النمو.

المصادر

(العربية)

و

(الاجنبية)

اولا: المصادر العربية:-

*القران الكريم.

(أ) التقارير والوثائق الرسمية:-

- (1) التقارير المالية لمصرف بغداد للمدة (2006-2020).
- (2) التقارير المالية لمصرف الاستثمار العراقي للمدة (2006-2020).
- (3) التقارير المالية للمصرف الشرق الاوسط للمدة (2006-2020).
- (4) التقارير المالية للمصرف الاهلي العراقي للمدة (2006-2020).
- (5) التقارير المالية لمصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020).
- (6) التقارير المالية لمصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020).
- (7) التقارير المالية لمصرف الشمال للتمويل والاستثمار للمدة (2006-2020).
- (8) التقارير المالية لمصرف المنصور للتمويل للمدة (2006-2020).

(ب) المجلات والدوريات:-

- (9) الجبوري، محمد ابراهيم محمد حسين، "تأثير القدرة الادارية للمديرين على العلاقة ما بين ادارة الارباح الحقيقية والاداء المستقبلي لمنشآت الاعمال: دراسة تطبيقية"، مجلة المحاسبة والمراجعة لاتحاد الجامعات العربية، المجلد 7، العدد 3، 2018.

(ت) الرسائل والاطاريح:-

- (10) ابراهيم، ايهاب عبد الفتاح محمد، "قياس تأثير القدرة الادارية على جودة الارباح المحاسبية في بيئة الاعمال المصرفية: دراسة تطبيقية"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية التجارة جامعة عين شمس للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة، 2017.
- (11) حمود، قاسم محمد، "تحليل مدى تركيز وتنوع محفظة القروض باستخدام نموذج (هيرشمان-هيرفندال) واثرها على عائد ومخاطرة المصرف"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد جامعة كربلاء للحصول على درجة الماجستير في العلوم المالية والمصرفية، 2019.
- (12) الشخطي، هديل امين ابراهيم، "العوامل الرئيسية المحددة لقرار الانتماء المصرفي في المصارف التجارية الاردنية"، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الاعمال جامعة الشرق الاوسط للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة والتمويل، 2012.

ثانيا: المصادر الاجنبية:-

A) Books:-

- 13) Carlton, Dennis W. & Perloff, Jeffrey M., "Modern industrial organization", 4th ed., Pearson, 2015.
- 14) Casu, Barbra, Girardone, Claudia & Molyneux, Philip, "Introduction to banking", 1st ed, Pearson education limited, 2006.
- 15) Cirera, Xavier & F.Maloney, William, "Building and Accumulating Managerial Capabilities", Ch-5, 2017.
- 16) Cirera, Xavier, Frías, Jaime, Hill, Justin,& Yanchao Li,

-
- “Instruments to Build Firm Capabilities and Accelerate Technological Catch-Up in Developing Countries”, The World Bank, 2020.
- 17) Dosi, Giovanni, R. Nelson, Richard & Winter, Sidney, “The Nature and Dynamics of Organizational Capabilities”, Published to Oxford Scholarship Online, 2000.
- 18) Ganapathy, Venkatesh, “Strategic management of human capital”, 1st ed, Bookboon, 2018.
- 19) Helfat E., Constance & Martin A., Jeffrey, “Dynamic managerial capabilities: A perspective on the relationship between managers, creativity and innovation in organizations”. In E. Shalley, Cgristina, A. Hitt, Michael & Zhou, Jing, “The Oxford handbook of creativity, innovation, and entrepreneurship: Multilevel linkages. New York: Oxford University Pres.
- 20) Helfat, Constance, A. Peteraf, Margary & G. Winter, Sidney, “Dynamic capabilities: Understanding strategic change in organizations”, Blackwell, 1st ed, 2007.
- 21) Howlett, Michael, “Designing public policies : principles and instruments”, Routledge, 2nd ed, 2019.
- 22) Koch, Timothy W. & Macdonald, Scott S., “Bank Management”, 4th ed, The Dryden Press, USA, 2000.
- 23) Koch, Timoty w. & Macdonald, Scott S., “Bank management”, 8th ed, Cengage learning, 2015.
- 24) Kotler, Philip & Keller, Kevin, “Marketing Management”, Prentice Hall, 14th ed, 2012.
- 25) Lehndorff, Steffen, “Divisive integration the triumph of failed ideas in Europe-revisited”, 1st ed., ETUL aisbl, Brussels, 2015.
- 26) Mishkin, Frederic S., “The economics of money , banking and financial markets”, 8th ed, The addition _ Wesley, 2007.
- 27) Noor, Mahmood, Ibrahim, Al-Nami & Adnan, Taieh, “Financial and banking”, Dar El Masreya For Publishing & Distribution, Studies in English, 2003.
- 28) Osterweil J., Leon, Millett I., Lynette & Winston D., Joan, “Social security administration electronic service provision”, United states of America, 2007.
- 29) Rose, Hudgins, “Banke management and financial services”, 7th ed, The McGraw _ Hill companies, 2008.
- 30) Saunders, Anthony & Cornett, Marcia Millon, “Financial institutions management : Arisk management approach”, 4th ed, Megraw Hill companies, Boston, 2003.
- 31) Simpson D., Thomas, “Financial markets , banking and monetary policy”, 1st ed, Wiley, 2014.
- 32) Van der wal, Zeger, “The 21st century public manager challenges, people and strategies” ,Palgrave, 1st ed, 2017.

B) Dissertation and Thesis:-

- 33) Alma, Calli Busra, "A psychometric and financial factors. Based framework suggestion for an integrated credit risk assessment information system", Sakarya university, 2019.
- 34) Macharia, James Nene, "The relationship between the level of nonperforming loans and the financial performance of commercial banks in Kenya, School of business", University of Nairobi, 2012.
- 35) Rainke, Ahesha, "Human capital in the banking sector", A Thesis at Lincoln university, 2015.
- 36) Tamas, Fixler, "A Data envelopment analysis approach for measuring the efficiency of Canadian acute care hospitals", Unpublished Master Thesis, University of Toronto, 2008.

C) Research & Articles & Periodicals and Reports:-

- 37) Abbas, Ali Abdul Hassan, Obayes, Alyaa Kareem & Abdul Kadhim, Alyaa Qahtan, "Use of CAMELS standard in the assessment of Iraqi commercial banks", International journal of multicultural and multireligio us understanding, Vol_6, No_3, 2019.
- 38) Abdesslem, Rim Ben, Chkir, Imed & Dabbou, Halim, "Is managerial ability a moderator? The effect of credit risk and liquidity risk on the likelihood of bank default", International review of financial analysis, Vol_80, No_1, 2022.
- 39) Abmuth, Pascal, "The impact of credit rating on innovation in atwo-sector evolutionary model", Computational economics, Vol_52, No_1, 2018.
- 40) Abratt, Russell & Kleyn, Nicola, "Corporate identity, corporate branding and corporate reputations: Reconciliation and integration", European Journal of Marketing, Vol_46, No_7/8, 2012.
- 41) Adler S. ,Paul & Kwon,Seok_woo, "Social capital:prospects for a new concept",Academy of management review,Vol_27,No_1, 2002.
- 42) Adner,Ron & E. Helfat,Constance, "Corporate effects and dynamic managerial capabilities", Strategic Management Journal,Vol_24,No_10, 2003.
- 43) Ahir, Hites, Bloom, Nicholas & Furceri, Davide, "The world uncertainty Index", 2018.
- 44) Aigner, Dennis, Knox Lovell, C. A. & Schmidt, Peter, "Formulation and estimation of stochastic frontier production function models", Journal of econometrics, Vol_6, No_1, 1977.
- 45) Allen, David, Mahto, Raj & Otondo, Robert F., "We-based recruitment: Effects of information, organizational brand and attitudes toward a web site on applicant attraction", Journal of applied psychology, Vol_92, No_6, 2007.
- 46) Al-Qasi, Fawzan, Abdul Qader, "Analysis of factors affecting the performance of commercial banks using the CAMELS model", Jordanian journal of business administration, Vol_13, No_4, 2017.

- 47) Al-Rawashdeh, Firas Mohammed, Al-Omari, Burhan M., Salen, Mohammad Hasan & Al-Nawayseh, Mousa Abdalateef, "Factors effecting granting of credit facilities commercial banks in the Aqaba special economic zone authority-Jordan", European journal of business and management, Vol_5, No_1, 2013.
- 48) Al-Taie, Muhammad Mahmoud & Ali, Hussam Abbas, "Evaluation of commercial banks according to the CAMELS model in a comparative style", Al-Muthanna journal of administrative and economic sciences, 2019.
- 49) Andreou, Panayiotis C., Philip, Dennis & Robejsek, Peter, "Bank liquidity creation and risk-taking: Does managerial ability matter?", Journal of business finance & accounting, Vo_43, No_(1&2), 2016.
- 50) Ariff, Mohamed & Can, Luc, "Cost and profit efficiency of Chinese banks: A non-parametric analysis", China economic review, Vol_19, No_2, 2008.
- 51) Ashraf, Badar Nadeem & Shen, Yinjie, "Economic policy uncertainty and banks' loan pricing", Journal of financial stability, Vol_44, No_1, 2019.
- 52) Ayyildiz, Ertugrul, Gumus, Aler Taskin & Erken, Merve, "Individual Credit ranking by an integrated interval type-2 trapezoidal fuzzy Electre methodology", Springer-verlag Gmbh Germany, Part of sipringer Nature, Vol_20, No_1, 2020.
- 53) B00t A., W. Arnoud & Thakor, Anjan, "The Entrepreneur's Choice between Private and Public Ownership", Journal of Finance, Vol_61, No_2, 2006.
- 54) Banmairuoy, Wisanut, Kritjaroen, Taweesak & Homsombat, Winai, "The effect of knowledge-oriented leadership and human resource development on sustainable competitive advantage through organizational innovation component factors: Evidence from Thailand's new s-curve industries", Asia pacific management review, 2021.
- 55) Barney, Ja , "Firm resources and sustained competitive advantage", Journal of management, Vol_17, No_1, 1991.
- 56) Basri, Mohd Faizal, "Competition and market structure of the Malaysian Islamic banking industry", Journal of Islamic accounting and business, Vol_13, No_1, 2020.
- 57) Bastomi, Mohamad, Salim, Ubud & Aisjah, Siti, "The Role of Corporate Governance and Risk Management on Banking Financial Performance in Indonesia", Journal Keuangan Dan Perbankan, Vol_21, No_4, 2017.
- 58) Batten, Jonathan & Vo, Xuan Vinh, "Determinants of bank profitability- evidence from Vietnam", Emerging markets finance and trade, Vol_55, No_6, 2019.
- 59) Battese, George E. & Corra, Greg S., "Estimation of aproduction frontier model: with application to the pastoral zone of eastern Australia", Australia journal of agricultural economics, Vol_21, No_30, 1977.
- 60) Beck B., Joseph & Wiersema F., Margarethe, "Executive decision making: Linking dynamic managerial capabilities to the resource portfolio and strategic outcomes", Journal of Leadership & Organizational Studies, Vol_20, No_4, 2013.

- 61) Belleflamme, Paul, Lambert, Thomas & Schwienbacher, Armin, “Crowdfunding: Tapping the right crowd”, Journal of business venturing, Vol_29, No_5, 2014.
- 62) Berger N., Allen, Irresberger, Felix & Roman A., Raluca, “Bank size and household financial sentiment: Surprising evidence from university of Michigan surveys of consumers”, Journal of money, credit and banking, Vol_52, No_1, 2020.
- 63) Berger, Allen N., Hasan, Iftexhar & Zhou, Mingming, “The effects of focus versus diversification on bank performance: Evidence from Chinese banks”, Journal of banking and finance, Vol_34, No_7, 2010.
- 64) Bhagavathula , Susila , Brundiars, Katja, Stauffacher , Michael & Kay Braden, “Fostering collaboration in city governments’ sustainability, emergency management and resilience work through competency-based capacity building”, International Journal of Disaster Risk Reduction, Vol_63 , No_1, 2021.
- 65) Bhat, Gauri, Ryan G., Stephen & Vyas, Dushyant Kumar, “The implications of credit risk modeling for banks’ loan loss provisions and loan-origination procyclicality”, Management science, 2018.
- 66) Bingham B., Christopher, Eisenhardt M., Kathleen & Furr R., Nathan, “What makes a process a capability ? Heuristics, strategy and effective capture of opportunities”, Strategic entrepreneurship journal, Vol_1, No_2, 2007.
- 67) Boahene, Samuel Hymore, Dasah, Julius & Agyei, Samuel Kwaku, “Credit risk and profitability of selected banks in Ghana”, Research journal of finance and accounting, Vol_3, No_7, 2012.
- 68) Brown, Ken & Moles, Peter, “Credit risk management”, HERIOT-WATT university, 2014.
- 69) Caiden E., Gerald, “Development, Administrative Capacity and Administrative Reform”, International review of administrative sciences, Vol_39 , No_4 ,1973.
- 70) Cakar, Tarik, Koker, Rasit & Narin, Muhammed Ali, “Nevrotic Fuzzy-Data-Envelopment Analysis to forecast efficiency of bank branches”, TEM journal, Vol_10, No_4, 2021.
- 71) Caldara, Dario & Iacoviello, Matteo, “Measuring geopolitical risk”, International finance discussion paper, (1222), 2018.
- 72) Calli, Busra Alma & Coskun, Erman, “A longitudinal systematic review of credit risk assessment and credit default predictors”, SAGE open, 2021.
- 73) Caporale, Guglielmo Maria, Aless, Matteo, Colli, Stefaho Di & Lopez, Juan Sergio, “Loan loss provisions and macroeconomic shocks: Some empirical evidence for Italian banks during the crisis”, Finance research letters, Vol_25, No_1, 2018.
- 74) Carroll, Lewis, “The road(s) ahead: Estimating credit losses in 2021 & beyond”, (PWC) Price water house coopers, 2021.
- 75) Catherine, Ndyagyenda, “Credit risk management and financial performance : A case of bank of Africa(u) limited”, Open journal of business and management, Vol_8, No_1, 2019.

- 76) Cau-Bareille, Dominiaue, Jolivet, Annie, Thebault, Jeanne & Delgoulet, Catherine, “Training: A way of reducing the risks of weakening for older workers at work and in employment? The case of a call centre”, Safety science, Vol_148, No_1, 2022.
- 77) Central bank of Kenya, “Credit officer survey for the quarter ended”, Commercial bank’s, 2021.
- 78) Chernobai, Anna, Ozdagli, Ali & Wang, Jianlin, “Business complexity and risk management : Evidence from operational risk events in U.S bank holding companies”, Journal pre-proof, Vol_2, No_4, 2020.
- 79) Chio, Young Rok & A. Shepherd, Dean, “ Entrepreneurs decisions to exploit opportunities”, Journal of management, Vol_30, No_3, 2004.
- 80) Chun, Rosa, “Corporate reputation: Meaning and measurement”, Corporate reputation: Meaning and measurement, Vol_7, No_2, 2005.
- 81) Ciampi, Francesco, Giannozzi, Alessandro, Marzi, Giacomo & Altman L., Edward, “Rethinking SME default prediction: A systematic literature review and future perspectives”, Scientometrics, Vol_126, No_1, 2021.
- 82) Cingolani, Luciana & Fazekas, Mihaly, “Administrative capacities that matter: Organisational drivers of public procurement competitiveness in 32 European countries”, DIGIWHIST, 2017.
- 83) Cingolani, Luciana, “The state of state capacity: A review of concepts, evidence and measures”. UNU-MERIT Working Paper Series, 2013.
- 84) Clemente Di. , Annalisa, “Modeling portfolio credit risk taking in to account the default correlations using a copula approach: implementation to an Italian loan portfolio”, Journal of risk and financial management, Vol_13, No_129, 2020.
- 85) Coetzee, Johan & Genukile, Lwazi, “The short-and –long-run drivers of lending behavior by shouth African banks”, African journal of Economic and Management studies, Vol_11, NO_2, 2020.
- 86) Cooke, Cydoney & Bailey, Francien, “The impact of credit rating changes on Jamaica’s Global bond prices”, Research and economic programming division bank of Jamaica, 2015.
- 87) Cretu E., Anca & J. Brodie, Roderick, “The influence of brand image and company reputation where manufacturers market to small firms: A customer value perspective”, Industrial Marketing Management, Vol_36, No_2, 2007.
- 88) Curtis, Glenn & Brock, Thomas, “Understanding different loan types”, Personal finance loan basics, 2021.
- 89) Dang, Van Dan, “Should Vietnamese banks need more equity? Evidence on risk-return trade-off in dynamic models of banking”, Journal of risk and financial management, Vol_12, No_2, 2019.
- 90) De Vos, Ans & Cambre, Bart, “Career management in high-performing organizations: A set-theoretic approach”, Human resource management, Vol_56, No_3, 2016.

- 91) Demerjian, Peter, Lev, Baruch & Mcvay, Sarah, "Quantifying managerial ability: A new measure and validity tests", Management science, Vol_58, No_7, 2012.
- 92) Demir, Ender & Danisman, Gamze Ozturk, "The impact of economic uncertainty and geopolitical risk on bank credit", North American journal of economics and finance, Vol_57, No_1, 2021.
- 93) Demir, Ender, Gozgor, Giray & Paramati, Sudharshan Reddy, "Do geopolitical risks matter for inbound tourism?", Eurasian business review, Vol_9, No_2, 2019.
- 94) Dikko, Umar Muhammed & Alifiah, Mohd Novfian, "The effect of bank recapitalization and corporate governance on performance of banking sector : a proposed conceptual framework", International journal of economics and financial issues, Vol_10, No_1, 2020.
- 95) Duodu, Bismark & Rowlison, Steve, "Intellectual capital, innovation and performance in construction contracting firms", J.Manage.Eng, Vol_37, No_1, 2021.
- 96) El- Taliawi G., Ola & Van Der Wal, Zeger, "Developing administrative capacity : an agenda for research and practice", Policy Design and practice, Vol_2, No_3, 2019.
- 97) Emel, Ahmet Burak, Oral, Muhittin, Reisman, Arnold & Yolalan, Reha, "A Credit scoring approach for the commercial banking sector", Socio-Economic planning sciences, Vol_37, No_1, 2003.
- 98) Enoch, Esther Yusuf, Arabo, Usman Abubakar & Digil, Abubakar Mahmud, "The effect of client Appraisal on the efficiency on micro finance bank", American international journal of business management, Vol_4, No_6, 2021.
- 99) Ergungor, O. Emre & B. Thomson, James, "Systemic banking crises", Research in finance, Vol_23, No_1, 2006.
- 100) European Central Bank, "Loan types and the bank lending channel", ECB working paper series, No.2409, 2020.
- 101) Eurosystem, "The area bank lending Survey-First quarter", European central bank, 2021.
- 102) Fanso T., Kolapo, Kolade R., Ayeni & Ojo M., Oke, "Credit risk and commercial banks' performance in Nigeria: A panel model approach", Australian journal of business and management research, Vol_2, No_2, 2012.
- 103) Ferris, Gerald R., Berkson, Howard M. & Harris, Michael M., "The recruitment interview process persuasion and organization reputation promotion in competitive labor markets", Human resource management review, Vol_12, No_3, 2002.
- 104) Fisher, Sandra L. & Connelly, Catherine E., "Lower cost or just lower value? Modeling the organizational costs and benefits of contingent work", Academy of management discoveries, Vol_3, No_2, 2017.
- 105) Florez, Diana Angulo, Matzdorf, Patricia & Qureshi, Zahid, "Labour unions and the promotion of inclusive finance for workers", International Labour office, Working Paper No.73, 2016.

- 106) Gan, Huiqi, "Does CEO managerial ability matter? Evidence from corporate investment efficiency", Review of quantitative finance and accounting, Vol_52, No_4, 2019.
- 107) Ganguly, Shromona & Roy, Mohua, "Development banks and the changing contour of industrial credit in India", Economic & Political WEEKLY, Vol_56, No_49, 2021.
- 108) Garcia, Daniel, "Employment in the great recession: How important were household credit supply shocks?", Journal of money credit and banking, Vol_52, No_1, 2019.
- 109) Garnsey, Elizabeth, Stam, Erik & Heffernan, Paul, "New firm growth: Exploring processes and paths", Industry and innovation, Vol_13, No_1, 2006.
- 110) Gattoufi, Said, Al-Muharrami, Saeed & Al-Kiyumi, Aiman, "The impact of mergers and acquisitions on the efficiency of Gcc bank", Banks and bank systems, Vol_4, No_4, 2009.
- 111) Gelman, Michael, Goldstein, Itay & Mackinlay, Andrew, "Bank diversification and lending resiliency", 2021.
- 112) Georgieva, Kristalina, "Confronting the crisis : Priorities for the Global economy", Speech international . Monetary fund, 2020.
- 113) Georgios, Kyriazopoulos & Georgios, Hadjimanolis, "Do pont analysis of a bank merger and acquisition between Laiki bank from Cyprus and Marfin investment group from greece. Is there an increase of profitability of the new bank", MIBES, 2011.
- 114) Georgiou K., G.N. Domazakis, Pappas D. & A.N. Yannacopoulos, "Markov Chain lumpability and applications to credit risk modelling in compliance with the international financial reporting standard , framework", European journal of operational research, Vol_7, No_18, 2020.
- 115) Gomaa, Mohamed, Kanagaretnam, Kiridaran, Mestelman, Stuart & Shehata, Mohamed, "Test-bedding the new reporting standarrds for loan loss reserves", Journal of economic behavior and organization, Vol_187, NO_1, 2021.
- 116) Gonzalez, Aguado Carlos & Suarez, Javier, "Interest rates and credit risk", Journal of money, credit and banking, Vol_47, No_1-2, 2015.
- 117) Griep, Clifford & Stefano, Michaelde, "Standard & Poor's official response to the Basel committee's proposal", Journal of banking & finance, Vol_25, No_1, 2001.
- 118) Guerrieri, Veronica & Lorenzoni, Guido, "Credit crises, precautionary savings, and the liquidity trap", Quarterly journal of economics, Vol_132, No_3, 2017.
- 119) Gupta, Neeraj & Mahakud, Jitendra, "Owner ship, bank size, capitalization and bank performance: Evidence from India", Cogent Economics and finance, Vol_8, No_1, 2020.
- 120) Hasan, Iftekhar, Jackowicz, Krzysztop, Kowalewski, Oskar & Kozlowski, Lukasz, "Do local banking market structures matter for SME financing and

- performance? New evidence from an emerging economy”, Journal of banking & finance, Vol_79, No_1, 2017.
- 121) Heinberg, Martin, Ozkaya, H.Erkan & Taube, Markus, “Do corporate image and reputation drive brand equity in India and China? - Similarities and differences”, Journal of Business Research, Vol_86, No_1, 2018.
- 122) Helfat E., Constance & Martin A., Jeffrey, “Dynamic Managerial Capabilities: Review and Assessment of Managerial Impact on Strategic Change”, Journal of Management, Vol_41, No_5, 2015.
- 123) Helfat E., Constance & Winter G., Sidney, “Untangling dynamic and operational capabilities: strategy for the (N)ever-changing world”, Strategic Management Journal, Vol_32, No_11, 2011.
- 124) Hughes P., Joseph & Mester J., Loretta, “Who said large banks don’t experience scale economies? Evidence from a risk-return-driven cost function”, Journal of financial intermediation, Vol_22, No_1, 2013.
- 125) Huynh, Tapan & Dang, Van Dan, “A risk-return analysis of loan portfolio diversification in the Vietnamese banking system”, Journal of Asian finance, Economics and business, Vol_7, No_9, 2020.
- 126) Iosifidi, Maria, Panopoulou, Ekaterini & Tsoumas, Chris, “Mortgage loan demand and banks’ operational efficiency”, Journal of financial stability, Vol_53, NO_1, 2021.
- 127) Ivashin, Victoria, Laeven, Luc & Moral_Benito, Enrique, “Loan types and the bank lending channel”, European central bank, Working paper No. 2409, 2020.
- 128) Jearah, Naeem Sabah, Odeh, Aqeel Abdul-Hussein, Dehash, Qasim Mohammed & Ibrahim, Zainab Hussein, “Evaluating banking performance by using the CAMELS evaluation system in Iraqi banks”, Multicultural education, Vol_6, No_3, 2020.
- 129) Kaaya, Indial & Pastory, Dickson, “Credit risk and commercial banks performance in Tunzania ; A panel data analysis”, Research journal of finance and accounting, Vol_4, No_16, 2013.
- 130) Kabir, MD.Nurul, Miah, Mohammad Dulal & Huda, Rubaiya Nadia, “Determinants of credit risk: A comparative analysis between Islamic and conventional banks in Bangladesh”, The Singapore economic review, 2020.
- 131) Kelly, Jene, Mcelligott, Rory, Parle, Conor & Sherman, Martina, “Credit conditions for Irish households and SMEs”, Central bank of Ireland , Economic Letter NO.5, 2021.
- 132) Kerwer, Dieter, “Rules that many use : Standards and global regulation”, International journal of policy, administration and institutions, Vol_18, No_4, 2005.
- 133) Khan, Abu, “Two essays on the efficiency, diversification, and performance of financial institutions”, University of new Orleans Theses and dissertations, 2013.

- 134) Kithinji, Angela, "Credit risk management and profitability of commercial banks in Kenya", Working paper, 2010.
- 135) Kobagashi, Ayami Tanaka & Bremer, Marc, "Lessons from mergers and acquisitions of regional banks in Japan: What does the stock market think?", Journal of the Japanese and international economies, 2022.
- 136) Krasniqi, Besnik A. & Mustafa, Muhamet, "Small firm growth in a post-conflict environment: The role of human capital, institutional quality, and managerial capacities", International entrepreneurship and management journal, Vol_12, No_4, 2016.
- 137) Kwon, Seok-woo & Arenius, Pia , "Nations of entrepreneurci a social capital perspective", Journal of business venturing, Vol_25, No_3, 2010.
- 138) Laeven, Luc & Levine, Ross, "Is there adiversification discount in financial conglomerates?", Nber working paper, No.w11499, 2005.
- 139) Laplante, A.E. & Paradi, J. C., "Evaluation of bank branch growth potential using data envelopment analysis", The international journal of management science OMEGA, Vol_52, No_1, 2015.
- 140) Lehlou, Samiral, Tebourbi, Imen & Bouslimi, Lobna, "Internal governance mechanism and default probability: Evidence from us public firms", International journal of corporate governance, Vol_5, No_1-2, 2014.
- 141) Li, Yuan, Chen, Haowen, Liu, Yi & Peng W., Mike, "Managerial ties, organizational learning and opportunity capture: A Social capital perspective", Asia pacific journal of mamagement, Vol_31, No_1, 2014.
- 142) Louzada, Francisco, Ara, Anderson & Fernandes B., Guilherme, "Classification methods applied to credit scoring: A systematic review and overall comparison", Surveys in operations research and management science, Vol_21, No_2, 2016.
- 143) Lu, Zhou, Gozgor, Giray, Huang, Mai & Lau, Marco Chi Keung, "The impact of gopolitical risks on financial development: evidence from emerging markets", Journal of competitiveness, Vol_12, No_1, 2020.
- 144) Luo, Yadong, Huang, Ying & Wang, Stephanielu, "Guanxi and organizational performace: Amela Analysis", Managemant and organization review , Vol_8 , No_1 , 2012.
- 145) Markowitz, Harry, "Portfolio selection", Journal of finance, Vol_7, No_1, 1952.
- 146) Meeusen, W. & Van den Broeck, J., "Technical efficiency and dimension of the firm: some results on the use of frontier production functions", Empirical economics, Vol_2, No_2, 1977.
- 147) Mikes, Anette & Kaplan, Robert, "Theory of enterprise risk management", Working paper, 2013.
- 148) Misener, Katie & Doherty, Alison, "A case study of organizational capacity in nonprofit community sport". Journal of Sport Management, Vol_23, No_4, (2009).

- 149) Mkhair, Achraf & Werner, Richard A., "The relationship between bank size and the propensity to lend to small firms: New empirical evidence from a large sample", Journal of international money and finance, Vol_110, No_1, 2021.
- 150) Mokhlis ,Safiek , "Relevancy and Measurement of Religiosity in Consumer Behavior Research", International Business Research , Vol_2 , No_3 , 2009.
- 151) Moyo, Busani & Sibindi, Athenia Bongani, "Dose bank competiton affect access in sub-sahara Africa: evidence world bank", Journal of African business, Vol_1, No_1, 2020.
- 152) Muller, Karsten & Verner, Emil, "Credit allocation and macroeconomic fluctuations", Princeton university, Department of economics, 2021.
- 153) Narte , Bedman & Braimah, Mahama, "Corporate reputation and retail bank selection: the moderating role of brand image", International Journal of Retail & Distribution Management, Vol_48, No_2, 2020.
- 154) Nguyen, Phong Hoang & Pham, Duyen Thi Bich, "The cost efficiency of Vietnamese banks the difference between DEA and SFA", Journal of economics and development, Vol_22, No_2, 2020.
- 155) Nitoi, Mihai & Spulbar, Cristi, "An examination of bank's cost efficiency in central and eastern Europe", Procedia economics and finance, Vol_22, No_1, 2015.
- 156) Oliveira T., Manuel D.N., Ferreira F., Fernando A., Llander, Guillermo O.Perez-Bustamante & Jalali S., Marjan, "Integrating cognitive mapping and MCDA for bankruptcy prediction in small-and medium-sized enterprises", Journal of the operational research society, Vol_68, No_9, 2017.
- 157) Ouedraogo, Rasmane, Sawadogo, Relwende & Sawadogo, Hamidou, "Access to the banking sector and employment in Africa", The quarterly review of economics and finance, Vol_82, No_1, 2021.
- 158) Phan,Nghi, "Managerial ability,managerial incentives and firm performance",Economics and business, Vol_8, No_4, 2021.
- 159) Prexl, Katja-Maria, Hubert, Marco, Hubert, Mirja & Gonera, Antje, "Exploring the individual: An Empirical investigation of interrelationships between dimensions of absorptive capacity", International journal of innovation management, Vol_24, No_5, 2020.
- 160) Pritchett ,Lant ,Woolcock ,Michael & Andrews ,Matt , " Looking Like a State: Techniques of Persistent Failure in State Capability for Implementation",The journal of development studies , Vol_49 , No_1 , 2013.
- 161) Pucher, Jurgen & Martinos, Haris, "Administrative capacity of local and regional authorities: Opportunities and challenges for structural reforms and a more effective European economic governance", European Union, 2018.
- 162) Quaglia, Lucia & Spendzharova, Aneta, "Regulators and the quest for coherence in finance: the case of loss absorbing capacity for banks", Public administration, Vol_97, No_3, 2019.

- 163) Ramanathan, Ramakrishnan, Ramanathan, Usha & Bentley, Yongmei, “The debate on flexibility of environmental regulations, innovation capabilities and financial performance-a novel use of DEA”, OMEGA, Vol_75, No_1, 2018.
- 164) Rauf, Sana, “Effects of red tape in public sector organizations: a stude of government departments in Pakistan”, Public administration and policy, Vol_23, No_2, 2020.
- 165) Rehman, Zahoor, Ali, Arshad & Jebran, Khalil, “The effects of mergers and acquisitions on stock price behavior in banking sector of Pakistan”, Journal of finance and data science, Vol_4, No_1, 2018.
- 166) Ricciuti, Roberto, Savoia, Antonio & Sen, Kunal, “What determines administrative capacity in developing countries?”, International tax and public finance, Vol_26, No_1, 2019.
- 167) Ringle M., Christian, Wende, Sven & Becker, Jan-Michael, “Affiliation: Bonningstedt: SmartPLS Gmbh”, SmartPLS 3, 2015.
- 168) Roos, Steffen & Menden, Bjorn, “Challenges for HR in the telecommunications industry: Competence transformation follows market change”, Springer international publishing, 2019.
- 169) Rostami, Malihe, “Determination of CAMELS model on bank’s performance”, International journal of multidisciplinary research and development, Vol_2, No_10, 2015.
- 170) Sakawa, Hideaki, Watanabel, Naoki, Sasaki, Hitoshi & Tanahashi, Noriko, “Bank valuation and size: Evidence from Japan”, Pacific-Basin finance journal, Vol_63, No_1, 2020.
- 171) Sapienza, Harry J., Parhankangas, Annaleena & Autio, Erkkko, “Knowledge relatedness and post-spin-off growth”, Journal of business venturing, Vol_19, No_6, 2004.
- 172) Shams M., Ul Haque, Ramesh M., Jose A. Puppim de Oliveira,& Alexandre de Avila, Gomide, “Building administrative capacity for development: limits and prospects”, International Review of Administrative Sciences, Vol_87, No_2 , 2021.
- 173) Shim, Jeungbo, “Loan portfolio diversification, market structure and bank stability”, Journal of banking & finace, Vol_104, No_1, 2019.
- 174) Shimizu, Katsutoshi, “Bankruptcies of small firms and landing relationship”, Journal of banking and finance, Vol_36, No_1, 2012.
- 175) Sun, Lei & Chang, Tzu-Pu, “A comprehensive analysis of the effects of risk measures on bank efficiency: Evidence from emerging Asian countries”, Journal of banking & finance, Vo_35, No_1, 2011.
- 176) Tabak, Benjamin M., Fazio, Dimas M. & Cajueiro, Daniel O., “The effects of loan portfolio concentration on Brazilian bank’s return and risk”, Working paper series 215, 2010.

- 177) Thakor, Anjan, "Corporate Culture In Banking", SSRN electronic journal, Vol_15, No_1, 2015.
- 178) Thampy, Ashok & Tiwary, Mrityunjay K., "Local banking and manufacturing growth: Evidence from India", IIMB management review, Vol_33, No_2, 2021.
- 179) Thiel, Diederick Van & Radij, Fred Van W., "Artificial intelligent credit risk prediction: An empirical study of analytical artificial intelligence tools for credit risk prediction in Digital Era", Journal of Accounting and finance, Vol_19, No_8, 2019.
- 180) Thomas, Vinod, "Linking Individual, Organizational, and Institutional Capacity Building to Results", World Bank Institute Capacity Development , NO.19 , 2006.
- 181) Tiganasu, Ramona, Lncaltarau Cristlan & Pascariu, Gabriela Carmen, "Administrative capacity, structural funds absorption and development. Evidence from central and Eastern European countries", Romanian journal of European Affairs, Vol_18, No_1, 2018.
- 182) Tommasi, Daniel, Freibert, Anke, Jean, Stephane, Loeffler, Elke & Reka, Blerim, "Assessment of administrative capacity in Kosovo", 2005.
- 183) Tounsi, Youssef, Hassouni, Larbi & Anoun, Houda, "Credit scoring in the age of big data-A state-of-the-Art", International journal of computer science and information security, Vol_15, No_7, 2017.
- 184) Tracey, John Bruce & Hinkin, Timothy R., "Contextual factors and cost profiles associated with employee turnover", Cornell hospitality quarterly, Vol_49, No_1, 2008.
- 185) Tupangiu, Lorena, "Information asymmetry and credit risk", Finance-Challenges of the future, Vol_1, No_19, 2017.
- 186) Van den steen, Eric, "On the origin of shared beliefs (and corporate culture)", Ran Journal of Economics, Vol_41, No_4, 2010.
- 187) Vinkenburg, Claartje J. & Weber, Torsten, "Managerial career patterns: A review of the empirical evidence", Journal of vocational behavior, Vol_80, No_3, 2012.
- 188) Vo, Xuan Vinh, "The role of bank funding diversity: Evidence from Vietnam", International review of finance, Vol_20, No_02, 2018.
- 189) Vo, Xuan Vinh, Pham, Thi Hoang Anh, Doan, Thang Ngoc & Luu, Hiep Ngoc, "Managerial ability and bank lending behavior", Finance research letters, Vol_39, No_1, 2021.
- 190) Walker M., David, "A model of strategic human capital management", GAO-02-373sp, 2002.
- 191) Walker, Kent, "A Systematic Review of the Corporate Reputation Literature: Definition, Measurement, and Theory", Corporate Reputation Review, Vol_12, No_4, 2010.
- 192) Wang, Xiuqin, Shi, Lanmin, Wang, Bing & Kan, Mengying, "A method to evaluate credit risk for banks under PPP project finance", Engineering, Construction and Architectural management, Vol_27, No_2, 2020.

- 193) Winch, Graham, “Zephyrs of creative destruction: understanding the management of innovation in construction”, Building research & information, Vol_26, No_5, 1998.
- 194) Worcester M., Robert, “Reflections on corporate reputations”, Management Decision , Vol_47, No_4, 2009.
- 195) Yellen, Janet L., “Interconnectedness and systemic risk: Lessons from the financial crisis and policy implications”, American economic Association\ American finance Association joint Luncheon, San Diego, Ca., January U., 2013.
- 196) Yen, Chih-Lun (Alan), Murrmann, Suzanne K. & Murrmann, Kent F., “The influence of context orientation on job seeker perceptions of recruitment, person-organization Fit, and job Application intention in the Hospitality industry”, Journal of Human resources in Hospitality & Tourism, Vol_10, No_3, 2011.
- 197) Yossef, Sameh & Rakha, Ahmed, “Efficiency of personal and administrative skills for managerial leadership on administrative creativity at najran university”, Journal of education and practice, Vol_8, No_6, 2017.
- 198) Zhang, Xiaoyue & Shi, Wanbing, “Research about the university teaching performance evaluation under the data envelopment method”, Cognitive systems research, Vol_56, No_1, 2019.
- 199) Zhe Fu, DanXi & Jia Xu, “Bank competition , financial development , and income inequality”, Contemporary economic policy, Vol_39, No_1, 2020 .
- 200) Zhou, Li, Zhao, Yan, Feng, Wei & Liu, Bisong, “Analysis on standardization mechanism in construction of public credit information system”, 6th IEEE International conference on information management, 2020.
- 201) Zilianl, Cristina & Bellini, Silvia, “Retail Micro-Marketing Strategies and Competition”, The International Review of Retail, Distribution and Consumer Research, Vol_14, No_1, 2004.

C) Internet:-

- 202) Ellis, Byron, “Administrative Capacity” www.jethroproject.com, 2010.

*

الملاحق

*

ملحق (1) مصرف بغداد للمدة (2006-2020)

إجمالي القروض	أنواع القروض (الف دينار)							التكاليف (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	الموجودات (الف دينار)	عدد الموظفين	السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء					
34,979,755	68,700	34,911,055	0	0	0	0	0	8,283,914	17,978,117	331,209,583	476	2006
43,839,948	285,309	43,554,639	0	0	0	0	0	10,193,560	32,690,336	363,724,586	474	2007
36,723,865	6,085,778	30,638,087	0	0	0	0	0	22,086,262	44,035,240	542,911,440	531	2008
67,425,924	9,710,584	57,715,340	0	0	0	0	0	22,488,000	41,105,517	802,194,113	700	2009
170,329,018	3,078,079	167,250,939	0	0	0	0	0	25,496,000	41,707,000	961,062,910	729	2010
263,740,055	10,845,776	116,561,104	0	107,626,000	7,175	14,350,000	14,350,000	30,655,929	55,628,194	875,267,336	837	2011
243,092,051	11,698,505	94,268,546	9,216,000	120,268,000	56,000	0	7,585,000	33,093,818	62,731,320	1,300,654,984	933	2012
353,400,655	14,043,598	139,657,457	0	182,716,200	436,600	57,100	16,489,700	46,460,000	85,257,000	1,764,905,000	1079	2013
318,571,181	27,012,308	128,756,873	29,700,000	132,349,000	156,000	597,000	0	43,419,000	76,266,000	1,827,505,000	1082	2014
311,063,397	72,401,105	61,380,292	176,439,000	697,000	84,000	62,000	0	76,504,000	89,765,000	1,549,536,698	987	2015
147,141,899	82,393,878	64,748,021	0	0	0	0	0	35,699,550	73,620,000	1,200,424,117	844	2016
161,250,449	105,285,162	55,965,287	0	0	0	0	0	43,896,820	54,133,718	1,090,152,647	764	2017
286,295,973	111,731,237	56,814,473	238,626	39,334,186	0	19,476,031	58,701,420	31,140,156	36,568,000	1,113,538,558	789	2018
314,067,608	162,384,962	17,755,931	288,679	34,248,175	0	19,351,250	80,038,611	28,596,426	39,887,680	1,132,744,205	775	2019
313,682,231	170,319,622	21,260,388	1,767,692	31,443,148	617,219	18,414,775	69,859,387	26,786,028	60,552,064	1,419,528,237	768	2020

ملحق (2) مصرف الإستثمار العراقي للمدة (2006-2020)

إجمالي القروض (الف دينار)	أنواع القروض (الف دينار)							التكاليف (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	الموجودات (الف دينار)	عدد الموظفين	السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء					
36,210,759	1,004,959	35,205,800	0	0	0	0	0	12,976,618	13,474,407	167,731,022	376	2006
112,133,100	1,620,169	18,274,035	749,498	11,648,251	46,000	76,272,000	3,523,147	9,425,387	19,105,768	131,112,403	362	2007
20,663,054	1,323,424	6,012,865	2,631,861	6,590,202	26,001	2,175,118	1,903,583	12,650,284	21,858,476	158,187,678	363	2008
38,951,853	3,464,557	8,138,792	2,546,719	20,973,901	232,664	1,691,504	1,903,716	8,583,346	14,002,383	191,558,025	377	2009
69,346,537	13,102,954	49,082,733	0	0	0	0	7,160,850	10,731,811	21,198,526	246,091,572	390	2010
256,318,492	17,039,166	79,218,729	17,357,333	25,700,059	204,357	102,154,248	14,644,600	12,148,197	23,827,059	327,719,084	432	2011
413,418,551	13,302,400	137,610,900	20,175,712	92,006,580	301,922	53,027,037	96,994,000	25,144,568	28,561,520	378,276,838	419	2012
348,770,300	7,015,500	128,468,800	20,861,000	124,006,000	241,000	9,178,000	59,000,000	18,918,068	50,494,011	520,596,471	410	2013
256,755,767	6,066,249	90,553,518	7,112,000	135,617,000	78,000	2,329,000	15,000,000	25,113,114	59,954,700	558,655,500	364	2014
138,296,292	6,912,516	72,211,279	3,293,000	47,497	45,000	55,787,000	0	20,025,800	40,890,700	550,025,727	291	2015
33,243,157	8,037,319	0	64,000	25,229	37,609	25,079,000	0	16,683,474	28,739,414	577,870,247	246	2016
15,627,605	6,057,034	8,545,884	0	72,687	0	0	952,000	17,257,301	22,033,200	573,706,555	247	2017
86,756,467	6,737,234	79,877,666	11,041	116,023	10,000	2,003	2,500	13,623,567	14,006,213	607,084,862	220	2018
83,092,906	12,033,134	70,894,121	17,882	140,792	5,000	1,977	0	11,980,065	11,997,281	529,829,506	220	2019
74,286,468	12,961,199	61,325,269	0	0	0	0	0	11,017,394	16,543,820	571,480,175	210	2020

ملحق (3) مصرف الشرق الأوسط للمدة (2006-2020)												
إجمالي القروض	أنواع القروض (الف دينار)							التكاليف (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	الموجودات (الف دينار)	عدد الموظفين	السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء					
24,653,369	759,000	11,352,369	1,646,000	686,000	55,000	72,000	10,083,000	12,813,000	18,498,000	299,385,631	563	2006
28,187,465	1,976,000	8,476,465	3,119,000	4,988,000	29,000	2,456,000	7,143,000	23,502,000	39,766,000	406,782,968	620	2007
21,327,606	2,578,400	4,158,206	1,614,000	4,616,000	14,000	2,988,000	5,359,000	30,748,000	44,775,000	569,667,612	716	2008
137,137,984	13,975,548	33,277,436	19,983,000	25,311,000	1,028,000	5,634,000	37,929,000	25,112,000	37,343,000	557,540,022	686	2009
187,569,344	8,777,816	80,676,528	38,853,000	41,439,000	1,471,000	9,851,000	6,501,000	22,845,000	32,920,000	580,125,543	697	2010
249,160,433	18,708,420	79,452,013	84,000,000	48,000,000	2,000,000	9,000,000	8,000,000	26,016,000	47,642,000	657,746,396	711	2011
252,918,334	16,907,417	90,210,917	81,000,000	50,000,000	800,000	6,000,000	8,000,000	29,800,000	82,388,000	818,969,589	707	2012
235,243,877	11,258,034	94,885,843	71,000,000	45,000,000	600,000	4,500,000	8,000,000	31,857,000	56,325,000	774,180,018	677	2013
223,434,405	34,044,998	60,289,407	71,000,000	45,000,000	600,000	4,500,000	8,000,000	31,943,000	36,234,000	683,076,386	758	2014
210,670,429	38,726,273	42,844,156	71,000,000	45,000,000	600,000	4,500,000	8,000,000	37,098,000	43,719,000	675,123,601	771	2015
117,384,846	25,744,846	0	7,212,000	71,196,000	39,000	7,624,000	5,569,000	35,977,844	51,377,024	656,850,484	707	2016
160,316,421	20,772,458	47,903,963	7,212,000	71,196,000	39,000	7,624,000	5,569,000	36,372,000	35,790,000	770,690,000	689	2017
146,185,127	42,293,134	36,864,993	0	5,000,000	27,000	22,000,000	40,000,000	25,391,000	23,096,000	825,681,000	661	2018
151,800,000	42,293,100	39,729,900	0	7,750,000	27,000	22,000,000	40,000,000	23,019,000	23,213,000	684,237,000	640	2019
159,803,600	58,118,093	20,058,507	0	19,600,000	27,000	22,000,000	40,000,000	32,471,000	30,375,000	683,427,000	634	2020

ملحق (4) المصرف الأهلي العراقي للمدة (2006-2020)												
إجمالي القروض	أنواع القروض (الف دينار)							التكاليف (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	الموجودات (الف دينار)	عدد الموظفين	السنة
	أعمال	أفراد	خدمي	تجاري	زراعي	صناعي	تشبيد وبناء					
4,618,029	159,529	1,953,500	0	2,254,000	1,000	250,000	0	4,568,200	3,825,400	43,925,700	184	2006
7,200,980	106,780	3,547,200	0	3,296,000	1,000	250,000	0	5,587,800	7,440,100	51,192,400	160	2007
12,393,260	142,960	6,125,300	429,000	5,445,000	1,000	250,000	0	4,817,200	8,328,100	70,563,700	169	2008
25,064,225	54,125	12,478,100	430,000	11,841,000	100,000	161,000	0	5,940,500	6,637,100	94,052,900	198	2009
50,854,000	945,000	24,482,000	860,000	24,145,000	100,000	322,000	0	6,184,100	7,535,600	107,558,200	208	2010
64,209,111	5,651,611	25,704,500	17,377,000	12,233,000	1,396,000	1,847,000	0	9,957,400	12,861,900	184,664,500	186	2011
81,143,276	10,478,276	19,983,000	0	50,682,000	0	0	0	11,395,800	29,591,400	337,248,500	238	2012
139,513,979	20,158,979	28,514,200	51,498,400	33,230,600	1,400,000	4,711,800	0	16,600,000	33,119,200	542,433,300	245	2013
197,569,870	77,674,870	30,071,500	30,196,800	49,711,700	0	2,547,800	7,367,200	28,492,800	37,568,600	615,235,100	286	2014
292,960,960	122,355,619	29,210,900	21,086,608	86,053,275	51,653	15,568,755	18,634,150	29,623,000	37,180,500	535,764,500	311	2015
129,738,225	5,055,508	12,045,800	32,122,200	53,951,700	17,417	11,467,400	15,078,200	16,948,900	44,731,000	578,847,100	322	2016
110,600,279	7,794,979	5,519,300	5,124,800	69,735,500	0	11,213,400	11,212,300	31,365,000	37,242,000	603,980,300	343	2017
145,373,544	81,003,514	8,047,600	2,010,700	33,065,100	37,130	8,375,700	12,833,800	19,545,000	13,928,000	525,757,000	350	2018
318,234,286	153,648,861	38,650,700	9,115,800	84,761,800	801,625	19,752,100	11,503,400	23,154,000	34,575,000	632,802,600	346	2019
560,330,526	251,464,723	94,673,000	10,282,800	180,667,300	177,903	8,570,100	14,494,700	29,398,000	54,106,000	893,206,000	387	2020

ملحق (5) مصرف الخليج التجاري للمدة (2006-2020)

السنة	عدد الموظفين	الموجودات (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	التكاليف (الف دينار)	أنواع القروض (الف دينار)							إجمالي القروض (الف دينار)
					تشبيد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال	
2006	238	81,847,100	5,929,100	3,219,600	578,827	385,884	361,572	2,472,900	1,672,100	5,900,000	575,000	11,946,283
2007	340	141,855,500	12,193,000	7,240,000	0	0	0	0	0	4,403,300	550,000	4,953,300
2008	451	239,984,900	28,149,000	12,737,000	1,041,588	465,025	963,365	5,007,800	2,057,400	9,191,000	131,500	18,857,678
2009	480	258,650,000	21,343,700	13,324,600	0	0	0	0	0	14,788,200	200,000	14,988,200
2010	536	272,032,600	20,634,400	14,472,600	2,116,100	367,324	467,700	6,905,300	7,412,100	8,323,200	150,000	25,741,724
2011	522	354,046,000	27,844,600	15,374,300	4,549,700	1,870,000	641,676	7,012,700	11,875,500	7,909,900	1,500,000	35,359,476
2012	511	424,766,000	57,702,000	21,359,000	13,400,100	7,920,000	6,092,600	25,251,700	25,337,400	34,114,300	1,500,000	113,616,100
2013	578	781,479,200	87,570,000	31,543,000	19,374,000	13,821,000	11,518,000	29,316,000	43,880	60,640,900	50,000	134,763,780
2014	607	816,478,600	81,405,000	38,652,000	10,379,000	12,877,000	7,062,000	42,730,000	12,181,000	35,350,100	360,000	120,939,100
2015	485	800,108,600	64,704,100	46,795,200	9,115,000	13,194,000	4,351,000	47,419,000	24,278,000	70,085,200	77,185,515	245,627,715
2016	392	802,022,100	36,414,600	29,459,200	0	0	0	97,653,700	54,968,400	15,084,200	124,980,938	312,530,938
2017	297	603,312,900	32,958,700	27,917,800	0	0	0	117,204,800	21,702,100	19,663,900	79,028,207	283,303,107
2018	352	578,336,600	21,256,800	20,349,800	0	0	0	96,147,700	19,274,200	17,522,400	62,260,719	233,753,519
2019	302	549,145,600	12,799,200	18,606,600	0	0	0	82,435,500	15,908,500	14,462,400	53,151,100	197,774,700
2020	294	510,798,300	15,784,900	15,421,800	0	0	0	81,307,600	22,526,200	11,205,300	49,181,882	176,184,182

ملحق (6) مصرف الموصل للتنمية والاستثمار للمدة (2006-2020)

السنة	عدد الموظفين	الموجودات (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	التكاليف (الف دينار)	أنواع القروض (الف دينار)							إجمالي القروض
					تشبيد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال	
2006	223	90,371,936	5,105,856	2,373,133	0	0	0	0	0	6,945,304	250,000	7,195,304
2007	269	112,973,527	7,944,624	2,902,413	58,260	856,200	274,000	4,093,514	2,313,147	4,345,368	1,617,280	13,557,769
2008	330	205,984,854	11,752,515	4,165,642	0	0	0	0	0	4,035,741	1,525,944	5,561,685
2009	339	205,310,508	13,091,858	5,021,207	0	0	0	0	0	35,859,906	2,897,125	38,757,031
2010	350	186,010,790	17,469,000	5,441,000	3,257,820	4,076,384	439,000	35,502,660	1,427,070	2,554,128	14,910,500	62,167,562
2011	350	258,603,105	19,841,880	7,284,823	52,096	968,122	360,000	22,720,658	17,446,892	14,482,876	4,460,500	60,491,144
2012	362	472,979,957	26,543,443	7,413,206	174,000	153,000	3,649,000	104,766,000	30,436,000	82,670,974	27,303,595	249,152,569
2013	350	560,875,574	59,457,476	13,940,788	0	0	0	0	0	55,511,481	24,273,228	79,784,709
2014	310	348,145,109	11,443,681	9,272,980	0	0	0	0	0	69,823,242	7,290,002	77,113,244
2015	190	365,478,345	7,223,720	7,555,825	8,080,236	13,839,350	54,191,571	48,737,081	68,617,518	32,493,526	32,493,526	225,959,282
2016	108	410,055,008	9,151,007	5,020,921	8,080,236	13,822,721	0	52,949,016	47,835,879	84,974,033	66,810,662	274,472,547
2017	106	409,407,169	11,362,040	5,537,916	0	0	0	61,719,621	8,147,267	91,605,201	12,826,799	174,298,888
2018	99	409,740,060	10,895,019	7,854,433	808,364	0	0	11,452,865	8,045,876	90,582,602	1,561,036	112,450,743
2019	164	410,167,917	9,313,571	5,291,434	0	0	0	10,145,545	7,910,256	95,969,847	4,876,352	118,902,000
2020	170	397,449,289	6,829,684	5,120,899	1,809,341	0	0	22,083,533	768,704	64,419,678	7,589,294	96,670,550

ملحق (7) مصرف الشمال للتمويل والإستثمار للمدة (2006-2020)

السنة	عدد الموظفين	الموجودات (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	التكاليف (الف دينار)	أنواع القروض (الف دينار)							
					إجمالي القروض (الف دينار)	تشبيد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال
2006	126	82,696,949	4,767,245	1,677,000	4,621,973	2,595,676	228,019	16,255,813	1,491,764	9,097,437	278,598	34,569,280
2007	182	306,293,294	33,222,339	15,064,765	0	0	0	0	0	8,495,932	905,491	9,401,423
2008	247	354,336,171	40,344,498	23,254,081	0	0	0	0	0	5,468,934	564,350	6,033,284
2009	310	515,069,815	52,277,174	30,796,212	0	0	0	0	0	13,762,781	2,486,599	16,249,380
2010	500	889,683,438	67,258,108	37,326,592	0	0	0	0	0	21,541,932	7,464,234	29,006,166
2011	638	919,061,767	93,878,878	51,162,102	0	0	0	0	0	29,986,800	4,981,794	35,015,821
2012	720	1,604,621,700	133,730,615	64,813,149	33,650,000	0	352,800	58,663,062	7,805,233	69,968,848	9,385,893	179,825,836
2013	763	1,608,634,973	130,935,000	81,818,000	4,269,395	0	445,000	99,619,221	38,424,556	76,927,231	11,530,256	231,215,659
2014	766	1,497,823,334	94,616,000	70,869,000	15,370,000	0	380,000	66,820,173	26,250,600	47,609,223	7,207,341	163,637,337
2015	559	850,433,998	48,566,000	54,098,000	4,047,659	0	0	29,750,000	16,660,665	30,681,785	6,219,241	87,359,350
2016	277	649,578,000	34,594,000	57,948,000	1,100,000	0	0	14,087,072	9,447,000	20,497,259	3,027,228	48,158,559
2017	272	522,421,000	12,051,000	24,626,000	1,024,000	0	0	11,702,790	8,238,913	17,577,474	3,027,228	41,570,405
2018	273	485,026,000	4,691,000	19,830,000	985,000	0	0	10,931,078	6,503,761	15,423,094	2,706,970	36,549,903
2019	270	1,928,203,000	3,099,000	23,174,000	1,182,000	0	0	13,117,300	7,804,500	18,507,700	3,248,400	43,859,900
2020	265	1,970,118,000	2,790,000	17,583,000	1,418,400	0	0	15,740,800	9,365,400	22,209,200	3,898,100	52,631,900

ملحق (8) مصرف المنصور للاستثمار للمدة (2006-2020)

السنة	عدد الموظفين	الموجودات (الف دينار)	الإيرادات (الف دينار)	التكاليف (الف دينار)	أنواع القروض (الف دينار)							
					إجمالي القروض (الف دينار)	تشبيد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال
2006	65	64,665,981	4,166,921	1,188,851	0	0	0	0	0	0	627,500	2,123,721
2007	81	78,999,158	11,573,684	2,030,000	0	0	0	0	0	0	3,488,920	4,279,709
2008	101	127,754,950	17,254,355	4,795,611	0	0	0	0	0	0	3,488,920	0
2009	110	140,328,004	11,499,149	6,055,210	0	0	0	0	0	0	4,047,147	0
2010	160	172,410,576	10,597,093	6,029,900	0	0	0	0	0	0	15,489,424	5,269,100
2011	186	271,896,646	18,878,868	9,296,215	13,153,240	3,618,580	854,000	47,402,894	4,736,225	40,854,730	4,766,417	115,386,086
2012	212	407,543,556	21,861,304	7,968,857	4,950,000	3,370,513	225,000	58,092,026	11,056,980	39,906,068	9,781,905	127,382,492
2013	238	789,087,960	38,384,015	8,383,489	0	5,163,935	1,168,531	81,328,452	9,179,392	44,390,438	2,800,255	144,031,003
2014	250	883,005,043	33,486,110	12,552,102	6,300,844	2,984,637	1,000,914	99,383,262	3,446,025	56,312,610	427,080	169,855,372
2015	250	1,075,843,492	38,102,276	13,653,496	6,303,590	3,199,102	995,564	114,000,744	3,508,467	55,048,706	2,244,081	185,300,254
2016	242	1,104,063,814	26,085,598	9,118,170	7,901,019	2,894,474	995,564	117,374,251	806,997	51,415,385	4,429,788	185,817,478
2017	243	1,316,451,509	26,909,042	9,400,288	5,919,110	3,062,365	1,091,619	119,342,615	1,933,480	51,894,232	4,249,325	187,492,746
2018	245	1,566,367,957	30,440,294	10,194,564	6,556,844	9,194,784	994,329	116,841,757	1,668,512	79,516,705	3,981,187	218,754,118
2019	233	1,461,478,909	17,767,025	8,024,089	0	0	0	0	0	96,034,883	45,469,570	141,504,453
2020	187	1,287,419,060	15,764,219	7,638,486	0	0	0	0	0	95,765,158	41,325,102	137,090,260

ملحق (9) البيانات المالية للمصارف المدروسة للفترة من (2006-2020)

السنة	عدد الموظفين	الموجودات	الإيرادات	التكاليف	أنواع القروض (لإجمالي المصارف المدروسة مجتمعة)							
					تشبيد وبناء	صناعي	زراعي	تجاري	خدمي	أفراد	أعمال	
(الف دينار)												
2006	2,251	1,161,833,902	73,745,046	47,100,316	15,283,800	79,575,560	645,591	21,668,713	4,809,864	105,992,965	5,219,507	233,196,000
2007	2,488	1,592,933,836	163,935,851	75,945,925	10,724,407	5,737,318	350,000	24,025,765	6,181,645	94,585,859	11,340,738	152,945,732
2008	2,908	2,269,391,305	216,497,184	115,254,080	8,304,171	5,394,529	1,004,366	21,659,002	6,732,261	69,119,053	12,352,356	124,565,738
2009	3,200	2,764,703,387	197,299,881	117,321,075	39,832,716	5,795,000	1,360,664	58,125,901	22,959,719	180,067,702	32,788,538	340,930,240
2010	3,570	3,414,975,629	219,319,727	128,527,003	19,035,770	116,770,956	2,477,700	107,991,960	48,552,170	369,400,884	53,697,683	717,927,123
2011	3,862	3,849,004,834	300,403,379	161,894,966	54,749,636	84,680,739	5,463,208	270,717,981	152,817,507	394,170,652	67,953,684	1,030,553,407
2012	4,102	5,745,061,124	443,109,602	200,988,398	164,753,100	26,621,513	11,477,322	559,729,368	185,027,325	568,733,553	100,357,991	1,616,700,172
2013	4,340	7,342,192,496	541,541,702	249,520,345	107,133,095	30,582,835	15,809,131	595,216,473	191,007,228	628,996,350	91,129,850	1,659,874,962
2014	4,423	7,229,924,072	430,974,091	260,313,996	62,417,044	79,293,437	9,276,914	571,611,135	179,886,425	518,766,473	160,082,848	1,581,334,276
2015	3,844	6,402,314,961	370,151,296	285,353,321	54,180,635	75,442,207	6,127,217	377,159,087	365,002,821	430,079,836	358,537,876	1,666,529,679
2016	3,138	5,979,710,870	304,712,643	206,856,059	37,728,455	35,808,595	20,933,290	407,236,968	152,456,476	248,764,698	320,480,167	1,223,408,649
2017	2,961	5,890,122,080	232,479,700	196,373,125	24,676,410	21,901,768	46,834,719	450,974,013	52,358,560	298,675,241	239,041,192	1,134,461,903
2018	2,989	6,111,532,037	154,881,326	147,928,520	119,887,928	59,048,492	39,616,959	312,888,709	37,752,716	384,649,533	312,275,031	1,266,119,368
2019	2,950	7,328,608,737	152,651,757	141,845,614	132,724,011	61,103,350	32,650,825	232,599,112	41,045,617	392,005,482	477,105,479	1,369,233,876
2020	2,915	7,733,426,061	202,745,687	145,436,607	127,581,828	48,984,875	12,785,322	350,842,381	44,710,796	390,916,500	594,858,015	1,570,679,717
المعدل	3,329	4,987,715,689	266,963,258	165,377,290	65,267,534	49,116,078	13,787,549	290,829,771	99,420,075	338,328,319	189,148,064	1,045,897,389

Abstract

The study aims to measure and analyze the administrative capacity of banks and determine the extent of its impact on the direction of lending behavior towards diversity in granting loans to different economic sectors in light of a number of determinants closely related to each bank, the most important of which are (size, growth and employment) for a deliberate sample of commercial banks listed in the Iraqi market Securities for the period (2006-2020). Achieving balance and heading towards diversification in loans granted by banks may be due to the full levels of administrative capacity that these banks possess to achieve operational effectiveness and efficiency and to benefit from the positive role of the characteristics of size, growth and employment. Therefore, the managerial capacity of the banks was measured through the Data Envelope Analysis (DEA) method, while the lending behavior was measured through the Hechmann-Herfindal (HHI) method, and the size was measured in the natural logarithm of total assets, while growth was measured through the annual percentage change in asset values, while Employment was measured using the natural logarithm of the total number of employees. The overall effect (direct and indirect) between the study variables was tested through the statistical program (SmartPLS.v.3). The study reached a set of results, the most important of which is (there is a positive overall effect of the administrative ability of the study sample banks on the lending behavior through the determinants of size, growth and employment within the study period). The study concluded with a number of recommendations, the most important of which are (the necessity of banks' interest in possessing the full levels of their own administrative capacity because of their positive effects on the direction of lending behavior towards diversity and benefiting from the main characteristics varying between banks, the most important of which are (size, growth and employment)).

Keywords: Administrative Capacity, Lending Behavior, Concentration, Diversity, Size, Growth, Employment.



The republic of Iraq

**Ministry of Higher Education and
Scientific Research**

Department of Financial and Banking



**Measuring the Administrative Capacity of Banks and Their Impact on
Lending Behavior across the Determinants of Size, Growth and Employment**

An analytical study of a sample of Iraqi banks listed in the Iraq Stock Exchange
for the period (2006-2020)

Message submitted to

**Council of the College of Administration and Economics / University of
Karbala**

As part of the requirements for obtaining a master's degree in Banking and Finance

Submitted by the student

Zahraa Nizar Abdel Wahab

Supervised by

Prof. Ali Ahmed Fares

1444 AH

2022 AD